يونيو ٢٠١٧

لمحة عن شخصية
روبرت غوردن صفحة ٢٨

ماذا حدث للنقدية
صفحة ٣٢

تباطؤ رأس المال
صفحة ٣٦

التمويل والتنمية

جيل الألفية
ومستقبل العمل

صندوق النقد الدولي

المحتويات

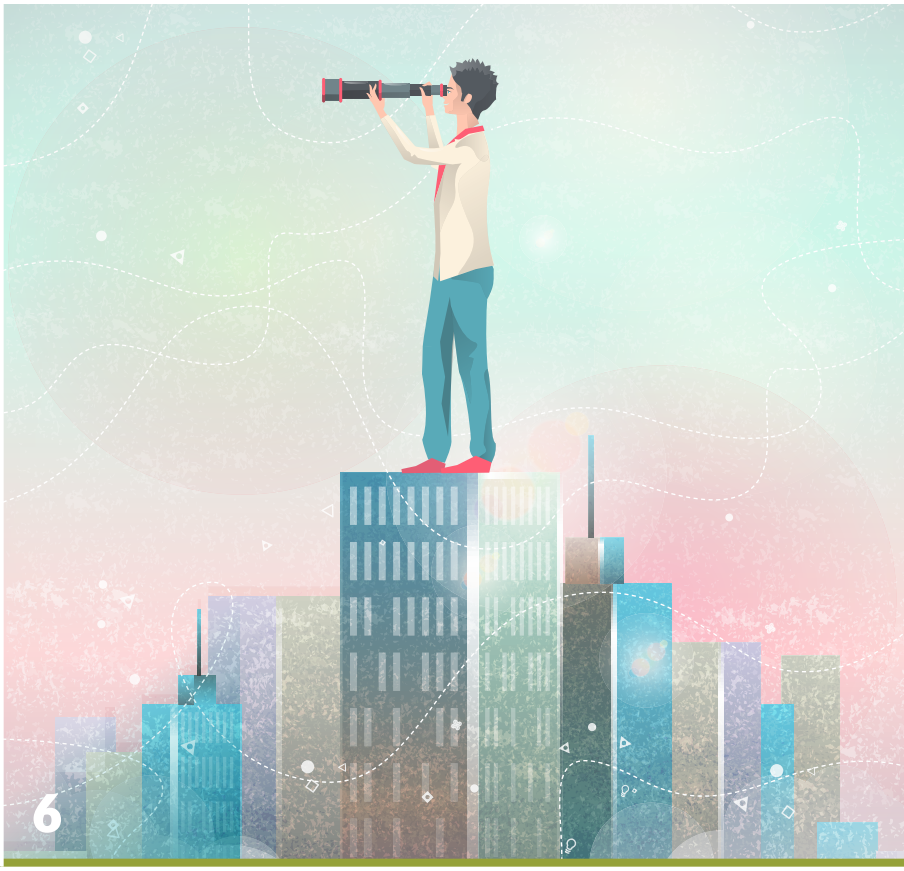

يزداد سعي أبناء جيل الألفية إلى أن يكونوا جزءا من اقتصاد المشاركة

جيل الألفية ومستقبل العمل

٤ **مستقبل غامض**
إلى جانب الإمكانات الجديدة الهائلة، يواجه جيل الألفية مجموعة مختلفة تماما من المعوقات
مورين بيرك

٦ **مستقبل العمل**
الاقتصاد الرقمي سيؤدي إلى تآكل حاد في العلاقة التقليدية بين رب العمل والموظف
آرون سونداراجان

١٢ **كلام صريح: صوت الشباب**
احرص على التكيف والتعديل، ولا تتوقف يوما عن التعلم
كريستين لاغارد

١٤ **صدمة معاشات التقاعد**
على الشباب في الاقتصادات المتقدمة اتخاذ خطوات لتأمين دخلهم التقاعدي
موريسيو سوتو

١٦ **التعليم مدى الحياة**
أسواق العمل تتغير، وعلى جيل الألفية الاستعداد والتكيف
نجوى رياض

٢٠ **لُعبة اللحاق**
الشباب اليوم لا يقومون بجمع الثروة على النحو الذي قام به آباؤهم
ليزا دتلينغ وجوان شو

٢٤ **حكايات يرويها أبطالها**
أبناء الألفية يتحدثون عن أهم التحديات التي تواجه جيلهم
نيكول بريينن–كيماني وماريا يوفانوفيتش

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
يونيو ٢٠١٧ | العدد ٥٤ | الرقم ٢

٤٨

وفي هذا العدد أيضا

٣٢ **مات النقد، عاش النقد**
المدفوعات الافتراضية تعمل سريعا على إزاحة المدفوعات النقدية، ولكن ليس بشكل كامل وليس في كل مكان
آلان ويتلي

٣٦ **تباطؤ رأس المال**
نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يشهد تباطؤا منذ عام ٢٠١٠
أيهان كوسي، وفرانزيسكا أونسورغ، ولي ساندي يي

٤٠ **عندما تصبح النقود غير قادرة على السفر**
علاقات المراسلة المصرفية، التي تيسر التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي حول العالم، تتعرض للضغوط في بعض البلدان
أندرياس أدرياتو

٤٨ **ما وراء عناوين الأخبار**
الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء لها آثار كبيرة على البلدان الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء.
خيسوس غونزاليس-غارسيا ومونتفورت ملاتشيلا

٥١ **من الجوع إلى البدانة**
البدانة وداء السكري يهددان اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن السياسات الصحيحة يمكن أن تكون مفيدة
إدواردو غوميز

٥٤ **مكافحة الإيبولا**
التحرك السريع على الجبهة الاقتصادية كان ضروريا للتغلب على الأزمة الصحية
محمد كانغول وكارلو سدرالفيدتش وإندرجيت سيان

٥١

أبواب ثابتة

٢٨ شخصيات اقتصادية
نبي التشاؤم
كريس فيليش يقدم لمحة عن **روبرت غوردون** الذي يتوقع أن يؤثر تباطؤ الابتكار على التقدم الاقتصادي

٤٤ تأمل معي
تحفيز الإصلاحات
تشكل إصلاحات دعم الطاقة تحديا، ولكن كثير من البلدان يحقق تقدما على هذا الصعيد
ماريا يوفانوفيتش

٤٦ في خندق العمل
فرصة سانحة
ليزيك بالسيروفيتش يوضح أهمية التحرك السريع عندما يكون المواطنون مستعدين لتقبل التغيير.

٥٨ استعراض الكتب
الحواجز التجارية: الهجرة ورسم مسار جديد للعولمة، مارغريت بيترز
أول متفائل جاد: آرثر سيسيل بيجو ونشأة مفهوم اقتصاد الرفاهية، إيان كوميكاوا

٦٠ أوراق العملة
البيزو في ثوب قشيب
كولومبيا تعرض ثقافتها الثرية على أحدث ورقة في مجموعة عملاتها الورقية
نادية صابر

٢٨

مكان العمل في الغد

يبدو من الملائم أن نعمل على إطلاق مجلتنا بعد أن أعدنا تصميمها وخصصنا غلافها لموضوع جيل الألفية ومستقبل العمل. ورغم أن مجلة «التمويل والتنمية» قد تغيرت بصفة أساسية في مظهرها، وليس في محتواها، قد يتعين على الشباب أن يتكيفوا بقدر أكبر وبشكل جوهري لمواكبة متطلبات مكان العمل في الغد.

وبداية، هناك الطبيعة المتغيرة للعمل في حد ذاته. فبينما أُتيحت لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية والجيل إكس فرصة مواتية للالتحاق بوظيفة نظامية، تفرغوا لها ومنحتهم مزايا (مثل الإجازات مدفوعة الأجر ومعاشات التقاعد السخية)، يواجه شباب اليوم وضعا أصعب بكثير، فيعملون بدلا من ذلك فيما أُطْلِق عليه «اقتصاد التقاسُم». ويقول آرون سونداراراجان، الأستاذ في جامعة نيويورك، إن حوالي ٤٠٪ من العمالة المستقلة في الولايات المتحدة والتي تكسب دخلها الأساسي من خلال العمل غير المرتبط بالتوظيف هم من جيل الألفية.

وكذلك جاء توقيت جيل الألفية غير مناسب البتة، فقد بدأوا ينضمون إلى القوى العاملة أثناء أشد أزمة اقتصادية شهدها العالم منذ الكساد الكبير. وارتفعت بطالة الشباب ارتفاعا حادا في كثير من البلدان وتجاوزت ٢٠٪ من القوى العاملة، ولا تزال مرتفعة بشكل مزمن.

أما التكنولوجيا فهي سلاح ذو حدين في أيدي جيل الألفية. فبينما أتاح الاقتصاد الرقمي توفير ملايين الوظائف الجديدة، ربما جاء الذكاء الاصطناعي والروبوت بعد فترة وجيزة ليحلا محل أكثر الأنشطة الإنسانية تعقيدا، كقيادة السيارات، وتوفير الرعاية الصحية، وإسداء المشورة القانونية.

فما رأيهم في هذه المسألة؟ طرحنا هذا السؤال على جيل الألفية في أنحاء العالم، ومن بينهم كاثي غونغ من الصين، وقد تحلت بروح التفاؤل التي تحرك الكثيرين من جيل الألفية—تصحبها عزيمة لا تلين على خلق مجتمع أفضل. وتقول كاثي «يعتمد مستقبلنا على الشباب نظرا لأنهم جوهر الابتكار، والقوة وراء التطوير والتقدم، ونصير العدالة المجتمعية، ومحرك النمو الاقتصادي وتحسن المجتمع». يا أيها الجيل إكس ويا جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، أرجوكم أفسحوا الطريق. FD

كاميلا لاند أندرسن، رئيس التحرير

على الغلاف

مايكل واراكسا معروف بأعماله التي يصور فيها عناصر نباتية وحيوانية باستخدام فن الكولاج. وعلى غلاف هذا العدد، الذي يزهو بأول تصميم جديد لمجلة التمويل والتنمية منذ عشر سنوات، يصور واراكسا أبناء جيل الألفية كفراشات تستكشف آفاقها المستقبلية في سوق العمل الذي يشهد بيئة متغيرة.

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
كاميلا لوند أندرسن

مدير التحرير: مارينا بريموراك

محررون أوائل
جيتا بات — جيمس رو
جاكلين ديلوريه — راني فيدورومودي
ناتالي راميريز–جومينا — كريس ويليز
نجوى رياض

محرر الطبعة الإلكترونية: ماري بورسيكوت

محررون مساعدون
بابار أحمد — بروس إدواردس
إيسزتير بالازس — ماريا يوفانوفيتش
نيكول بريتن–كيماني — نادية صابر
مورين بيرك

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني: ليجون لي

مساعد رئيس التحرير:
سوزان آلافي — عائشة شيخ

محرر النسخ: لوسي موراليس

مستشارو رئيس التحرير
برناردين آكيتوبي — توماس هلبلينغ
سيلين آلارد — توماسو مانسيني–غريفولي
باس باكر — جيان ماريا ميليس–فيريتي
ستيفين بارنيت — إنجي أوتكر–روب
نيكوليتا باتيني — لورا بابي
هيلج برغر — كاتريونا بيرفيلد
بول كاشين — أوما راماكريشنان
آدريين شيستي — عبد الحق الصنهاجي
لويس كوبيدو — آليسون ستوارت
ألفريدو كوفاز

© ٢٠١٧ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض **التجارية** مقابل رسم رمزي من **مركز تراخيص النشر** (Copyright Clearance Center)في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA. Periodicals postage is paid at Washington, DC, and at additional mailing offices.
The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707

FSC FPO

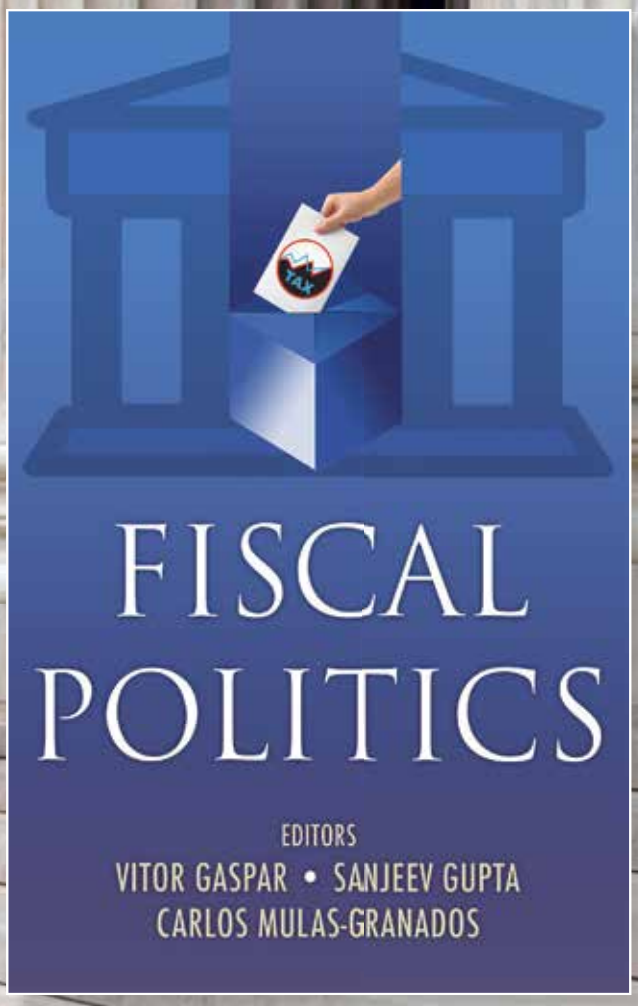

"It is now widely accepted that understanding fiscal policy requires understanding economics and politics. This valuable volume is rooted in political economy and covers a range of first-order issues which will be of interest to both researchers and policy makers."

—Timothy J. Besley, Professor, London School of Economics

"You can't understand fiscal policy if you don't consider the politics behind it. This book will greatly help you to navigate this complex territory. A splendid and broad ranging contribution."

—Alberto Alesina, Professor, Harvard University

$40. English. ©2017. 548pp. Paperback. ISBN 978-1-47554-790-0. Stock# FP2016EA

Order now at bookstore.imf.org/fd617B

INTERNATIONAL MONETARY FUND

مستقبل غامض

إلى جانب الإمكانات الجديدة الهائلة، يواجه جيل الألفية مجموعة مختلفة تماما من المعوقات

مورين بيرك

يدخل جيل الألفية في صفوف القوى العاملة في وقت يشهد تغيرات تكنولوجية واضطرابات اقتصادية. وتشكل هذه العوامل اختيارات أبناء هذا الجيل والخبرات التي يسعون إلى اكتسابها — بالرغم من أن هذا الجيل في حد ذاته يشكل مسار الاقتصاد العالمي.

وأبناء جيل الألفية الذين ولدوا ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ هم الجيل الأكثر عددا على الإطلاق في العصر الحديث. وفي حين ينظر إلى أبناء الأجيال السابقة — جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية و"الجيل إكس" (التالي لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية) — باعتبارهم مهاجرين رقميين، يعتبر أبناء جيل الألفية مواطنين رقميين لديهم وعي فطري بالتكنولوجيا الحديثة. فالتكنولوجيا جزء من تكوينهم — ولكنهم قلقون رغم ذلك من أن يستحوذ الروبوت على وظائفهم في يوم ما.

ويزداد سعي أبناء جيل الألفية إلى أن يكونوا جزءا من اقتصاد المشاركة، وهو ظاهرة نشأت نتيجة النظم الرقمية التي تيسر الربط بين المشتري والبائع. وتساعد الوظائف التي يتيحها اقتصاد المشاركة ـ مثل العمل كسائق لدى شركة أوبر Uber أو ليفت Lyft — بعض أبناء جيل الألفية في كسب ما يكفي للعيش حتى وإن كانت مثل هذه الوظائف بعيدة في طبيعتها كل البعد عن الوظائف بدوام كامل التي تتيح خطط التقاعد والمزايا الأخرى التقليدية التي طالما تمتع بها آباؤهم.

كذلك يبدي هذا الجيل حماسا كبيرا تجاه استغلال الخدمات القائمة على اقتصاد المشاركة الذي يتيح الحصول على كل شيء بدءا من الإقامة إلى استخدام السيارات والسفن دون عناء الملكية. فأبناء هذا الجيل يعزفون عن شراء السلع باهظة الثمن كالسيارات والمنازل، ويختلف نمط إنفاقهم اختلافا كبيرا عن الأجيال السابقة.

هل هذا رفض للنزعة المادية — أم مجرد دليل على نقص الموارد؟ أم كلاهما؟ وبالرغم من تفاؤل الشباب بشأن المستقبل، فإنهم يعانون كثيرا للحصول على وظائف. ونجد أن متوسط دخول الشباب في الوقت الحالي أقل مما كان في عام ١٩٧٥، على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية. فوفقا لمكتب التعداد الأمريكي، يقل الدخل الحقيقي (بعد التضخم) لشباب العاملين الأمريكيين بنسبة ٥,٥٪ عن مستواه منذ أربعة عقود ماضية.

وهكذا فإن أبناء الألفية يواجهون معوقات في طريقهم نحو تحقيق الرفاهية لم يواجهها آباؤهم. ورغم أن حظهم من التعليم أكبر من الأجيال السابقة، فإن هذا لا يكفي في الوقت الحالي لضمان النجاح المالي. فالعديد منهم، إن لم يكن معظمهم، سيضطرون إلى اكتساب مهارات جديدة وتغيير مهنتهم عدة مرات خلال حياتهم العملية. وبينما يظل التعليم الرسمي هو المصدر الأساسي للتعلم، يجب أن تزود النظم التعليمية جيل الألفية والأجيال التالية بمجموعات من المهارات اللازمة لأداء وظائف لم تظهر بعد.

وأيا كانت الوظائف التي يحملها المستقبل لأبناء هذا الجيل، فإنهم قد يضطرون إلى الاستمرار في أدائها لفترة أطول كثيرا مما يظنون. فمع ازدياد أعداد المسنين وسعي الحكومات إلى احتواء تكلفة معاشات التقاعد المتنامية، من المحتمل أن يضطر جيل الألفية إلى العمل لسنوات أطول وادخار معاشات أكبر من أجل تحقيق نفس المستوى المعيشي للمتقاعدين في الوقت الحالي.

ويتناول هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية الفرص والتحديات الاقتصادية التي يواجهها أبناء الألفية الذين سيسعون إلى كسب عيشهم في بيئة عمل تختلف تماما عن تلك التي عاشها آباؤهم. FD

مورين بيرك من الموظفين المشاركين في إعداد مجلة التمويل والتنمية.

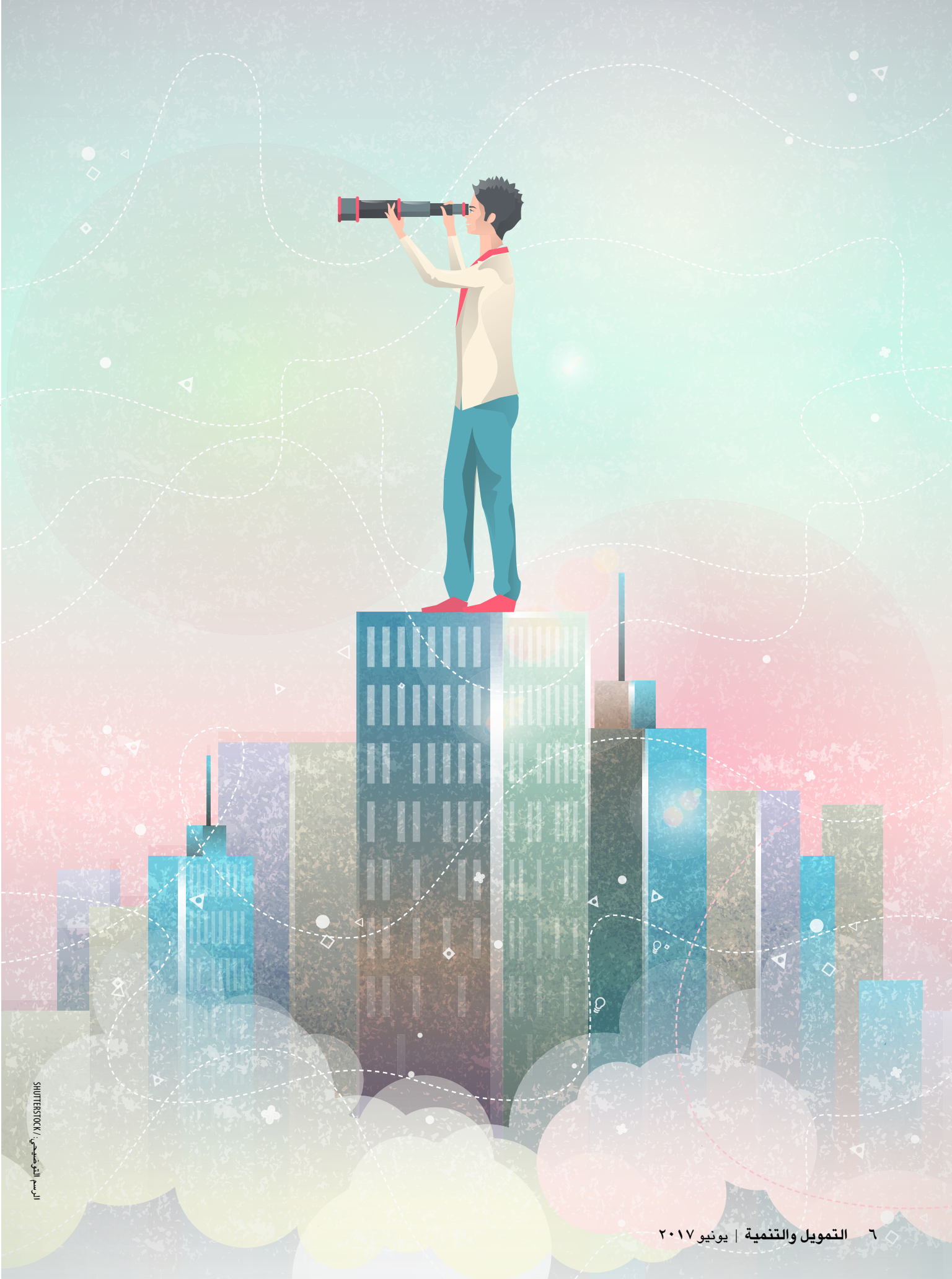

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/

مستقبل العمل

الاقتصاد الرقمي سيؤدي إلى تآكل حاد في العلاقة التقليدية بين رب العمل والموظف

آرون سونداراراجان

بالنسبة لشباب اليوم، قد يكون مستقبل العمل أكثر غموضا من أي وقت مضى.

فالتقاء قوتين رقميتين سوف يعيد تشكيل مكان عمل الغد بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاد في العلاقة التقليدية بين رب العمل والموظف. وتسمح منصات جديدة بتنظيم النشاط الاقتصادي بطرق تؤدي إلى تحويل كثير مما كان ينجزه عادة العمال المتفرغون داخل منظمة ما إلى حشد من فرادى أصحاب الأعمال الحرة والعمالة تحت الطلب. والنتيجة هي اقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على علاقات العمل للحساب الخاص قصيرة الأجل وليس على العمل بدوام كامل.

وفي الوقت نفسه، فإن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأتمتة المهيأة لاستخدام الروبوتات تتحسن بشكل متزايد في أداء المهام المعرفية والمادية التي تشكل جزءا كبيرا من عمل اليوم، مما ينذر بأتمتة الأنشطة البشرية المعقدة مثل قيادة السيارة أو إدارة مشروع ما وزعزعة استقرار مجموعة من المهن مثل القانون والاستشارات والتجزئة والنقل.

تغيرات في الوظائف

ويؤدي التقاء هذين العاملين إلى سوق عمل يمكن فيه تقسيم الوظائف بدوام كامل إلى مهام ومشاريع. ومن شأن ذلك أن يسهل إحلال رأس المال في شكل تكنولوجيا التشغيل الآلي محل العمل والموهبة البشرية، وهو اتجاه سيعززه تراجع قوة النقابات العمالية.

وسوف يتعين على المجتمع والحكومة مواكبة هذه التغييرات في ترتيبات العمل. ولتجنب حدوث زيادات أخرى في عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ناجمة عن التركز المستمر لرأس المال على مدى الخمسين عاما الماضية، يجب أن نهدف إلى مستقبل من الرأسمالية القائمة على الحشد تتحول فيه غالبية القوى العاملة من الوظيفة بدوام كامل باعتبارها الجهة الموفرة للموهبة أو العمل نحو إدارة مشروع لهذه الوظيفة—في الواقع صاحب مشروع صغير يملك شريحة صغيرة من رأسمال المجتمع.

ومع تناقص عدد الأشخاص الذين يكسبون عيشهم بالطريقة التي تعتبر الآن تقليدية، ومواجهة الكثيرين إن لم يكن الغالبية تغيرات عدة مرات خلال مسارتهم المهنية، فإن تركيز التعليم يجب أن يتحول أيضا (راجع "التعليم مدى الحياة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). فبدلا من التركيز في المقام الأول على مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية التي تدوم سنتين أو أربع سنوات، والتي تقدم التعليم في مرحلة مبكرة من الحياة، كما فعلنا في القرن العشرين، يجب على المجتمع أن ينشئ مؤسسات تعليمية قوية تساعد العمال على إجراء تحولات في منتصف مسارتهم المهنية. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الذي يموله صاحب العمل إلى حد كبير من شبكة الأمان الاجتماعي —والذي غالبا ما يشمل التأمين الطبي، والإجازة مدفوعة الأجر، والتأمين في مكان العمل، ومساهمات التقاعد، والمرتبات التي يمكن التنبؤ بها والتي من شأنها تحقيق الاستقرار للإيرادات—يجب إعادة النظر فيه في عصر يتسم بقدر أكبر من روح المبادرة الفردية.

وثقت عدة دراسات على مدى العامين الماضيين زيادة القوى العاملة غير المرتبطة بالتوظيف: الأشخاص الذين يستمدون دخلهم الأساسي أو التكميلي من ترتيبات العمل للحساب الخاص. وتتراوح تقديرات مجموع عدد العمال المستقلين في الولايات المتحدة بين ٤٠ مليون و٦٨ مليونا (راجع الرسم البياني ١). ويعكس الفرق اختلاف التعريفات والأساليب؛ ومع ذلك، يبين كلا التقديرين الأعلى والأقل أن العمالة المستقلة تمثل نسبة كبيرة من القوة العاملة المدنية في البلد البالغ تعدادها ١٦٠ مليون نسمة.

والميل نحو متابعة العمل غير المرتبط بالتوظيف يتجلى بشكل أكثر وضوحا بين الشباب. على سبيل المثال، ٤٠٪ من العمالة المستقلة التي تكسب دخلها الأساسي بهذه الطريقة هي من جيل الألفية، مقارنة بنحو ثلث إجمالي القوى العاملة المدنية، وفقا لمسح أجرته مؤسسة MBO Partners.

ومن المرجح أن يؤدي ظهور العديد من المنصات الرقمية التي تيسر كسب الدخل من مصادر غير التوظيف إلى الإسراع من وتيرة هذا الاتجاه. والكثير من هذه المنصات يضفي الطابع التجاري على الأصول الشخصية عن طريق تعزيز استخدامها المثمر. وتشمل هذه منصات النقل (مثل Uber و Lyft في الولايات المتحدة، و Didi Chuxing في الصين، و BlaBlaCar في فرنسا، و OLA في الهند، و Grab في جنوب شرق آسيا)؛ ومنصات مثل Airbnb التي تمكّن الأفراد (أكثر من ٣ ملايين في نهاية عام ٢٠١٦) من إدارة مشروع تجاري لأماكن الإقامة لأجل قصير في منازلهم، ومنصات تأجير السيارات بين الأقران مثل Drivy في أوروبا و Getaround في الولايات المتحدة. وتشمل أيضا عددا متزايدا من منصات العمل تحت الطلب والعمل للحساب الخاص مثل Upwork، التي تعمل على الصعيد العالمي، ولديها أكثر من ١٢ مليون مسجل من العاملين لحسابهم الخاص يقدمون مهارات تتراوح من الشؤون الإدارية وخدمة العملاء إلى تطوير الشبكات والمحاسبة؛ ومنصات خاصة ببلدان بعينها مثل Crowd-Works في اليابان (أكثر من مليون عامل) و Giraffe في جنوب إفريقيا؛ ومنصات العمل المهني ذات الصلة بالقطاعات مثل Catalant للاستشارات الإدارية، و Gig-ster لتطوير البرمجيات الراقية، و UpCounsel للخدمات القانونية.

وتوثق دراسة أجراها معهد «جي بي مورغان تشيس» في نوفمبر ٢٠١٦ هذا التغيير: ففي نهاية عام ٢٠١٣، حصل حوالي ٠,٥٪ من البالغين في الولايات المتحدة على دخل من مصادر غير التوظيف عن طريق هذه المنصات؛ وبحلول منتصف عام ٢٠١٦، ارتفع هذا العدد إلى ٤٪. وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات عالمية قابلة للمقارنة، فقد وثقت دراسة أجراها معهد ماكينزي العالمي في أكتوبر ٢٠١٦ نسبة مماثلة: حوالي ٤٪ في فرنسا وألمانيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. وسوف تتوسع ترتيبات العمل غير المرتبطة بالتوظيف في السنوات القادمة مع تزايد منصات العمل المهني الخاصة بالقطاعات، وربما تأخذ الوظائف بدوام كامل من الشركات وتحولها إلى مجموعات من المشاريع أو المهام. ومن شأن ذلك أن يحول مصدر الثقة التجارية نحو النظم الرقمية ويزيد من دور برامج المشاريع الجديدة من شركات مثل WorkMarket و SAP التي تدير تدفقات عمل معقدة تحت الطلب وقائمة على المهام.

عصر الآلة الثانية

وتتفاقم المخاوف بشأن هذا الهجوم التقني تحت الطلب على العمل بدوام كامل جراء المخاوف المتزايدة بشأن أتمتة العمل التي أمكن تحقيقها من خلال التقدم في الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وبطبيعة الحال، فإن المخاوف من البطالة التكنولوجية ليست جديدة. ففيما يسمى أعمال شغب جماعة "اللوديت؟ العمالية بين عامي ١٨١١ و١٨١٦ في بريطانيا، دمر عمال النسيج آلات النسيج التي كانوا يعتقدون أنها ستحل محلهم في الإنتاج.

وأبدى تقرير بعنوان «التكنولوجيا والاقتصاد الأمريكي» (Technology and the American Economy)، أعدته اللجنة الوطنية للتكنولوجيا والأتمتة والتقدم الاقتصادي للرئيس الأمريكي، مخاوف مماثلة: «فقد أعرب البعض عن خوفه من أن التغيير التكنولوجي لن يسبب في المستقبل القريب تزايد البطالة فحسب، ولكنه في نهاية المطاف لن يبقى سوى عدد قليل من الوظائف، بحيث يتم تلقائيا الجزء الأكبر مما نسميه الآن العمل عن طريق الآلات".

الرسم البياني ١

العمل المستقل

وجدت أربع دراسات رئيسية حديثة أن نسبة كبيرة من العمالة في الولايات المتحدة البالغ عددها ١٦٠ مليون عامل يكسبون الدخل عن طريق العمل المستقل.

المصادر: Katz, Lawrence F., and Alan B. Krueger. 2016. "The Rise and Nature of Alternative Work Arrangements in the United States, 1995–2015" (RAND); MBO Partners. 2016. "State of Independence in America," Herndon, VA; Freelancers Union and Upwork. 2016. "Freelancing in America 2016"; and McKinsey Global Institute. 2016. "Independent Work: Choice, Necessity, and the Gig Economy."

ملحوظة: بوجه عام، يستمد العمال المستقلون كل دخلهم أو بعضه من ترتيبات مستقلة. ويختلف التعريف الدقيق للعامل المستقل من دراسة إلى أخرى.

هذا التقرير لم يتم إعداده للرئيس باراك أوباما في عام ٢٠١٦، بل عُرض على الرئيس ليندون جونسون قبل ٥٠ عاما. وعلى الرغم من المبالغة في توقعاته، إلا أنه كان دقيقا بشأن المصدر طويل الأجل لفقدان الوظائف الصناعية. وعلى الرغم من أن العمالة الصناعية في الولايات المتحدة استمرت في الارتفاع في العقد الذي أعقب هذا التقرير، لتبلغ ذروتها بقرابة ٢٠ مليون وظيفة في أواخر السبعينات، فقد بدأت في الانخفاض بعد فترة وجيزة. وشكلت الوظائف الصناعية ٢٢٪ من العمالة الثابتة غير الزراعية في عام ١٩٧٧. وعلى النقيض من ذلك، تمثل الوظائف الصناعية البالغ عددها ١٢ مليون وظيفة اليوم أقل من ١٠٪ من كشوف المرتبات غير الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بدقة بين الآثار التجارية وآثار التغير التكنولوجي، فإن الكثيرين يعتقدون أن خسائر الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة على مدى الخمسة عشر عاما الماضية تعكس زيادة أتمتة المصانع بقدر أكبر من قيام الشركات بتحويل الإنتاج إلى العمليات الأجنبية منخفضة التكلفة. وفي الواقع، حتى في الوقت التي كانت تتراجع فيه الوظائف، كان الناتج الصناعي الأمريكي آخذا في النمو. ومع استمرار التحسن في تقنيات الروبوتات، قد تكون الأتمتة أكثر شؤما بالنسبة للصين، حيث بلغت العمالة الصناعية في المناطق الحضرية مستوى هائلا قدره ٨٠ مليونا في عام ٢٠١٤، وهو مستوى من المتوقع أن ينخفض بشكل حاد في العقود المقبلة.

ولعل ما يثير خوف أكبر من أتمتة الصناعة بين شباب اليوم هو شبح «عصر الآلة الثانية؟ الذي توقعه إريك برينيولفسن وأندرو ماكافي في كتابهما الصادر عام ٢٠١٤ الذي تبدأ فيه التكنولوجيا في أداء المهام المعرفية التي كانت قبلا حكرا على البشر. وتبشر تقنية واتسون من شركة آي بي إم بتقديم حلول تعمل بالذكاء الاصطناعي للامتثال المالي والتشخيص الطبي والخدمات القانونية. فقد حلت مناضد الخدمة الذاتية للسداد والخروج في عدد متزايد من متاجر التجزئة بالفعل محل الصرافين. ويبدو أن تكنولوجيات السيارات ذاتية القيادة باتت تهدد عشرات الملايين من وظائف النقل بالشاحنات على الصعيد العالمي. وتشمل هذه المهن طيف من الخبرات، مما ينذر ببطء أو ربما تراجع الزيادات في الأجور للأعمال ذات المهارات العالية التي رافقت التغير التقني المتحيز للمهارات في العقود الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن الكثيرين قلقون من أنه إذا ما تخطت الآلات أتمتة العمل المادي لتبدأ في استيعاب الطلب على القدرات المعرفية أيضا، فلن يُترك للبشر سوى القليل للقيام به.

ومن شأن نظرة على تاريخ زوال الوظائف بسبب الأتمتة أن توفر بعض السياق والطمأنينة. فمع ميكنة الزراعة بشكل مضطرد في الولايات المتحدة، انخفضت حصة القوى العاملة المستخدمة في الزراعة من ٤١٪ في عام ١٩٠٠ إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠٠. إلا أن شبح البطالة على نطاق الاقتصاد لم يتحقق. وبدلا من ذلك، أدى التقدم في التكنولوجيات الأساسية نفسها إلى ظهور صناعات جديدة. وكما أشار ديفيد أوتور في مقال صدر عام ٢٠١٥ بمجلة الآفاق الاقتصادية *(Journal of Economic Perspectives)*، فإن سيارات الركاب حلت محل السفر بالخيل والصناعات الداعمة له، وظهرت صناعة السيارات—جنبا إلى جنب مع الطرق السريعة ومحطات الوقود والفنادق على جانب الطريق ومحلات الوجبات السريعة. والنقطة الأوسع هي أنه حتى مع تقلص أو اختفاء الصناعات القديمة، تنشأ وتتوسع صناعات جديدة تلبي الرغبات والاحتياجات البشرية المختلفة. ويمثل قطاع الرعاية الصحية، والذي لم يكن موجودا تقريبا منذ ٢٠٠ عام، نحو ١٢٪ من العمالة الأمريكية اليوم (راجع الرسم البياني ٢). وفي عام ٢٠١١، كان يعمل بالسياحة، والتي كانت بالكاد صناعة في عام ١٩٠٠، ٢٣٥ مليون شخص، يشكلون ٨٪ من العمالة العالمية. وظهر نمط من الأنشطة التي كانت

حتى مع تقلص أو اختفاء الصناعات القديمة، تنشأ وتتوسع صناعات جديدة تلبي الرغبات والاحتياجات البشرية المختلفة.

ذات مرة غير رسمية أو تتم داخل الأسرة أو المجتمع المحلي (مثل الاتصالات، أو الترفيه، أو السفر، أو التعليم، أو الاعتناء بالمرضى) التي أصبحت صناعات في الاقتصاد الرسمي.

ومع أتمتة متطلبات العمل اللازمة للصناعات التي تلبي الاحتياجات المجتمعية المعاصرة بواسطة تكنولوجيات جديدة، سوف يحظى الناس بالحرية لتلبية تطلعاتهم البشرية المحرومة أو الاحتياجات المجتمعية الجديدة. ولعل النشاط الاقتصادي لمواجهة تغير المناخ سوف يتصاعد بشكل كبير—أو لتثقيف العالم أو إضفاء الطابع الرسمي على اقتصاد الرعاية.

الرأسمالية القائمة على الحشد

وبالتالي، فإن التوقعات التي لا تعد ولا تحصى حول العدد الكبير من وظائف اليوم التي قد تخضع للأتمتة في العقود القادمة ليست مدعاة للذعر واسع الانتشار والفوري. ولكن التقاء القوى المزدوجة المتمثلة في تصاعد العمل غير المرتبط بالتوظيف والقدرات المعرفية المتزايدة للآلات يمكن أن يقتضي تغييرا في نموذج المجتمع المتعلق بكسب العيش. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تأثيرات إزاحة العمالة

الرسم البياني ٢

الوجه المتغير للوظائف

في الوقت الذي انخفضت فيه الوظائف الصناعية التقليدية في الولايات المتحدة على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، ارتفعت فرص العمل في صناعة الرعاية الصحية ارتفاعا حادا، والتي لم تكد تكون موجودة منذ قرن مضى.

(ملايين العمال)

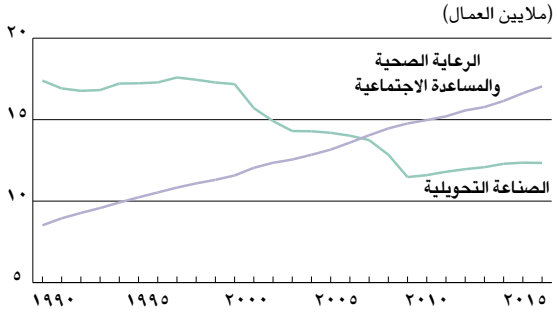

المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

نتيجة الأتمتة يتم تخفيفها بفعل الاختلافات في مدى سرعة خفضها لتكلفة أداء المهام المختلفة التي تشكل وظيفة. وإذا ما بدأت المنظمات في تفكيك الوظائف وتوزيعها على منصات العمل تحت الطلب، فإن التأثير سيكون أتمتة أسرع لهذه المهام عندما تكون التكنولوجيا جاهزة.

وأحد الحلول هو إعادة تعريف نموذجنا الأساسي لكيفية كسب الناس عيشها: بعيدا عن الدفع مقابل العمالة والموهبة من جانب منظمة كبيرة تمتلك رأس المال المرتبط بالنشاط الاقتصادي نحو نظام من الشركات التجارية الصغيرة التي تمزج بين مدخلات العمل والموهبة ورأس المال. وبعض المدخلات قد تأتي من الأفراد أنفسهم وبعضها من أشخاص آخرين (ربما عن طريق منصة تحت الطلب)؛ ومع مرور الوقت، قد تأتي حصة متزايدة من الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الروبوتات.

وظهور اقتصاد المشاركة ومنصات الخدمات المهنية الأخرى يجعل مستقبل الرأسمالية القائمة على الحشد ممكنا على نطاق واسع. ولعل أفضل مثال هي منصة Airbnb، التي توائم بين أصحاب المساحات الخالية وبين أولئك الذين يبحثون عن مساكن مؤقتة. وبأكثر من مقياس، فإن هذه المنصة هي أكبر مزود في العالم لأماكن الإقامة لفترات قصيرة. (ففي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كان أكثر من ٢ مليون شخص حول العالم يقيمون في مساكن تم توفيرها عبر منصة Airbnb. وأكبر سلسلة فنادق في العالم، ماريوت ستاروود، لديها قائمة موجودات تبلغ ما يقارب نصف ذلك، أو ١,١ مليون غرفة). وتجمع منصة Airbnb الطلب على المساحات، وتوفر الطمأنينة التي تأتي مع علامة تجارية عالمية، وتضع بعض المعايير وتعمل على إنفاذها (تقريبا مثل جيل جديد من العمليات الحائزة على حق امتياز). ولكن الإدارة الفعلية للشركات التي توفر الإقامة لفترات قصيرة—التسعير، وإدارة المخزون، وتحديد المواقع، والترويج، والتفاعل مع العملاء—يتم من جانب ٣ مليون مضيف، يعملون على بناء علاماتهم التجارية الصغيرة من خلال نظام السمعة لمنصة Airbnb.

ويمكن لمنصة Airbnb أن تكون صورة مصغرة لمستقبل العمل—في مأمن نسبيا من آثار زوال الوظائف الناجم عن الأتمتة. وفي الاقتصادات الأكثر حداثة والأسرع نموا، مثل اقتصادات البرازيل والهند وفيتنام—حيث العمالة المؤسسية بدوام كامل ليست مهيمنة بعد، والمؤسسات الاقتصادية التقليدية تختلف من حيث فعاليتها—يمكن لمنصات ذات أنظمة ثقة رقمية قوية تقوم بمواءمة الطلب على الخدمات مع الموردين أن تحفز السكان العاملين لحسابهم الخاص والرياديين، وتمكنهم من الوصول إلى الأسواق العالمية، وترفع مستوى معيشتهم عن طريق بناء رأس المال الفردي. وفي الاقتصادات الأكثر نضجا، مثل اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي تعتمد الآن أساسا على العمالة الرسمية بدوام كامل، يمكن لهذا النموذج أن يحافظ على مستويات معقولة من الدخل الفردي. وهذه التغييرات في جوهرها يمكن أن تحمي القوة العاملة جزئيا من زيادة إحلال رأس المال محل العمالة بسبب الأتمتة من خلال مساعدة عمالة اليوم على التحول من كيانات موفرة للعمل إلى كيانات مالكة لرأس المال.

وفي المستقبل، فإن المحامي الشريك الطموح اليوم قد يصير شركة محاماة صغيرة تعمل من خلال منصة الخدمات القانونية. ومن شأن ذلك أن يمنح المحامي الشاب فرصة الوصول إلى عملاء من الشركات التي تعمل المنصة على جمعها وتنميتها مع الاستفادة من قدرات البحوث القانونية المزودة بالذكاء الاصطناعي. وقد يقوم أصحاب المشاريع بالغة الصغر بإدارة شركات النقل الحضري أو الشركات المحلية للنقل بالشاحنات باستخدام أساطيل من السيارات أو الشاحنات ذاتية التشغيل من خلال منصة. وقد تتطور شركة استشارية عالمية لتصبح منصة يقوم من خلالها الملايين من الأفراد بإدارة الممارسات الاستشارية الصغيرة (أو حتى الشراكات الصغيرة).

إعادة التفكير في التعليم

وسوف يتطلب هذا المستقبل من الرأسمالية واسعة النطاق القائمة على الحشد إعادة التفكير بصورة جذرية في التعليم ما بعد الثانوي. فالبلدان في جميع أنحاء العالم، وأبرزها الولايات المتحدة، استثمرت بكثافة في الجامعات والكليات التي تعد القوى العاملة لديها في مرحلة مبكرة من حياتهم من أجل العمل بدوام كامل. ويجب أن يتحول معظم هذا التركيز إلى إحداث زيادة كبيرة في توافر التعليم المستمر وجودته. وتعكس التطورات السياسية الأخيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، جزئيا، نقصا كبيرا في الاستثمار في الفرص الجديدة للعمال الذين فقدوا وظائفهم جراء الأتمتة وغير المجهزين بشكل كامل لعالم جديد من العمل.

شخص يستخدم تطبيق «آيربينبي» على الهاتف

الصورة: RUSSELL HART/ALAMY STOCK PHOTO

ولمساعدة هؤلاء العمال، هناك حاجة إلى مؤسسات جديدة شبيهة بالجامعة لتوفير التعليم الانتقالي المنظم والسليم من الناحية التربوية. وينبغي أن يكون التعليم مقترنا بشبكة مهنية جديدة وإمكانية الوصول إلى فرص جديدة تساعد على التغلب على عوامل السكن والائتمان والمجتمع التي كثيرا ما تعرقل الانتقال إلى مهنة جديدة. وهذا النهج سوف يوفر للعمال الذين يمرون بحالة تغير هوية جديدة وشعور بالهدف ويمكنهم من إعادة بناء ثقتهم بالنفس. والسعي لهذا النوع من التدخل في منتصف المسيرة المهنية ينبغي أن يكون طبيعيا مثل اختيار الذهاب إلى الكلية بعد المرحلة الثانوية.

ويجب على حكومة البلد المعني أن تقود عملية إنشاء مثل هذا النظام. وقد يكون من الحكمة أيضا إعادة تقييم مناهج المدارس المتوسطة والثانوية للجيل القادم. ومع توسع القدرات المعرفية للآلات الرقمية، قد يحتاج الطلاب إلى تعليم أقل في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وقد يستفيدون من التركيز الأكبر على التفكير التصميمي وريادة الأعمال والإبداع لإعدادهم لمشروع بالغ الصغر كمهنة.

وفي الوقت نفسه، يجب إعادة تشكيل العقد الاجتماعي لاستيعاب نوع مختلف من القوى العاملة. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين، وضعت مجموعة متنوعة من قوانين العمل لتحسين نوعية الحياة المهنية للموظفين بدوام كامل—بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي والتأمين. ويستند التمويل لعدد من الحوافز الأخرى—المرتبات المستقرة، والإجازة مدفوعة الأجر، والتدريب في مكان العمل، والرعاية الصحية—في كثير من البلدان إلى افتراض العمل بدوام كامل وتقديم صاحب العمل كل الحوافز أو بعضها. ويجب مواءمة تصميم وتمويل شبكة الأمان الاجتماعي في الغد من أجل قوة عاملة تتسم بالاستقلالية المتنامية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى بدائل للمسارات الوظيفية وشعور بالانتماء يحصل عليه الكثير من العمال الآن من الشركة التي يعملون بها. ولعل دور المدارس بعد المرحلة الثانوية سوف يتطور ليشمل هذا النوع من التخطيط الوظيفي مدى الحياة.

والتحديات التي تواجه القوى العاملة اليوم من جيل الألفية تبدو شاقة للغاية. ومع ذلك، إذا كان المجتمع يلعب أوراقه بشكل سليم، فالغد قد يقدم مكانا أفضل. وكما تعلمنا من توماس بيكيتي في كتابه الصادر في عام ٢٠١٤ بعنوان "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" *(Capital in the Twenty-First Century)*، فإن أهم محرك لعدم المساواة المستمرة في الاقتصادات الحديثة هو تركز ملكية رأس المال. فالبلدان التي تعمل سياستها الحكومية على توجيه الاقتصاد نحو مستقبل من الرأسمالية الحقيقية القائمة على الحشد وتخلق ملكية رأسمالية تتسم باللامركزية الأصيلة قد تتمتع أيضا بقدر أقل من عدم المساواة كمنتَج جانبي سار. وبينما تجبرنا الآلات الرقمية على إعادة تشكيل عالمنا من العمل، فلربما ستبين لنا أيضا الطريق نحو المجتمع الأكثر إنصافا الذي طالما بحثنا عنه لسنوات. FD

يجب إعادة تشكيل العقد الاجتماعي لاستيعاب نوع مختلف من القوى العاملة.

آرون سونداراراجان هو أستاذ في مدرسة ستيرن لإدارة الأعمال، في جامعة نيويورك. ومؤلف *The Sharing Economy: The End of Employment and the Rise of Crowd-Based Capitalism*.

الصورة: IMF

صوت الشباب

احرص على التكيف والتعديل ، ولا تتوقف يوما عن التعلم

كريستين لاغارد

المسنون يصدِّقون كل شيء، ومتوسطو العمر يشكون في كل شيء، والشباب يعرفون كل شيء، بحسب مقولة أوسكار وايلد.

ولذلك يهمني الاستماع لأصوات الشباب — من الطلاب إلى رواد الأعمال الصاعدين إلى قادة المجتمع الجدد. وتجد قصصهم صدى عندي لأنها قصص ملهِمة تمس النفوس بعمق وتحمل في طياتها رؤى نافذة.

وشواغل الشباب، كمثل الشواغل الأخرى، تختلف باختلاف المنطقة والثقافة. ولكن هناك أسئلة أسمعها في كل مكان تقريبا: هل أتمكن من العثور على عمل له قيمة يتيح لي المساهمة في المجتمع وإعالة أسرتي؟ هل لي مكان في مجتمعي؟ هل يمكنني بدء مشروعي الخاص — وإذا كان ذلك ممكنا، إلى أي مدى سينجح المشروع؟

إنها أسئلة تحمل من الأمل والحماس الكثير، ولكنها تنطوي أيضا على شعور بالريبة والخوف. ومن المؤسف أن احتمالات بطالة الشباب اليوم ضِعْف احتمالات البطالة بالنسبة لمجموع السكان.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، يبلغ معدل البطالة حوالي ٢٠٪ بين الشباب، بينما يقدر معدلها الكلي بنحو ١٠٪، وثمة مشكلات مماثلة تواجهها البرازيل ومصر. وستصل بطالة الشباب على مستوى العالم إلى ٧١ مليون شاب هذا العام طبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية.

ومما يزيد الأمور تعقيدا أن الشباب الذين يجدون عملا بالفعل يواجهون تقلبات تكنولوجية سريعة يمكن أن تلغي وجود الصناعات التي ما لبثوا أن عثروا عليها. ومع هذا التحول، يتساءل الجميع في حيرة — ولا سيما الشباب — عن أي الوظائف يمكن أن تظل باقية بعد عشر سنوات من الآن وكيف يمكنهم التدرب للتكيف معها.

الاستعداد للتكيف

لحسن الحظ، يمتلك الشباب أدوات الاستعداد للتحول الكبير الجاري.

وفيما أجريه من حوارات، ألاحظ سريعا أن منحنى التعلم شديد الانحدار بالنسبة لهذا الجيل. وكثير من الطلاب يؤمنون بفكرة التدريب المستمر ويرون من البديهي أن عليهم اكتساب مهارات إضافية طوال حياتهم.

وقد شهدت بنفسي ما يتمتع به شباب اليوم من سعة حيلة مدهشة في سعيهم الحثيث لامتلاك زمام مستقبلهم. فكثير منهم لا يريدون انتظار وظيفة في الخدمة المدنية أو في إحدى الشركات الكبرى. إنما يشقون طريقهم بهمة فينشئون أعمالهم الخاصة ويبتكرون منصات جديدة على شبكة الإنترنت ويكتشفون أسواقا لم تكن موجودة من قبل. إن ما أراه اليوم هو جيل، إذا ما واجهته البطالة، يبادر إلى الابتكار حتى يخلق فرصا وظيفية لنفسه.

ولكن هذا المنهج لا يكفي وحده. فالحكومات عليها مسؤولية بناء البيئة التي تسمح للشباب بتحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويعني هذا إزالة الحواجز التنظيمية، ودعم رواد

الأعمال الذين لا ينجحون في المحاولة الأولى، والاستثمار في الأنشطة التي توفر الأجيال من جيل إلى آخر.

منهج مخصص

ولا توجد صيغة سحرية تصلح لكل البلدان، ولكنني أرى عدة حلول عملية. أحدها هو التدريب المهني المنظم، الذي حافظ على انخفاض البطالة بين الشباب في بلدان مثل النمسا وألمانيا وهولندا. وهناك حل آخر هو تيسير حصول الشابات على فرص أفضل للاستفادة من مراكز رعاية الطفل ومن إعانات الأمومة المرنة. ومن شأن هذه الجهود أن تنعش أسواق العمل.

ولنأخذ مثال جمهورية مالي حيث أكد الصندوق المنافع الاقتصادية التي يحققها تعليم البنات؛ أو موريشيوس حيث نبحث السبل الممكنة للتوسع في إتاحة التمويل للنساء.

وفي بعض البلدان، يمكن أن يؤدي انخفاض عدم المساواة بين الجنسين بمقدار عشر نقاط مئوية إلى رفع النمو بمقدار نقطتين مئويتين على مدار الخمس سنوات القادمة.

وفي نفس الوقت، ينبغي لبلداننا الأعضاء إزالة الحواجز التي تعوق المنافسة والحد من الروتين الإداري. ولا شك أن هذه الإصلاحات يجب أن تصمم بما يناسب كل بلد – ففي الاقتصادات المتقدمة، تشير تقديراتنا إلى أن زيادة البحوث والتطوير بنسبة ٤٠٪ يمكن أن يحقق نموا في إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٥٪ على المدى الطويل.

وكل هذه التغييرات من شأنها أن تفيد الشباب في مستهل حياته العملية.

ويمكن أن تؤدي خيارات السياسة الذكية إلى إفساح المجال للشباب كي يزاول العمل الحر أو ينشئ شركته الخاصة. وفي نفس الوقت، يواجه رواد الأعمال الشباب زيادة في عدم اليقين المالي لأنه لم يعد بإمكانهم الاعتماد على التأمين الصحي أو خطط التقاعد التي يوفرها أصحاب الأعمال.

فكيف يستطيع الصندوق تقديم العون في هذا الصدد؟

عمل الصندوق

إن مهمتنا في الصندوق هي تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديين حول العالم. ويعني هذا مساعدة بلداننا الأعضاء على خلق فرص عمل أفضل للجيل القادم من العمالة.

ويكتسب هذا أهمية خاصة في البلدان التي تعاني من ارتفاع البطالة منذ عقود طويلة.

ويستطيع الصندوق المساعدة في التصدي لهذه التحديات بتشجيع زيادة الاستثمار العام في التعليم وبرامج التدريب الوظيفي — ونحن ندفع نحو إجراء إصلاحات من هذا القبيل في برامجنا الإقراضية.

ونحتاج أيضا إلى زيادة شراكات القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تعزز فعالية برامج التدريب. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الخصوص برنامج Skills Future في سنغافورة، الذي يقدم لكل البالغين منحا غير مشروطة للتدريب مدى الحياة.

ولكن التدريب ما هو إلا جانب واحد من الصورة. فالحكومات والأعمال يمكنهما القيام بأكثر من ذلك بكثير لتسخير قوة الابتكار. وتعد التكنولوجيا المالية مثالا لأحد المجالات الجذابة التي تحتاج إلى استثمارات أكبر.

وحسبنا أن ننظر إلى كينيا وكيفية استخدامها المبتكر لخدمات تحويل الأموال بالهاتف المحمول من خلال شركة M-PESA. وتسمح الحكومة الآن بسداد الضرائب من خلال الهاتف، مما يخفض تكاليف الامتثال وفترات التأخير.

لا قِبَل للعالم بإهدار هذا القدر من المواهب البشرية الثمينة

وتقدر بعض الدراسات أن الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة يمكن أن توفر ١١٠ مليار دولار أمريكي سنويا بالتحول من استخدام النقد والشيكات إلى وسائل الدفع الرقمية. ويمكن أن تحُدث هذه الوفورات تغييرا كبيرا في أحوال الشباب الذين يوشكون على إقامة مشروع تجاري جديد.

حياة مهنية في القرن الحادي والعشرين

لو أنني كنت على وشك دخول سوق العمل اليوم، لكنت ركزت على شيئين. الشيء الأول هو الإقبال على التعلم مدى الحياة. ذلك أن «التعليم» لا نهاية له، إنما توجد معالم في مسيرة التقدم.

والشيء الثاني هو الانفتاح أمام فرص تغيير المسار. فليست لديك رفاهية التدرب على مجال واحد أو مهنة واحدة فقط. وقد بدأت حياتي في سلك المحاماة، ثم توليت منصب وزير مالية، وأتولى الآن قيادة صندوق النقد الدولي. وهناك تحولات أكثر ستواجه الجيل الذي يوشك على الانضمام لسوق العمل وهو يخوض رحلته المهنية. فاعتنقوا هذه التحولات واحرصوا على الانتقال من عمل إلى آخَر حاملين معكم رؤيتكم الجديدة التي اكتسبتموها من العمل السابق.

ونعود إلى أوسكار وايلد الذي قال «التعريف تقييد.» فلا يوجد تعريف دقيق لشكل الوظيفة أو المسار المهني لشباب العالم في الاقتصاد الجديد. ويخلق هذا الغموض حالة مفهومة من التوجس وعدم اليقين. وفي نفس الوقت، لا توجد حدود للاحتمالات. وهذه هي الفرصة العظيمة أمام الجيل القادم، ولا شك عندي أن المجتمع العالمي كله سيساعد على اغتنامها. FD

كرستين لاغارد هي مدير عام صندوق النقد الدولي.

صدمة معاشات التقاعد

على الشباب في الاقتصادات المتقدمة اتخاذ خطوات لتأمين دخلهم التقاعدي

موريسيو سوتو

ساهمت معاشات التقاعد العامة بدور محوري في تأمين الدخل التقاعدي على مدار العقود القليلة الماضية. غير أنه بالنسبة لجيل الألفية الذي يوشك على بلوغ سن العمل اليوم، تشير التوقعات إلى أن معاشات التقاعد العامة لن توفر شبكة أمان واسعة النطاق بالقدر الذي كانت توفره للأجيال السابقة. ونتيجة لذلك، ينبغي لمواليد الألفية أن يتخذوا خطوات لتأمين دخل مكمل لدخلهم التقاعدي.

ولطالما كانت معاشات التقاعد وغيرها من أنواع التحويلات العامة مصدر دخل مهم لكبار السن، إذ تمثل أكثر من ٦٠٪ من دخلهم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاشات التقاعد تحد من الفقر. وبدونها، تصبح معدلات الفقر أعلى بكثير أيضا بين من يتجاوزون ٦٥ عاما في الاقتصادات المتقدمة.

الضغوط على معاشات التقاعد

ولكن توفير معاشات التقاعد باهظ التكلفة أيضا. فقد استمرت زيادة الإنفاق الحكومي على معاشات التقاعد في الاقتصادات المتقدمة من متوسط ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٩٪ في عام ٢٠١٥ – وهو ما يرجع في معظمه إلى شيخوخة السكان (انظر الرسم البياني ١، اللوحة اليسرى).

وتؤدي شيخوخة السكان إلى ضغوط على نظم معاشات التقاعد عن طريق زيادة نسبة المستفيدين كبار السن مقارنة بالعمال الأصغر سنا الذين يساهمون بطبيعة الحال في تمويل هذه المزايا. ويزداد الضغط على نظم معاشات التقاعد بفعل زيادة طول العمر — إذ يُتوقع أن يزداد متوسط العمر المتوقع في سن ٦٥ عاما بنحو عام واحد كل عشرة أعوام.

وللتعامل مع تكاليف الشيخوخة، شرع العديد من البلدان في إدخال إصلاحات كبيرة على نظم معاشات التقاعد تهدف في الأساس إلى احتواء الزيادة في عدد المستفيدين — وهو ما يتم عادة برفع سن التقاعد أو تشديد قواعد الأهلية — وتخفيض حجم معاشات التقاعد، عادة عن طريق تعديل صيغ توزيع المزايا. وقد بلغ حجم الإنفاق على معاشات التقاعد العامة لكل مسن منذ الثمانينات حوالي ٣٥٪ من نصيب الفرد من الدخل — وهو ما يسمى بنسبة الإحلال الاقتصادي. وحتى نسبة الإحلال هذه من المتوقع أن تتراجع إلى أقل من ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٦٠ (انظر الرسم البياني ١، اللوحة اليمنى).

ويعني هذا أنه سيتعين على الأجيال الأصغر سنا أن تعمل لمدة أطول وتدخر أموالا أكثر للتقاعد بغية تحقيق نسب إحلال تماثل النسب التي يحظى بها المتقاعدون في الوقت الراهن (انظر الرسم البياني ٢).

- **إطالة فترة العمل**: من الخيارات المطروحة لسد الفجوة في نسبة الإحلال الاقتصادي مقارنة بما ينطبق على المتقاعدين اليوم أن تستمر الحياة المهنية المنتجة للشباب فترة أطول. وبالنسبة لمواليد الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩، الذين سيبدأون التقاعد في عام ٢٠٥٥، فمن شأن رفع سن التقاعد بمقدار خمسة أعوام — من متوسط السن الحالي الذي يتراوح بين ٦٣ و٦٨ عاما في عام ٢٠٦٠ — أن يسد نصف الفجوة مقابل المتقاعدين الحاليين. ويمكن تبرير الحياة المهنية الأطول بارتفاع العمر المتوقع. لكن إطالة العمر المهني تنطوي على كثير من المزايا أيضا. فهي تعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل وتزيد من قدرة الحكومات على الحفاظ على سياسات الضرائب والإنفاق. ويمكن أن يؤدي هذا أيضا إلى مساعدة الأفراد على

الصورة: ISTOCK / BRIANAJACKSON / BILL OXFORD

الاحتفاظ بصحة بدنية وعقلية وإدراكية جيدة (دراسة Staudinger and others 2016). غير أن الجهود المبذولة لتعزيز التوجه إلى حياة مهنية أطول ينبغي أن تصاحبها مخصصات كافية لحماية الفقراء الذين غالبا ما تكون متوسطات أعمارهم المتوقعة أقل من المتوسط (دراسة Chetty and others 2016).

- **زيادة الادخار**: توضح عمليات المحاكاة أنه إذا قام مواليد الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٩ بتجنيب نحو ٦٪ من دخولهم سنويا، فسيتمكنون من سد نصف الفجوة في نسبة الإحلال الاقتصادي مقابل المتقاعدين الحاليين. وفي الواقع العملي، يتطلب الاعتماد على مدخرات الأفراد الخاصة لأغراض التقاعد مزيجا صعبا من الحظ والفطنة. أولا، يحتاج الأفراد إلى دخول مستمرة ومستقرة على مدار حياتهم العملية حتى يمكنهم ادخار مبالغ كافية. ثانيا، يجب أن يكون العمال قادرين على اتخاذ القرار بشأن المبلغ الذي يدخرونه سنويا وكيفية استثماره. ثالثا، يتحمل الأفراد مخاطر العائد غير المؤكد أو المنخفض. وأخيرا، يجب على العمال اتخاذ القرار بشأن وتيرة استهلاك مدخراتهم أثناء التقاعد. وهذه كلها قرارات معقدة ومن الممكن أن يرتكب الناس أخطاءً في كل خطوة على هذا الطريق (دراسة Munnel and Sundén 2004).

وقت التكيف

وبالنسبة للأجيال الأصغر، يشكل التحرك المبكر عاملا حيويا لضمان دخل آمن بعد التقاعد، لاسيما أنه من المتوقع استمرار زيادة طول العمر. وإذ يبدأ جيل الألفية دخول سوق العمل، ربما يكون التقاعد هو آخر ما يخطر ببالهم. غير أنه مع قيام الكثير من الحكومات بتقليص دورها في توفير الدخل التقاعدي، يتعين على العمال الشباب مواصلة العمل لفترة أطول وزيادة مدخراتهم التقاعدية.

ويمكن للحكومات أن تسهل استمرار الأفراد في سوق العمل عن طريق مراجعة الضرائب والمزايا التي قد تتضمن ما يشجع على التقاعد المبكر. ويمكن تشجيع العمال على الادخار أيضا من خلال حوافز مثل إدراجهم تلقائيا في خطط الادخار الخاصة التي توفر مزايا تقاعدية. ومن أمثلة ذلك أن المملكة المتحدة ستوجب على أصحاب الأعمال اعتبارا من عام ٢٠١٨ إدراج العمال تلقائيا في برنامج لمعاشات التقاعد. ويمكن أن يكون جزءا من الحل تعزيز الإلمام بالنواحي المالية وجعل مكان العمل أكثر ملاءمة للعمالة الأكبر سنا.

أما الخبر السار للعمال الشباب فهو أن أمامهم نحو أربعة عقود حتى بلوغ سن التقاعد، مما يتيح لهم الوقت الكافي كي يخططوا للعمل فترة أطول ويجنبوا بعض الأموال للمستقبل. لكن البداية يجب أن تكون الآن. FD

موريسيو سوتو هو اقتصادي أول في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ١

مكلف وغير كافٍ

في الاقتصادات المتقدمة، يتزايد الإنفاق على معاشات التقاعد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بينما سيتم في وقت قريب خفض الإنفاق على معاشات التقاعد لكل مسن كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل (نسبة الإحلال الاقتصادي).

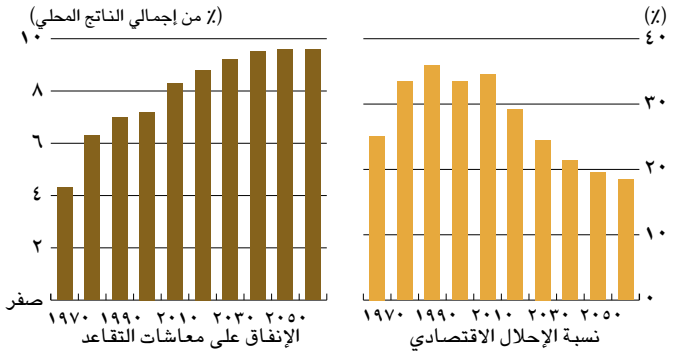

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: نسبة الإحلال الاقتصادي هي متوسط الإنفاق على معاشات التقاعد للفرد البالغ ٦٥ عاما أو أكثر مقسوما على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفئة العمرية ١٥–٦٤ عاما. والبيانات بعد عام ٢٠١٥ تمثل توقعات.

الرسم البياني ٢

الاستعداد للمستقبل

عمال اليوم في الاقتصادات المتقدمة العمل يمكنهم العمل فترة أطول وادخار مزيد من الأموال لموازنة التراجع في قيمة معاشات التقاعد في المستقبل.

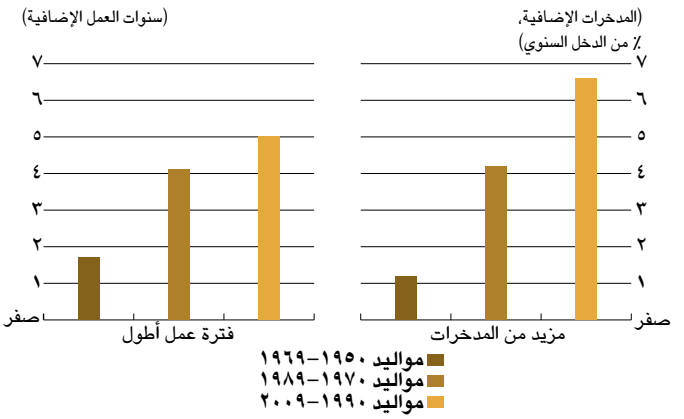

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الحسابات لكل فئة عمرية تمثل سنوات العمل الإضافية المطلوبة لسد نصف الفجوة في نسبة الإحلال الاقتصادي والمدخرات الإضافية المطلوبة لسد النصف الآخر من الفجوة. ونسبة الإحلال الاقتصادي هي متوسط الإنفاق على معاشات التقاعد للفرد البالغ ٦٥ عاما أو أكثر مقسوما على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفئة العمرية ١٥–٦٤ عاما.

المراجع:

Chetty, Raj, and others. 2016. "The Association Between Income and Life Expectancy in the United States, 2001–2014." *JAMA* 315 (16): 1750–766.

Munnell, Alicia H., and Annika Sundén. 2004. *Coming Up Short: The Challenge of 401(k) Plans*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Staudinger, Ursula M., and others. 2016. "A Global View on the Effects of Work on Health in Later Life." *Gerontologist* 56 (Suppl 2): S281–92.

التعليم مدى الحياة

أسواق العمل تتغير، وعلى جيل الألفية الاستعداد والتكيف

نجوى رياض

واحد من كل ثلاثة أشخاص حول العالم وُلِد بين عام ١٩٨٠ وأوائل القرن الحادي والعشرين. ومعظم جيل الألفية هذا منخرطون في سوق العمل، ولكن مستقبلهم العملي لن يكون مشابها كثيرا لعالم آبائهم.

فالتقدم التكنولوجي يعمل على تغيير الطريقة التي نحيا بها والطريقة التي نعمل بها. وعلى الرغم من أن الأجيال السابقة ربما شهدت تغييرات تكنولوجية كبيرة، فمن المرجح أن جيل الألفية سوف يضطر إلى التعامل مع حالة من الارتباك أسرع كثيرا من ذي قبل. ويعني هذا أن الكثيرين، إن لم يكن الغالبية، سيحتاجون إلى إعادة تأهيل أنفسهم واكتساب مهارات جديدة عدة مرات خلال حياتهم العملية.

والآثار المترتبة على التعليم بالغة الأهمية. فتقرير مستقبل الوظائف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦ يقدر أن ما يصل إلى ٦٥٪ من الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية اليوم من المرجح أن يعملوا في وظائف لم تنشأ بعد. لذلك فإن التعليم لا يجب أن يتكيف مع احتياجات وخصائص عمالة المستقبل فحسب، بل يجب أيضا أن يتنبأ بها وأن يسلحهم بالمهارات اللازمة للنجاح في مكان عمل آخذ في التطور. وعندئذ فقط يمكن أن يتحول السباق بين البشر والآلات إلى تعاون يسخر قوة التكنولوجيا لصالح الأفراد والمجتمعات.

مكان عمل متغير

بدأت التكنولوجيا تغير الصناعات والمهن بالفعل في الكثير من البلدان. فبعض الوظائف الأكثر طلبا لم تكن حتى موجودة منذ حوالي ١٠ سنوات. لننظر في وظائف مطوري التطبيقات التي برزت مع ظهور الهواتف الذكية، أو الحوسبة السحابية لأكثر من نصف الشركات الأمريكية. وطبقا لتقديرات شركة "إيفانز" للبيانات (EVANS DATA CORPORATION) بلغ عدد مطوري تطبيقات الهاتف المحمول ١٢ مليون تطبيقا في عام ٢٠١٦— ومن المتوقع أن يصل عددها إلى ١٤ مليونا مع حلول عام ٢٠٢٠.

ونشهد حاليا عملية اندماج ودعم متبادل للتطورات في المجالات التي كانت منفصلة في السابق. فالذكاء الاصطناعي وبرامج التعليم الذاتي الحاسوبية التي تحاكي المهارات البشرية تندمج الآن مع التكنولوجيات الأخرى، مثل أجهزة الاستشعار، لإنتاج السيارات والشاحنات ذاتية القيادة. وعادة ما تتطلب هذه الابتكارات تحولا موازيا في مهارات العمالة لتنفيذ نماذج جديدة للتكنولوجيا والأعمال.

ويخلص ديفيد أوتور وآخرون في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إلى أن المهارات المعرفية العليا – بما فيها الحساب والإلمام بالقراء والكتابة وحل المشكلات في البيئات الغنية بالتكنولوجيا – يزداد الطلب عليها مع تزايد التطور التكنولوجي في الاقتصاد. وفي الولايات المتحدة، تزامنت طفرة الطلب على الوظائف غير الروتينية بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠ مع زيادة الاستثمار في البنية التحتية لاقتصاد المعرفة؛ وانخفض الطلب على الوظائف الروتينية واليدوية بشكل مطرد (راجع الرسم البياني). ولن تتغير وتيرة هذا التحول إلا إلى الأسرع.

ولا تقتصر هذه الاتجاهات على الولايات المتحدة ولا على جيل الألفية. فالتكنولوجيا تتسبب أيضا في إلغاء الوظائف في أماكن أخرى من العالم وتؤثر على العديد من المجموعات العمرية. فبين عامي ١٩٩١ و٢٠١٤، انخفض نصيب العمالة من الدخل – في مقابل أصحاب رؤوس الأموال – في ٢٩ من أكبر ٥٠ اقتصادا، وفقا لعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد شهدت العمالة متوسطة المهارات (من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية على الأرجح) أشد الانخفاضات في نصيبها من الدخل، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة وفي القطاعات سهلة الأتمتة مثل الصناعة التحويلية والنقل والاتصالات. وكانت التكنولوجيا على وجه الخصوص مسؤولة عن نصف الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة.

اقتصاد المعرفة

وبإمعان النظر في اتجاهات التوظيف في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (التي تسمى اختصارا STEM) في الولايات المتحدة يتأكد أن هناك علاوة مرتبطة بالمهارات الأعلى المطلوبة في الاقتصاد القائم على المعرفة. فطبقا لمكتب التعداد، كانت العمالة في هذه المهن تبلغ قرابة ٩ ملايين عامل في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل أكثر من ٦٪ من مجموع العمالة، وكانوا يتقاضون دخلا أعلى بنسبة ٢٩٪ من نظرائهم غير العاملين في هذه المهن — صعودا من نسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١٠.

وقد تجاوز نمو التوظيف في مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات نظيره في المهن غير المتصلة بهذه المهن على مدار العقد الماضي، حيث بلغت النسبتان ٢٤٪ و٤٪، على الترتيب. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، حيث يتوقع أن تنمو مهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بنسبة ٩٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٦٪ للوظائف الأخرى.

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/YAYASYA

خارج نطاق المألوف

تشهد سوق العمل الأمريكية ارتفاعا متواصلا في الطلب على المهارات غير الروتينية التحليلية والشخصية بينما يتراجع الطلب على المهام اليدوية والروتينية أو يظل دون تغيير.

(متوسط مساهمة المهام المختلفة، الاختلاف عن عام ١٩٦٠)

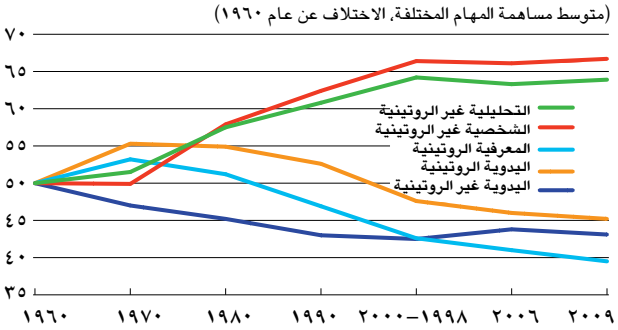

المصدر: Autor, David, and Brendan Price. 2013. "The Changing Task Composition of the US Labor Market: An Update of Autor, Levy and Murnane." MIT Working Paper, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA.

والمهارات المعرفية ضرورية، ولكنها ليست كل المطلوب. فالمهارات غير التقنية مثل العمل الجماعي والإبداع والقدرة على التكيف والوعي الاجتماعي والثقافي، لها نفس القدر من الأهمية. ويرى ديفيد ديمينغ أستاذ التعليم والاقتصاد في جامعة هارفارد أن أقوى مستوى لنمو الوظائف والأجور يتركز في المناصب التي تتطلب مهارات معرفية تقنية وكذلك مهارات اجتماعية غير تقنية.

لنفكر في مهام مثل الخدمات الاستشارية للإدارة أو خدمات الرعاية الصحية والخدمات القانونية. هذه المهن تتطلب مهارات معرفية أساسية، ولكنها تتطلب أيضا تفاعلا إنسانيا كبيرا لا يمكن للآلات أن تحاكيه. فوظائف المستقبل ستجمع بين العلم والفن، بحيث يستطيع البشر العمل مع الآلات وليس ضدها.

في مكان العمل

ولكن يبدو واضحا أن المجتمع لا يجهز العمالة بالقدر الكافي لمواجهة الواقع الجديد. فجيل الألفية كمجموعة يشعرون أنهم غير مستعدين للتحديات التي يفرضها مكان العمل الجديد. وقد خلص مسح أجرته شركة "ديلويت" للاستشارات في عام ٢٠١٧ شمل ٨ آلاف عامل من جيل الألفية في ٣٠ بلدا إلى أن الكثيرين يعتقدون أن الجامعة لم تُكْسِبهم المجموعة الكاملة من المهارات والصفات الشخصية والخبرة التي تسعى إليها الشركات التجارية اليوم. ولا تختلف النتيجة التي خلصت إليها دراسة أخرى أجرتها مؤسسة ماكنزي، حيث أشارت إلى أن ٣٠٪ من الخريجين الذين شملهم المسح في الولايات المتحدة يشعرون بأنهم غير مستعدين لعالم العمل، وهو ما يؤيده أصحاب الأعمال.

ويعتمد الاقتصاد كثيف الاستخدام للمعرفة والتكنولوجيا على نظام تعليمي يعد الطلاب ليس فقط لاستخدام التكنولوجيا وتعزيزها بل للابتكار أيضا. وتشير الدراسات التي تستخدم النتائج المعيارية للأهلية والكفاءة إلى أن بعض البلدان قد تكون أفضل استعدادا من غيرها.

وقد قام برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٥ والمعني بتقييم الطلاب دوليا بإلقاء نظرة أعمق على كفاءة الطلاب في العلوم والقراءة والرياضيات في ٤٢ بلدا. وسجلت سنغافورة أفضل أداء في جميع الموضوعات الثلاثة، وتلتها اليابان وإستونيا وتايبيه. وكانت درجات الولايات المتحدة عند متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال العلوم والقراءة وأقل من المتوسط في الرياضيات. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لديها أكثر من خُمس سكان العالم من الطلاب الأعلى أداءً البالغين من العمر ١٥ سنة.

وفي عالم يتسم بضخامة تدفقات المعلومات والتغير السريع، ستحتاج القوى العاملة في المستقبل إلى مجموعة من المهارات المنسقة جيدا لتواكب التطورات. ذلك أن فهم العلم والتكنولوجيا القائمة على العلم لم يعد حكرا على العلماء؛ ومن الضروري لأي مواطن اتخاذ قرارات مستنيرة في الحياة اليومية، وتعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة.

وفي الوقت نفسه، تشير مجموعة متزايدة من الأدبيات المتخصصة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حولت تصميم الوظائف داخل المهن نحو ترتيبات تعطي أفضلية لإنتاج الفريق، وبالتالي نحو العمالة ذات المهارات الاجتماعية. وتشير تقديرات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦ إلى أن أكثر من ثلث المهارات التي تعتبر مهمة حاليا ستفقد أهميتها بعد خمس سنوات من الآن. وسيكون الإبداع والذكاء الوجداني من بين المهارات الثلاثة الأولى اللازمة. ورغم أن المهارات المعرفية التقنية والمهارات الاجتماعية كانت دائما مؤثرة، فمن المرجح أن تتحول كفة الميزان لصالح المهارات الاجتماعية بالنسبة لعمال القرن الحادي والعشرين.

حيث يبدأ التعلم

من الواضح أن المهارات — سواء المعرفية أو غير التقنية — تنشأ في سياقات شتى وتتطور مع تقدم العمر. لكن التعليم الرسمي يظل هو المصدر الرئيسي للتعلم. ويتمثل التحدي هنا في أن يقوم نظام التعليم بتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للوظائف التي لم تظهر بعد. وهذا يتطلب نهجا شاملا حيال التعليم والتعلم مدى الحياة يقوم على الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية وأصحاب الأعمال والحكومة.

ويجب أن يتكيف النظام التعليمي أولا مع الاحتياجات والخصائص التي ينفرد بها جيل الألفية. ويجب أن يستفيد من الطريقة التي يتعلم بها جيل الألفية الملم بالتكنولوجيا، بحيث يمكن للتدريس أن يدعم التعلم.

وتشير الدراسات الحديثة لجيل الألفية إلى أنهم ليسوا مستمعين سلبيين، بل يتوقعون المشاركة في التعلم. فهم يتواصلون اجتماعيا ويدرسون ويتعاونون في مجموعات ويتوقعون من التكنولوجيا أن تكون عملية مكملة للتعلم. ويقدم أستاذ إدارة الأعمال روجر ماكيني، مؤلف كتاب الساحل الرقمي الجديد (*The New Digital Shoreline*)، بعض الرؤى بشأن الطرق التي يمكن أن تجعل المعلمين على مستوى التحدي الذي يمثله إعداد هذا الجيل.

بداية، يجب على المعلم أن يصبح «مرشدا جانبيا؟ وليس "حكيما ينفرد بالمشهد". سيكون عليه أن يقوم بدور الفنان المعلم — الذي ينقل أفكارا ومعلومات جديدة إلى المبتدئين — ومدير الشبكة الذي يوجه الطلاب وهم يصيغون تجاربهم الخاصة في التعلم ويضمن اكتسابهم المهارات التقنية والاجتماعية المطلوبة.

وستكون التكنولوجيا سمة أساسية لعملية التدريس، وفقا لخبير التعليم بيرسيس ريكس. وسيُتوقَع من المعلمين أن يتحولوا بسلاسة من اتباع منهج تعليمي في تناول العروض التقديمية باستخدام برنامج PowerPoint أو Keynote إلى منهج التطبيقات العملية المباشرة — التي تتم كلها في نفس الفصل والمكان. وهذا أمر ضروري لتعزيز أسلوب التجربة والخطأ لدى جيل مهتم بالتعلم العملي القائم على المسائل أكثر من اهتمامه بالاستماع السلبي. وسيكون التدرب على هذه المناهج الجديدة ضروريا لكثير من المعلمين.

وستجمع فصول المستقبل بين التدريس عبر الإنترنت والتدريس وجها لوجه في الفصول الدراسية. فالزيادة السريعة في الدورات الدراسية المفتوحة الضخمة عبر الإنترنت في العديد من الجامعات تسمح للطلاب بإتقان المواد حسب الوتيرة المناسبة لهم وبطريقتهم الخاصة.

ويُكتسَب الكثير من المهارات خارج إطار التعليم الرسمي، وخاصة في الوظيفة أو من خلال التدريب. ولكن مع إعادة تعريف الوظائف واختفاء المهن التي تستمر مدى الحياة لدى صاحب عمل واحد، تصبح إعادة التدريب والتعلم مدى الحياة مسؤولية أساسية تقع على الأفراد وليس أصحاب العمل.

ولكن أصحاب العمل أيضا ينبغي له المساهمة في هذه الجهود. فمن أبناء جيل الألفية العاملين في ٣٠ بلدا، هناك ثُلُث فقط يقولون إن شركاتهم تشارك في أنشطة التعليم والمهارات والتدريب. ومن الضروري لهذا الوضع أن يتغير إذا ما رغبت الشركات في الاحتفاظ بموظفيها.

ويجب أن يضطلع صانعو السياسات بدور رائد في جدول الأعمال المعني بتغيير السياسات في مجالي التعليم والتعلم. فقد اعتمدت كوريا، على سبيل المثال، رؤية أطول أجلا لاستراتيجيتها التعليمية. وباتخاذ عام ٢٠٣٠ كموعد مستهدف، يتراوح تركيز الاستراتيجية بين تحسين الذكاء الجماعي واستخدام عمليات المحاكاة وتكنولوجيا الهاتف المحمول كأدوات بحثية لتحسين نتائج التعلم من خلال فهم الوصلات العصبية الدماغية والتغذية البشرية.

رغم أن المهارات المعرفية التقنية والمهارات الاجتماعية كانت دائما مؤثرة، فمن المرجح أن تتحول كفة الميزان لصالح المهارات الاجتماعية بالنسبة لعمال القرن الحادي والعشرين.

ويمكن للحكومات أن تساعد بتقديم حوافز لإعادة التدريب، وهو ما سيكتسب أهمية متزايدة مع تزايد عدد المشتغلين بالأعمال الحرة وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التعليم الإضافي. فجيل الألفية يمثل حوالي ثلث المشتغلين بالأعمال الحرة الأمريكيين الذين يبلغ عددهم ٥٣ مليون نسمة، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة بحلول عام ٢٠٢٠ طبقا لمؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز للاستشارات.

وقد اتخذت سنغافورة خطوات في هذا الاتجاه. ففي مبادرة *Singapore Skills Future*، يحدد أصحاب العمل المهارات المطلوبة على مدار السنوات الخمس التالية، وفقا لمجلة «الإيكونيميست". وتُستخدم هذه المعلومات لتحديد المهارات التي ستحتاج إليها الصناعات في المستقبل؛ وعندئذ تقدم الحكومة قروضا مالية للمواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ٢٥ سنة للحصول على التدريب المناسب.

تعاون وليس تنافس

يعترف معظم المنتمين إلى جيل الألفية بمزايا الأتمتة للإنتاجية والنمو الاقتصادي، طبقا لدراسة ديلويت، ولكن ٤٠٪ يرون أنها تشكل تهديدا. وليس من المستغرب أن أولئك الأكثر استعدادا للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة لديهم نظرة أكثر إيجابية.

وتعكس هذه المواقف حالة الاستقطاب في سياق الارتباك التكنولوجي — بين من يتوقعون فرصا جديدة بلا حدود، ومن يتوقعون إلغاء الوظائف بأعداد ضخمة. ويتطلب الفوز أنظمة تعليمية تدرس المهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية، ومنشآت أعمال تقدم دعما فعالا لقوتها العاملة عن طريق إعادة التدريب وتعزيز المهارات، وأفرادا يتبعون منهجا استباقيا حيال التعلم مدى الحياة، وحكومات تعِد بيئة داعمة لهذه الجهود.

إن الثورة التكنولوجية الحالية لا يجب أن تتحول بالضرورة إلى سبق بين البشر والآلات. فبالتعلم السليم مدى الحياة وتحديث المهارات، يمكن أن يعمل البشر مع الآلات لإطلاق كل الإمكانات التي تنطوي عليها الابتكارات التكنولوجية. FD

نجوى رياض مساعد مدير إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/TAWA

لُعبة اللحاق

الشباب اليوم لا يقومون بجمع الثروة على النحو الذي قام به آباؤهم

ليزا دتلينغ وجوان شو

بدأ جيل الألفية دخول القوى العاملة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأشد منذ الكساد الكبير، وقراراتهم الاقتصادية الحالية والمستقبلية سوف تشكلها الاضطرابات التاريخية في أسواق الإسكان والعمل والأسواق المالية التي واجهوها في بداية مرحلة البلوغ. ويجب على جيل الألفية أن يتعامل أيضا مع قضايا ناشئة أخرى ذات أهمية حاسمة بالنسبة لفرصهم في جمع الثروة، مثل التكلفة المتصاعدة سريعا للتعليم العالي ودخل التقاعد غير المؤكد.

وأدت هذه التطورات إلى تعريض جيل الألفية إلى ظروف اقتصادية مختلفة كثيرا عن ظروف الأجيال السابقة. ونسلط الضوء على ثلاثة أجيال من البالغين الشباب والسنوات الأولى من بلوغهم: جيل طفرة المواليد (المولودون بين عامي ١٩٤٦ و١٩٦٤)، و"الجيل إكس" (المولودون بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠)، وجيل الألفية (المولودون بعد عام ١٩٨٠) (راجع الرسم البياني ١). وقد شهدت المجموعات المتعاقبة المولودة في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٩٠ بشكل عام تباطؤا في النمو الاقتصادي خلال مرحلة البلوغ مقارنة بالمجموعات التي جاءت قبلها. وكانت هذه الظروف الاقتصادية الكلية نتيجة للتطورات العالمية التي اختلفت عبر الأجيال: انتعاش ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب الباردة، وتصاعد الحوسبة والإنترنت، والركود الكبير، وغيرها الكثير. وفي المتوسط، واجه البالغون الشباب من جيل طفرة المواليد نموا اقتصاديا أكثر قوة من الشباب البالغين من الجيل إكس وجيل الألفية على حد السواء؛ ويشهد جيل الألفية (حتى الآن) أسوأ الظروف الاقتصادية لدى دخولهم مرحلة البلوغ.

ولكي نرى كيف أثرت هذه الأنماط العريضة من النمو الاقتصادي الكلي على الوضع المالي للأسرة المعيشية النمطية في هذه المجموعات المختلفة، نتناول الموجات الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى ٢٠١٣ من مسح الأوضاع المالية للمستهلكين (Survey of Consumer Finances)، وهو مسح تمثيلي على المستوى الوطني لثروة الأسر المعيشية في الولايات المتحدة يجريه مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ولأجل رصد الأوضاع المالية العامة للأسر على مدى دورة حياتها، نركز على متوسط صافي الثروة، وهو مقياس عام للوضع الاقتصادي الصافي للأسرة، يُعرَّف بأنه الفرق بين أصولها وخصومها. وعلى الرغم من أن جيل الألفية قد بدأ للتو في مراكمة الثروة، إلا أن مساره الحالي أقل بكثير من مسار كل من جيل طفرة المواليد والجيل إكس في الأعمار المماثلة (راجع الشكل البياني ٢). فبين سن ٢٥ وسن ٣٤، كان صافي الثروة للفرد النمطي من جيل الألفية حوالي ٦٠٪ من صافي ثروة الفرد النمطي من جيل طفرة المواليد في نفس العمر. وعلى الرغم من التشابه بين جيل طفرة المواليد والجيل إكس في مرحلة البلوغ المبكرة، فإن الأخير أسوأ حالا الآن مقارنة بنظرائهم من جيل طفرة المواليد في نفس العمر، وهو ما يرجع جزئيا إلى الركود الكبير.

ومثلما تتفاوت الظروف الاقتصادية للبالغين الشباب بين الأجيال، كذلك تتفاوت التحديات والفرص الأساسية لبناء الثروة. وسوف نركز في هذه المقالة على ثلاث قضايا معينة تؤثر على كيفية بناء جيل الألفية للثروة، وهي: التكلفة المتزايدة للتعليم العالي، والانخفاضات في معدل امتلاك المنازل، والتغيرات في حجم ادخار الأسر لما بعد التقاعد. وهذه العوامل الثلاثة هي من أكبر عناصر ثروة الأسر المعيشية، وقد تغير سياقها بشكل كبير عبر الأجيال.

الاقتراض للتعليم: إن تكلفة الالتحاق بالكليات في الولايات المتحدة تجاوزت بكثير وتيرة التضخم في العقود القليلة الماضية. لكن العوائد الاقتصادية من الدرجة الجامعية

الشكل البياني ١

اختلاف الظروف

يصل جيل الألفية إلى مرحلة البلوغ في عصر يقل فيه النمو عما كان عليه في الأجيال السابقة، مما قد يفسر الاختلافات في عاداتهم المالية.

(متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، ٪)

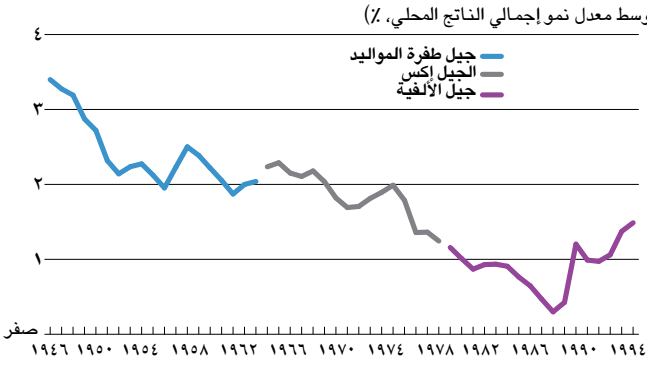

المصادر: بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

ملاحظة: يبين هذا الرسم البياني متوسط معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عندما كانت المجموعة في المرحلة العمرية ١٨–٣١ سنة. والبيانات تتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل البياني ٢

مراكمة الثروة

مسار تراكم الثروة لجيل الألفية يقل كثيرا عن نظيره للأجيال الأخرى في الأعمار المماثلة.

(متوسط صافي الثروة، دولارات عام ٢٠١٣)

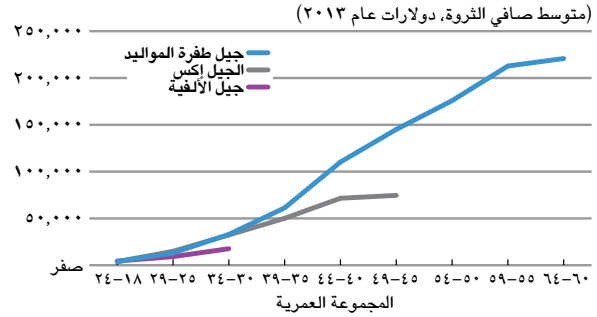

المصادر: مسح الأوضاع المالية للمستهلكين Survey of Consumer Finances 1983–2013.

لا تزال مرتفعة، وجيل الألفية هو الجيل الأكثر تعليما. ولتمويل التكلفة المتزايدة للحصول على التعليم الجامعي، يلجأ البالغون الشباب بصورة متزايدة للحصول على قروض طلابية. ففي عام ١٩٨٥، بلغ عدد الحاصلين على قروض طلابية ٨,٩ مليون مقترض، وهو ما زاد بنحو خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٤٢,٨ مليون مقترض. ويستدين المقترض المتوسط بقدر أكبر من أي وقت مضى: فقد ارتفع مجموع حجم القروض الطلابية في الولايات المتحدة من ٦٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ (بدولارات عام ٢٠١٣؛ Looney and Yannelis 2015).

ونتيجة لذلك، دخل جيل الألفية الحياة العملية بديون أكبر بكثير من البالغين الشباب من الأجيال السابقة. وقد تستمر أعباء الديون هذه في التأثير على خياراتهم وظروفهم الاقتصادية لسنوات قادمة.

امتلاك المنازل: إن امتلاك منزل يمثل وسيلة رئيسية للأسر لمراكمة الثروة لأنه يعمل كآلية ادخار إلزامية ويسمح للمالكين بتحقيق مكاسب سعرية بمرور الوقت. والمنازل هي أكبر الأصول التي تمتلكها غالبية الأسر، وقد تبين أن التغيرات في الثروة السكنية ترتبط ارتباطا موجبا بالاستهلاك والإنجاب.

غير أن البالغين الشباب في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا شهدوا انخفاضا في معدلات امتلاك المنازل. وتقل معدلات امتلاك المنازل بين جيل الألفية بنحو ثلاث نقاط مئوية، أو ١٠٪، عن تلك المعدلات بين نظرائهم من جيل طفرة المواليد والجيل إكس في نفس العمر (راجع الرسم البياني ٣). غير أنه بالنسبة للأشخاص من جيل الألفية الذين اشتروا منزلا، فإن صافي الثروة السكنية (قيمة المنزل مطروحا منها دين الرهن العقاري) هو مماثل تقريبا لذلك الخاص بآبائهم من جيل طفرة المواليد في نفس العمر.

العيش مع الأم والأب

علاوة على ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن عددا متزايدا من البالغين الشباب في أوروبا والولايات المتحدة بدلا من الاستئجار يختارون العيش مع والديهم في مرحلة البلوغ المبكرة ولا يكونون أسرا معيشية مستقلة. وفي الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة الأشخاص من جيل الألفية الذين يعيشون مع والديهم بنحو ١٢٪ خلال فترة الركود الكبير.

وليس معروفا بعد ما إن كان جيل الألفية يؤخرون مشتريات المنازل أو يعدلون عن امتلاك منزل تماما. وتشير البحوث الجديدة إلى أن الحواجز التي تحول دون تمويل منزل، مثل قيود الاقتراض، هي مسؤولة على الأقل جزئيا عن تراجع معدلات امتلاك المنازل وارتفاع معدلات الإقامة المشتركة (Martins and Villanueva 2009; Dettling and Hsu 2014).

ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الحواجز سوف تخف في المستقبل. ومع ذلك، وجدت دراسة حديثة في المملكة المتحدة أن المجموعات التي تعاني من انخفاض معدلات امتلاك المنازل في سن الثلاثين تميل إلى اللحاق بالركب في وقت لاحق من العمر (Botazzi, Crossley, and Wakefield 2015).

الادخار لما بعد التقاعد: إن المشهد التقاعدي قد تغير بشكل كبير منذ أن بدأ جيل طفرة المواليد في دخول سوق العمل في منتصف الستينات من القرن العشرين. وفي الولايات المتحدة، تحول أرباب العمل (ولا سيما في القطاع الخاص) بصورة متزايدة من خطط المعاشات التقاعدية السخية ذات المزايا المحددة، التي يقدم فيها أرباب العمل دخلا تقاعديا مضمونا، إلى نظم المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة التي يقع فيها عبء الادخار لثروة ودخل التقاعد وإدارتهما على عاتق العاملين خلال سنوات عملهم وبعد التقاعد. وفي أجزاء أخرى من العالم، فإن السكان السائرين بخطى متسارعة على طريق الشيخوخة دفع عدد كبير من البلدان إلى إجراء إصلاحات في المعاشات التقاعدية العامة، مما أدى عموما إلى الحد من سخائها بصفة عامة.

وبالتالي، فإن جيل الألفية يتحمل مسؤولية أكبر حيال إدارة وزيادة مدخراتهم التقاعدية ومزيدا من عدم اليقين بشأن مقدار الثروة والدخل الذي سيكونون قادرين على العيش به بعد التقاعد. (راجع المقال بعنوان «صدمة معاشات التقاعد" في هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية.")

وعلى الرغم من هذا التحول من الخطط ذات المزايا المحددة إلى الخطط ذات المساهمات المحددة، فإن الأجيال الشابة في الولايات المتحدة تشارك في خطط التقاعد بمعدلات أعلى من الأجيال السابقة. غير أن مسارات المشاركة تراجعت بعد الركود الكبير، خاصة بالنسبة للأسر المعيشية من جيل الألفية، وليس معروفا بعد ما إذا كانت هذه الانخفاضات سوف تتراجع على مر الزمن (Devlin-Foltz, Henriques, and Sabelhaus 2016).

مستقبل محفوف بعدم اليقين

شهد جيل الألفية، والجيل إكس، وجيل طفرة المواليد جميعهم الاضطرابات الاقتصادية للركود الكبير. ولكن لأن كل مجموعة كانت في مرحلة عُمرية مختلفة، فإن الركود أثّر على كل منها بشكل مختلف. وبالمقارنة مع الجيلين السابقين، كان لدى جيل الألفية عدد أقل من الأصول، وبالتالي كانوا أقل تعرضا للخسائر المالية خلال الأزمة (راجع الشكل البياني ٤). وبعد الركود الكبير، بدأ جيل الألفية والجيل إكس في مراكمة الثروة مرة أخرى، في حين توقف صافي ثروة جيل فطرة المواليد. وعلى الرغم من أن جيل الألفية لديهم ثروة أقل من آبائهم من جيل طفرة المواليد في نفس العمر، فقد زاد متوسط صافي ثروة جيل الألفية بأكثر من ٤٠٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، ولا يزال أمامهم الكثير من حياتهم العملية للمزيد من التعافي والاستمرار في مراكمة الثروة. وإذا قرر جيل الألفية في نهاية المطاف شراء منازل أو الادخار لما بعد التقاعد، فقد تُتاح لهم الفرصة للبدء في ذلك عندما تكون الأسواق في مسار تصاعدي، مما يسمح لهم بجني مكاسب النمو الاقتصادي في المستقبل.

وقد أصبح جيل الألفية الآن أكبر جيل حي في الولايات المتحدة، بعد أن تجاوز جيل طفرة المواليد في عام ٢٠١٥. ومن خلال الحجم الهائل لهذه المجموعة، فإنها تمتلك القدرة على ممارسة تأثير كبير على الاقتصاد الكلي عندما تستهلك وتدخر وتقترض، سواء الآن وفي المستقبل البعيد عندما تصل إلى سنوات العمر الذهبية. والوقت وحده كفيل بإظهار ما إن كانت الاتجاهات الأخيرة الموصوفة هنا عابرة أو تمثل تحولا دائما في العادات المالية لجيل الألفية وثروتهم. FD

ليزا دتلينغ وجوان شو كلاهما اقتصادي أول في مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. والتحليل والنتائج المستخلصة الواردة في هذا المقال تعبر عن آراء المؤلفتين ولا تعبر عن الأعضاء الباحثين الآخرين أو مجلس المحافظين.

الشكل البياني ٣

لا يوجد مكان أفضل من البيت

يشتري جيل الألفية المنازل بمعدل أقل من الأجيال السابقة في نفس العمر؛ إلا أن أولئك الذين يملكون منازلهم، يميلون إلى امتلاك قدر من حقوق الملكية يماثل ما امتلكه جيل طفرة المواليد.

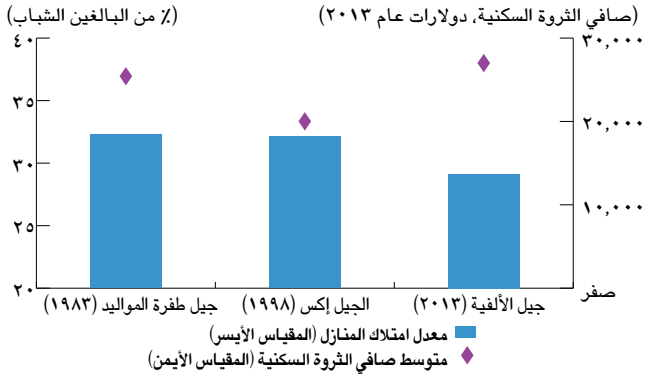

المصدر: مسح الأوضاع المالية للأسر المعيشية Survey of Consumer Finances 1983, 1998, 2013.

الشكل البياني ٤

آثار الأزمة

كان لدى جيل الألفية في الولايات المتحدة عدد أقل من الأصول وبالتالي كان أقل تعرضا للخسائر المالية ممن هم أكبر منهم سنا خلال الأزمة المالية العالمية.

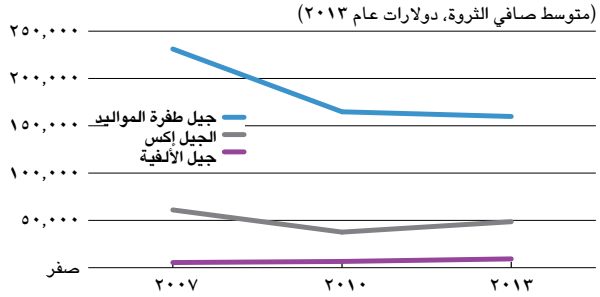

المصدر: مسح الأوضاع المالية للأسر المعيشية Survey of Consumer Finances 2007, 2010, 2013.

المراجع:

Botazzi, R., T. F. Crossley, and M. Wakefield. 2015. "First-Time House Buying and Catch-up: A Cohort Study." *Economica* 82 (S1): 1021–047.

Dettling, Lisa J., and Joanne W. Hsu. 2014. "Returning to the Nest: Debt and Parental Co-Residence among Young Adults." Finance and Economics Discussion Series 2014-80, Federal Reserve Board, Washington, DC.

Devlin-Foltz, Sebastian, Alice Henriques, and John Sabelhaus. 2016. "Is the U.S. Retirement System Contributing to Rising Wealth Inequality?" *Journal of the Social Sciences* 2 (6): 59–85.

Looney, Adam, and Constantine Yannelis. 2015. "A Crisis in Student Loans? How Changes in the Characteristics of Borrowers and in the Institutions They Attended Contributed to Rising Loan Defaults." *Brookings Papers on Economic Activity* (Fall): 1–89.

Martins, Nuno C., and Ernesto Villanueva. 2009. "Does Limited Access to Mortgage Debt Explain Why Young Adults Live with Their Parents?" *Journal of the European Economic Association* 7 (5): 974–1010.

حكايات يرويها أبطالها

أبناء جيل الألفية يتحدثون عن أهم التحديات التي تواجه جيلهم

نيكول بريينن-كيماني وماريا يوفانوفيتش

هل شباب اليوم يشعرون بالأمل أم بالإحباط؟ وهل يجدون وظائف جيدة ويدخرون من أجل المستقبل، أم ينفقون رواتبهم بالكامل على قضاء احتياجاتهم؟ وهل يؤمنون أن التعليم هو مفتاح النجاح الاقتصادي، أم أنهم يفضلون ريادة الأعمال — والعمل خارج النظام التقليدي؟ سألت مجلة التمويل والتنمية القيادات الشبابية في مختلف أنحاء العالم عن رأيهم في تحديات جيلهم وما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أفضل أم أسوأ حالا من جيل آبائهم.

ويأخذنا هذا المسح غير الرسمي إلى عدة بلدان حول العالم — إلى الصين ومصر وفرنسا ونيجيريا وبيرو، حيث استمعنا إلى آراء خمسة شباب ينتمون إلى جيل الألفية حول اهتماماتهم الفردية والمشتركة بوصفهم قطاعا من سكان العالم يواجه تحديات فريدة في بيئة عالمية متغيرة.

ويرى هؤلاء الشباب جميعهم أن جيلهم يمثل جزءا أساسيا من عالم صغير يرتبط ببعضه البعض من خلال التكنولوجيا وسهولة الحصول على المعلومات، وجزءا أساسيا من عصر المواطنة العالمية. فكما تقول ماريل رنتيريا من بيرو «إن هذا الجيل يبني جسورا ولا يبني جدرانا». وهم يرون أيضا أن جيلهم يميل أكثر إلى مجال العمل الحر مقارنة بالأجيال السابقة، سواء لدوافع اقتصادية أو بفضل قوة الإرادة.

إذن.. كيف يفكر الشباب حول العالم؟ وهل يجدر بهم قبول وظائف روتينية لعدم توافر فرص أفضل؟ وماذا يود أي منهم أن يقول لصناع السياسات إذا كانت لديه الفرصة؟ يتحدث إلينا في هذا المقال خمسة من الشباب المؤثرين بشأن دوافعهم واهتماماتهم.

الصورة: ISTOCK/BJDLZY/JAMIELAWTON

الصورة: ESTEFANIE RENTERÍA

بيرو: ماريل رنتيريا

شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة في منظمة كونان غير الهادفة للربح التي تدعم أصحاب المشروعات الاجتماعية من الشباب

تؤمن ماريل رنتيريا إيمانا شديدا بقوة التعليم في تشجيع جيل الشباب في بلدها على أن تكون له رؤية إيجابية عالمية ومقدرة على ريادة المشاريع. وتقول ماريل إن الشباب في بيرو يهتمون اهتماما كبيرا بالتعليم، وهذا هو محركهم الأساسي. وتشير في حديثها إلى استطلاع رأي أجراه معهد إدارة الأعمال في بيرو (IPAE Acción Empresarial) في إطار المؤتمر السنوي لرجال الأعمال (CADE Universitario)، وهو مؤتمر قمة يضم طلاب الجامعات في بيرو. ولا يبرز هذا الاستطلاع أهمية الحصول على تعليم جيد فحسب، بل يسلط الضوء أيضا على التزام البلد ككل بتحسين نظام التعليم. وتثني ماريل على نجاح وزارة التعليم في بيرو في تعيين مسؤولين رسميين شباب على قدر كبير من الكفاءة والالتزام والحس الابتكاري. وتقول «إحدى الحقائق التي تميز هذا الجيل هي أن التعليم يعتبر في الوقت الحالي وسيلة أساسية لتعزيز تنمية الأفراد والمجتمع ككل».

ومن شأن تحسين نظام التعليم وتعزيز استمراريته ربط الشباب الأقل حظا في المناطق الريفية بالفرص المتاحة في المدن. «وقضية عدم المساواة الاجتماعية هي قضية قومية يتعين التصدي لها وتحد نتحد جميعا في مواجهته. والمساهمة الأهم على الإطلاق من جانب صناع السياسات ينبغي أن تتمثل في تحقيق نقلة نوعية في نظام التعليم الوطني، وتطوير الربط الرقمي وربط البنية التحتية، والتشجيع على إنشاء نظم إضافية تربطنا بالعالم».

الصورة: ETUC CES

فرنسا: تيبو ويبر

أمين رابطة اتحاد التجارة الأوروبي

يبدأ تيبو ويبر حديثه بمقولة أرسطو «الطبيعة تمقت الفراغ». ويرى هذا القائد الشاب أن الابتكار هو وسيلة تقدم الشباب في منطقته. ويضيف قائلا «يجري العمل حاليا على تنفيذ مشروعات مبتكرة عديدة في مجالات مثل الدوائر الكهربائية القصيرة وأماكن العمل المشتركة وحماية العاملين في المجال الرقمي والتضامن مع المهاجرين والتعاونيات. ويشارك الشباب في هذه المبادرات. ونحن نرحب برغبتهم في العمل بل ونحتاج إليها في الحركة العمالية. وتعد النقابات العمالية بمثابة ورش عمل ضخمة تتحقق فيها الأفكار الجديدة».

ويؤمن تيبو أن الوظيفة الجيدة هي الوظيفة التي يشعر فيها العامل بالتمكن والقوة — وهو اعتقاد أساسي تقوم عليه الحركة العمالية على حد قوله. «وفي الوظيفة الجيدة، يشعر العامل أيضا بالأمان والاحترام بغض النظر عن عمره ووضعه الاجتماعي. فالعامل عامل سواء كان يعمل في وظيفة مدفوعة الأجر في شركة أو في الأعمال الحرة».

ويضيف أن الأمان يعني أيضا توافر الحماية من التعسف سواء بالفصل من الوظيفة أو «الحجب» من المواقع الإلكترونية للشركات التي تعمل عبر الإنترنت، كما يعني توافر وظيفة بأجر عادل يتيح للعمال العمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية.

كذلك يؤمن تيبو بأنه يتعين على صناع السياسات اعتبار العمال الشباب استثمارا مستقبليا طويل الأجل. إذ ينبغي عليهم ألا يركزوا على النمو وتوفير الوظائف فحسب، بل على جودة الوظائف أيضا. فالوظائف منخفضة الأجر غير الآمنة ليست «أفضل من لا شيء». والشباب عمال مجتهدون. ولكن أرباب العمل وصناع السياسات ينبغي ألا يعتبرون ذلك علامة على الانصياع والإذعان، وأن يضعون في اعتبارهم أن عدم الاستقرار يؤدي إلى زيادة التطرف».

الصورة: KARIM OMRAN

مصر: جواد نابلسي
مؤسس مؤسسة نبني التنموية التي تقدم برامج لطلاب المرحلة الابتدائية بعد نهاية اليوم الدراسي

أسس جواد نابلسي مؤسسة نبني التنموية التي أتاحت له فرصة التفاعل مع العديد من الشباب القاطنين بمنطقة منشية ناصر الفقيرة في مدينة القاهرة. ويقول إنه بالرغم من الظروف السيئة التي يعيشها هؤلاء الشباب، فإن لديهم رغبة كبيرة في «الابتكار والعمل والبحث والتعلم من خلال التجربة والخطأ». وعندما تفشل نظم التعليم والتوظيف الرسمية في توفير الأدوات والفرص التي يحتاجها أبناء الجيل الشباب، فإنهم يسعون إلى تأمين مستقبلهم بأنفسهم.

ولإنقاذ أنفسهم من الفقر، يستحدث هؤلاء الشباب حلولا مبتكرة ومؤثرة للمشكلات التي تواجههم هم ومجتمعاتهم. ويشار إلى هؤلاء باسم «رواد الأعمال غير المرئيين» — فهم يعملون بميزانيات محدودة وليست لديهم درجات علمية مرموقة أو مؤهلات من جامعات رابطة اللبلاب مثل صفوة رواد الأعمال الذين يشاركون في المنتديات والمؤتمرات الدولية. ولكن رواد الأعمال غير المرئيين في مصر يقودهم دافع أقوى من الشهرة. ويقول جواد «جل ما يسعى إليه هؤلاء الشباب هو البقاء، وهو الدافع الأقوى على الأرجح وراء نجاح أي مشروع اجتماعي. وهؤلاء لا تنطبق عليهم صورة رواد الأعمال التقليدية التي يعرفها المجتمع».

«يمكن للشباب الآن التعلم مباشرة عبر الإنترنت على يد أشهر أساتذة العالم».

ونظرا لأن رواد الأعمال هؤلاء على وعي تام بالمشكلات التي تواجه أهالي منشية ناصر، فإنهم الأقدر على التعامل مع تلك المشكلات. فهم على دراية تامة بواقع هذه المنطقة ويرغبون في أن يكون التغيير من خلالهم.

وما بدأ كتغيير بسيط أصبح الآن تقدما ملموسا — فنجاح مشروعات وأفكار رواد الأعمال هؤلاء أدى إلى دائرة من الآثار المرتدة الإيجابية في المجتمع. فكما يقول جواد «أصبحت المسافات بين منشية ناصر ومدارس الصفوة أقصر كثيرا». فعلى مر السنوات، بدأ عدد من المنظمات المحلية غير الحكومية في توفير فرص للشباب للحصول على تعليم تكميلي. ويضيف جواد قائلا «الشباب الذين لم تكن لديهم في السابق أي دراية بالعالم الموجود خارج حدود منطقتهم يمكنهم الآن التعلم مباشرة عبر شبكة الإنترنت على يد أشهر أساتذة العالم». وفرص التعلم المستمر تلك التي تتيحها هذه المنظمات لم تكن لتخطر في مخيلة الأجيال السابقة.

والتغيرات التي تشهدها هذه المنطقة الفقيرة بالقاهرة إنما هي في معظمها نتاج إصرار وعزم شباب رواد الأعمال الذين شاركوا مشاركة نشطة في تحسين معيشتهم — هم وجميع أفراد مجتمعهم. ويجد جواد في نجاحهم دليلا دامغا على ضرورة الاستثمار في شباب آخرين يدفعهم حماسهم وحسهم الابتكاري إلى «المساهمة بشتى السبل في تطوير البيئة والمجتمعات المحيطة بهم».

الصورة: (THE UNIVERSITY OF NOTRE DAME INSTITUTE FOR GLOBAL DEVELOPMENT (NDIGD

نيجيريا: تشارلز أكمين

شريك مؤسس في شركة موبيكيور التي تعمل عبر الهاتف وتستخدم التكنولوجيا في تلبية احتياجات الرعاية الصحية في الاقتصادات النامية

يحكي تشارلز أكمين قصة كريس، وهو شاب نيجيري أحبطه عدم توافر شبكات الحماية الاجتماعية في بلده وإفريقيا عموما. وقد تخرج كريس من قسم هندسة البترول وكان يحلم أن يصبح مهندسا خلال طفرة النفط الخام التي شهدها بلده ويلتحق بإحدى شركات النفط التي تقود النمو الاقتصادي في نيجيريا. وتخيل أيضا أن يحصل على راتب من ستة أرقام — يكفيه لرعاية نفسه وأبويه المسنين وأخوته — ولكنه بعد مرور أربع سنوات من البحث لم يقترب بعد من تحقيق هدفه. واضطر أن يعمل بوظائف روتينية منخفضة الأجر من أجل كسب عيشه.

وهذا الوضع لا ينطبق على كريس وحده، فمعدل البطالة في إفريقيا من أعلى المعدلات مقارنة بمناطق العالم الأخرى.

ويرى تشارلز أن قصة صديقه تعكس مواطن فشل الحكومة. ويقول إن الاستقرار السياسي والقضاء على الفساد وتحسين نظام التعليم جميعها عوامل في غاية الأهمية لتزويد الشباب بالأدوات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل الحديثة.

ولكن تشارلز يشعر بالأمل. فإلى جانب قصة تفشي البطالة بين الشباب، توجد قصة الخطوات السريعة والثابتة في مجالات الابتكار وريادة الأعمال التي نراها بالفعل في نيروبي ولاغوس وجوهانسبرغ. ففي هذه المدن، تزدهر مراكز الابتكار ويدير معظمها شباب يعملون جاهدين على تغيير أحداث القصة.

ويقول تشارلز «الشباب هم أمل إفريقيا. وفي جميع أنحاء إفريقيا، يدرك الشباب حاليا أكثر من أي وقت مضى أن نجاحهم قائم على تشكيل المستقبل الذي يرغبونه».

الصورة: TM MEDIA

الصين: كاثي غونغ

شريك مؤسس والرئيس التنفيذي في شركة وافا جيمز

تؤمن كاثي غونغ بقدرة الأفراد على رسم مصائرهم من خلال العزم والموهبة والابتكار. وترى أن أبناء جيلها يمتلكون هذه المزايا.

وقد قادها عزمها نحو مكافحة نظام سجل الأسرة «*Huku*»، وهو نظام محلي لتسجيل الأسر حسب محل إقامتهم الرسمي، مما يترتب عليه عدم المساواة في الحصول على مميزات الرعاية الصحية وتملك الأراضي والتعليم الأساسي. وتحكي لنا عن أبويها اللذين قررا الانتقال من مجتمعهم الريفي إلى المدينة لإنشاء شركة خاصة بهم. وبعد أن حُرمت كاثي من الالتحاق بإحدى مدارس التعليم الأساسي بسبب قواعد نظام سجل الأسرة، التحقت بمدرسة لتعلم الشطرنج وأصبحت أصغر بطلة شطرنج على مستوى الصين في سن العاشرة.

وترى كاثي أن الشباب في بلدها لديهم مثلها العزم والإصرار على عيش حياة أفضل — والرغبة في أن يكونوا قادة وليس تابعين. ولكنها تعترف أيضا أن جيلها يشعر بضغوط أكبر بسبب ديناميكيات أماكن العمل المتغيرة والشواغل بشأن امتلاك ما يكفي من النقود لإعالة الأبناء والعثور على مسكن والتقاعد في نهاية المطاف.

وتقول كاثي «يعتمد مستقبلنا على الشباب نظرا لأنهم جوهر الابتكار، والقوة وراء الابتكار الخارق، ونصير المجتمع الأكثر عدالة، ومحرك النمو الاقتصادي وتحسن المجتمع». FD

نيكول بريينن–كيماني و**ماريا يوفانوفيتش** من فريق مجلة التمويل والتنمية.

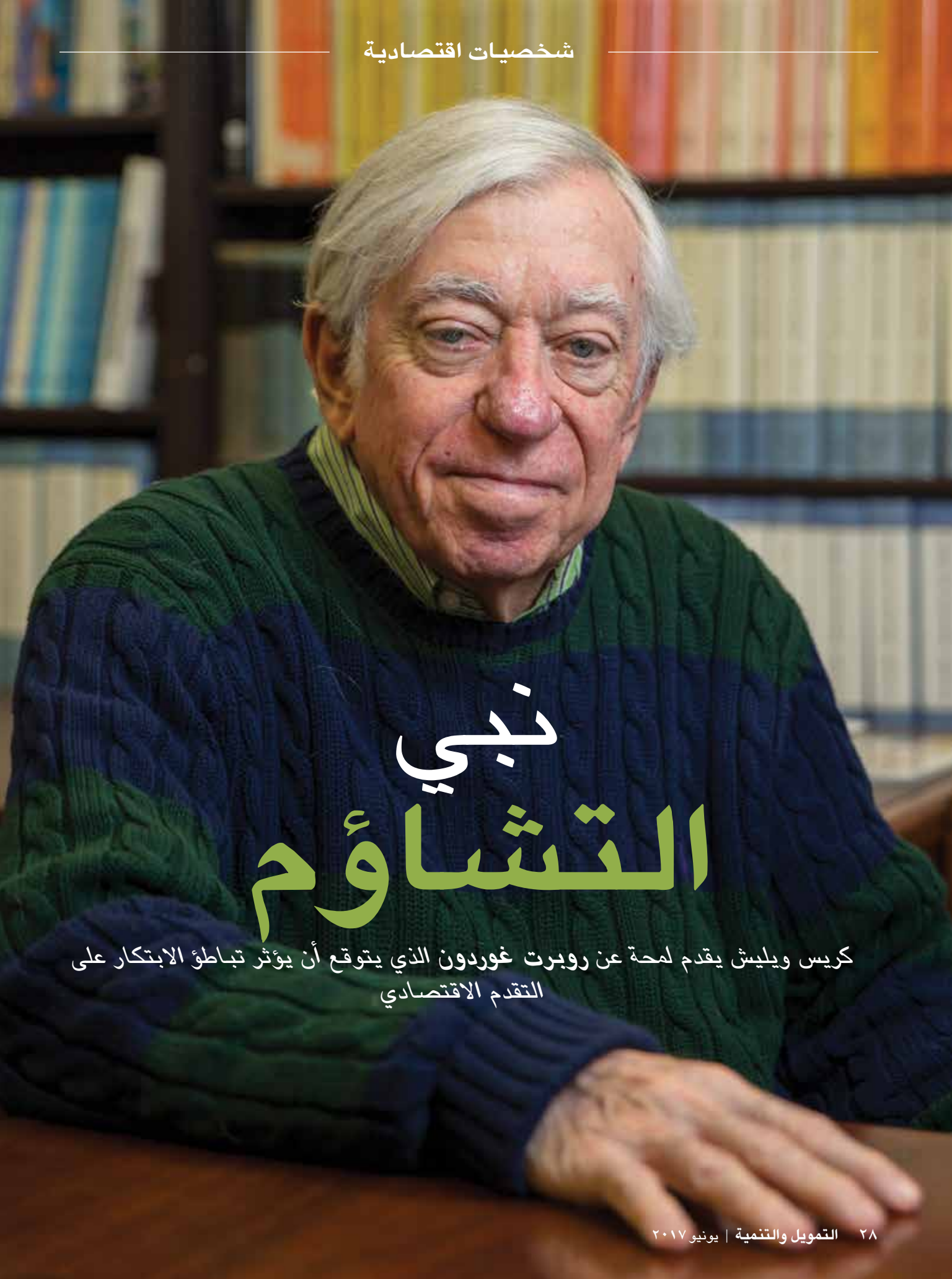

نبي التشاؤم

كريس ويليش يقدم لمحة عن **روبرت غوردون** الذي يتوقع أن يؤثر تباطؤ الابتكار على التقدم الاقتصادي

لدى روبرت غوردون رسالة قاتمة لجيل الألفية في الولايات المتحدة: على عكس الأجيال السابقة منذ أواخر القرن التاسع عشر، لن تروا مستوى معيشتكم يتضاعف بالمقارنة بمستوى معيشة آبائكم.

ويقول غوردون، ٧٦ عاما، وهو جالس في مكتبه المصفوف بالكتب في جامعة نورث ويسترن في إيفانستون بولاية إلينوي: «أنا هنا نبي التشاؤم». وغوردون هو مؤلف الكتاب الأكثر مبيعا «صعود وسقوط النمو الأمريكي» (*The Rise and Fall of American Growth*). وتتمثل أطروحته المثيرة للجدل في أن الولايات المتحدة من المرجح أن ترزح لفترة تحت وطأة الركود الاقتصادي، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى أن اختراعات المستقبل من غير المرجح أن تكون ثورية كتلك التي ظهرت في «القرن الخاص» الممتد من ١٨٧٠ إلى ١٩٧٠.

فهو يرى أن الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي والسباكة الداخلية حسنت بشكل كبير مستوى المعيشة بطريقة لا يرجح تكرارها. ومعظم التطورات منذ ذلك الحين تتسم بأنها تدريجية وليست تحويلية.

ويقول غوردون في مقابلة أجريت معه في الحرم الجامعي شمال شيكاغو مباشرة على شاطئ بحيرة ميشيغان: «انتقلنا من سرعة الحصان والشراع إلى البوينغ ٧٠٧، ولم نذهب بسرعة أكبر منذ ذلك الحين. «فالتلغراف في عام ١٨٤٤ خلق الاتصال الفوري، ونحن الآن نعكف على تطويره».

أبعد من البرج العاجي

وأدى نشر كتاب «صعود وسقوط» العام الماضي إلى دفع غوردون إلى مصاف الاقتصاديين الذين تمتد شهرتهم أبعد من البرج العاجي. ويقدر غوردون أنه تمت مقابلته على الأقل ٨٠ مرة من جانب الصحفيين وتلقى أكثر من ٢٠٠ رسالة إلكترونية من القراء. وقد أدلى بحديث تيد توك (TED Talk) الإلزامي وظهر على شاشة التلفزيون. وكان بيل غيتس، مؤسس مايكروسوفت، من بين العديد من المراجعين لكتابه.

ويتردد صدى رسالة غوردون المتشائمة في وقت يتسم بالضيق الاقتصادي، حيث يكافح العلماء لشرح الظاهرة التي بعث لها لورانس سامرز من جامعة هارفارد مصطلح «الركود المزمن» (secular stagnation). وفي الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤، نمت إنتاجية العمل (الناتج عن كل ساعة عمل) بمتوسط وتيرة سنوية بلغت ١,٦٢٪ مقابل ٢,٨٢٪ في نصف القرن السابق.

ويقع كتاب «صعود وسقوط النمو الأمريكي» في ٧٦٢ صفحة، ويقدم وصفا مفصلا ونابضا بالحيوية للتحول في كل جانب من جوانب الحياة اليومية في أمريكا، من التسوق والترفيه إلى الطب والبنوك. وحتى الذين يعارضون استنتاجاته يعجبون باتساع معرفته وعمقها.

ويقول آندرو ماكافي المؤلف المشارك مع إريك برينيولفسن لكتاب «عصر الآلة الثاني» (*The Second Machine Age*) «إن بوب (روبرت) يمتلك حجة لا يرقى إليها الشك بشأن الماضي». ويشير هذا الكتاب إلى أن أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات الرقمية الأخرى ستفعل للقوة الذهنية ما فعله المحرك البخاري للقوة العضلية. «فهو يقدم الحجة بشكل جيد جدا على أن القرن الماضي كان استثنائيا تماما. أما الأمر الذي لا نتفق أنا وبوب عليه فيتعلق بالابتكارات التي نراها تتكشف من حولنا الآن، وإلى أي مدى سيكون تأثيرها.»

تأثير أقل

ولا يعترض غوردون على أهمية تطورات مثل الحواسيب الشخصية والإنترنت، والتي ولدت طفرة نمو من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٤. ولكن معظم هذه التطورات لا ترقى إلى ما يسميه «الاختراعات الكبرى» في الماضي، والتي أعادت تشكيل الاقتصاد بطريقة لم تفعلها الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية. وفي المناسبات العامة، يعرض غوردون صورتين جنبا إلى جنب: هاتف ذكي ومرحاض، سائلا «أيهما تختار التخلي عنه؟».

ويتلذذ غوردون بدوره كناقد للمتفائلين بالتكنولوجيا. وأحد شركائه في السجال الفكري هو جويل موكير، وهو خبير اقتصادي زميل في جامعة نورث ويسترن، والذي يشير إلى غوردون مازحا بأنه «زميلي الموقر والمضلَل كثيرا».

وأشار موكير في ظهور له مؤخرا في مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن، حيث ناقش كتابه المعنون «ثقافة النمو: أصول الاقتصاد الحديث» (*A Culture of Growth: The Origins of the Modern Economy*) قائلا: «نحن نتفق في الواقع على معظم الأمور».

وفي هذا الكتاب، يرى موكير أن القيم والمعتقدات التي نشأت في أوروبا الغربية في السنوات ١٥٠٠–١٧٠٠ أنتجت روحا من البحث العلمي أرست الأساس للاختراعات العظيمة التي جاءت لاحقا. فقد كان الشرط المسبق للمحرك البخاري اكتشاف أنه من الممكن إنتاج الفراغ.

ويقول موكير: «إذا نظرتم إلى ما يحدث للعلم والتقدم العلمي في العقد الماضي، أعتقد أنه كان مثيرا كعهدنا به دائما».

ويتمسك غوردون برأيه، قائلا إنه يرى القليل من الأدلة على أن أحدث التقنيات كان لها تأثير كبير.

ويشير غوردون قائلا: «الكثير من الأمور يجري اقتراحها — أجزاء الجسم القابلة للاستبدال، وثورات هائلة في الطب — لكنها سوف تحدث ببطء شديد».

الصورة: JUSTIN RUNQUIST

وكتاب «صعود وسقوط» هو تتويج لعقود من البحث في مصادر النمو الاقتصادي. ففي أطروحة غوردون للدكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وضع طريقة جديدة لتقدير تكاليف البناء. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى كتابه الرائد في عام ١٩٩٠ بعنوان «قياس أسعار السلع المعمرة» (*The Measurement of Durable Goods Prices*)، والذي أظهر أن المقاييس المعيارية لرأس المال عجزت عن تفسير التحسينات في الجودة. ويشير لورانس كريستيانو، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة نورث ويسترن، قائلا: «لقد كان إسهاما بالغ الأهمية أدى إلى تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس في النمو».

وكان التضخم مجالا رئيسيا آخر للبحث بالنسبة لغوردون. فقد كان «الكساد التضخمي» في السبعينات — وهو زيادة في التضخم والبطالة في آن واحد — قد تحدى وجهة النظر التقليدية، التي جسدتها علاقة تُعرف بمنحنى فيليبس، وهي أن ارتفاع التضخم كان مصحوبا عموما بانخفاض البطالة.

وكان غوردون رائدا في تطوير نسخة معدلة من منحنى فيليبس فسرت تأثير صدمات العرض مثل أزمة النفط عام ١٩٧٣، عندما ارتفع سعر برميل النفط الخام من ٣ دولار إلى ١٢ دولار.

وقد شكل هذا البحث الأساس لما يسميه غوردون النموذج «المثلث» للتضخم، والذي يراعي التغيرات في العرض والطلب وكذلك القصور الذاتي، أو الوقت الذي تستغرقه هذه التغييرات للتأثير على المستوى العام للأسعار.

وقد ثبتت أهمية هذا النموذج في تفسير ظاهرة أخرى مثيرة للدهشة، وهي الاقتصاد «المعتدل» (*Goldilocks*) في التسعينات، عندما ظلت البطالة منخفضة في وقت اتسم فيه التضخم بالاعتدال. ويخطط غوردون الآن لتحديث نموذجه لشرح أسباب استمرار الأسعار في الارتفاع خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، على الرغم من الصدمات الزلزالية التي أصابت الناتج والتوظيف.

وخلال سنوات الاقتصاد «المعتدل»، شارك غوردون في لجنة من خمسة أعضاء من الاقتصاديين شكلتها لجنة التمويل التابعة لمجلس الشيوخ في عام ١٩٩٥ لدراسة دقة مؤشر أسعار المستهلكين. وخلصت لجنة بوسكين، التي سميت باسم رئيسها الخبير الاقتصادي بجامعة ستانفورد مايكل بوسكين، إلى أن المؤشر بالَغ في تقدير التضخم بمقدار ١,١ نقطة مئوية.

واعتمد مكتب إحصائيات العمل الأمريكي بعض توصياتها لأجل تغييرات في الطريقة التي يحسب بها مؤشر الأسعار.

وأدى عمل غوردون على نموذج «المثلث» للتضخم إلى إظهار أهمية التضخم «الأساسي»، والذي يستبعد أثر أسعار الأغذية والطاقة المتقلبة. وهذا يسمح لصانعي القرار في الاحتياطي الفيدرالي بالتركيز على اتجاه التضخم على المدى الأطول مع تجاوز التقلبات قصيرة الأجل الناجمة عن مستجدات مثل زيادة مفاجئة في أسعار البنزين.

ويصف الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بول كروغمان، هذه المساهمة بأنها «مهمة للغاية».

وكتب كروغمان في رسالة بالبريد الإلكتروني: «شهدنا مرتين في الآونة الأخيرة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ ارتفاعات حادة في التضخم الكلي، وحذر كثير من الناس من أن البنوك المركزية غير مواكبة للأحداث مطالبين برفع أسعار الفائدة و/أو إلغاء سياسة التيسير الكمي».

«ولكن هذه كلها كانت حول أسعار السلع الأساسية — مما معناه أن التضخم الأساسي كان هادئا. ومن ثم، كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي ركز على التضخم الأساسي، محقا في خلوصه إلى أنه ينبغي أن يواصل السير على نفس النهج».

وقد تأثر كتاب «صعود وسقوط» برحلة إلى ميشيغان شملت المبيت والإفطار، عثر خلالها غوردون مصادفة على كتاب من الصور لأوتو بيتمان بعنوان «الماضي الجميل: كان بالغ السوء!» (*Good Old Days: They Were Terrible!*). ويصور هذا الكتاب، الذي ألفه مؤسس أرشيف بيتمان للصور، مآسي حياة الأحياء الفقيرة في أواخر القرن التاسع عشر. وتذكر غوردون قائلا: «لذا كان من الطبيعي أن نرى كيف تحسنت الأمور بشكل كبير منذ ذلك الحين».

وقد أمضى أربع سنوات في هذا الكتاب، بمساعدة فرق من مساعدي البحوث. وكان مكتبه وبيته مكتظين بأكوام من الكتب التي تعج بقصاصات الملاحظات اللاصقة. وكانت النتيجة مستوى مذهل من التفصيل يصف مشقة الحياة اليومية في الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية والتحسينات الهائلة التي جاءت في وقت لاحق مع اختراعات مثل السباكة الداخلية، والأضواء الكهربائية، وأدوات المطبخ.

وأحد مساعدي غوردون في الأبحاث كان آندرو سابين، الذي أمضى ساعات طويلة في مكتبة النقل في جامعة نورث ويسترن، متأملا جداول مواعيد السكك الحديدية في القرن التاسع عشر.

وقد وصف سابين غوردون بأنه رب عمل كثير المتطلبات جعل باحثيه يتتبعون وقتهم بشكل وثيق. ولكن العلاقة بين الاثنين توثقت في نهاية المطاف في ضوء اهتمامهما المشترك بالموسيقى، حتى أنهما كان يلتقيان لتناول القهوة

يتلذذ غوردون بدوره كناقد للمتفائلين بالتكنولوجيا

مع زوجة غوردون، جولي، وهي فنان رسم الوجوه وأستاذ اللغة الإنجليزية والدراسات السينمائية في جامعة نورث ويسترن، للحديث عن الملحنين الكلاسيكيين المفضلين ومسرحيات برودواي الغنائية.

ومكتب غوردون الأنيق، وإن كان مزدحما جدا، هو دليل على تنوع اهتماماته، والتي تشمل التصوير والطيران والتاريخ. وفي حين أن رفوفه مصطفة بكتب عن الاقتصاد، بما في ذلك العديد من الطبعات من كتابه «الاقتصاد الكلي» (*Macroeconomics*) الذي يحظى بشعبية، فإن الجدران مغطاة بصور من أسفاره إلى بلدان مثل الهند وتايلند.

وفي حصة للاقتصاد الكلي المتوسط كان فيها الفصل مكتظا بأكثر من ٢٠٠ طالب، أعطى غوردون محاضرة سريعة ومنظمة تنظيما جيدا بمساعدة جهاز عرض ضوئي سمح له برسم الرسوم البيانية بينما كان يتحدث.

ويقول غوردون إنه يتمتع بالتدريس، ولا سيما ندوة السنة الأولى بالجامعة بعنوان «هل حقق الاقتصاد فوزا في حربين عالميتين؟» (Did Economics Win Two World Wars?). ويشير غوردون إلى أن: «هذا العنوان مخادع لأنه يتعلق بالحربين، وليس بالاقتصاد فحسب».

وتعكس هذه الحيلة اهتمامه المبكر بالتاريخ. فحينما كان طالبا جامعيا في جامعة هارفارد، كان يخطط في البداية للتخصص في هذا الموضوع ولكنه غير رأيه بعد حصوله على درجة B في دورة دراسية واحدة. وكما يقول غوردون، «كان التاريخ مفرطا في الذاتية؛ فقد كان هناك الكثير من الإجابات الممكنة المختلفة»، وأضاف: «ربما كنت عصبيا جدا فقط حيال موضوع حصلت فيه على درجة B.»

يسري في العائلة

ولذا، سار على خطى والديه، روبرت آرون ومارغريت غوردون، وكلاهما من الاقتصاديين البارزين في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وشقيقه الأصغر، ديفيد غوردون، كان خبيرا اقتصاديا أيضا، وقام بالتدريس في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك. وتوفي في عام ١٩٩٦ عن عمر ٥١ عاما.

وبعد تخرجه من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٢، ذهب غوردون للحصول على الدكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، حيث كان مستشار أطروحته روبرت سولو، الفائز بجائزة نوبل، الذي أبدى في عام ١٩٨٧ ملاحظته الشهيرة بأن عصر الكمبيوتر يمكن رؤيته في كل مكان إلا في إحصاءات الإنتاجية. (استغرق الأمر عقدا آخر تقريبا قبل أن يصبح تأثير التكنولوجيات الجديدة على الإنتاجية واضحا).

ويرى غوردون أن التباطؤ في الابتكار ليس الشيء الوحيد الذي يعوق النمو. فالاقتصاد الأمريكي يواجه أيضا «رياحا معاكسة» مثل ارتفاع التفاوت، والاستقرار النسبي في التحصيل العلمي، ومجتمع آخذ في الشيخوخة، وعبء الدين الحكومي.

والسؤال هو: ماذا تعني توقعات غوردون المتشائمة بالنسبة لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتعزيز النمو إلى ما بين ٣٪ و٤٪ سنويا بمساعدة التخفيضات في الضرائب على الدخل الشخصي وعلى دخل الشركات وبرنامج البنية التحتية البالغة قيمته تريليون دولار؟

بحسب قول غوردون، إن الدفعة التنشيطية التي يقدمها ترامب يمكن أن تعزز الإنتاجية والنمو على المدى القصير في وقت تعمل فيه العمالة الحالية بشكل أكثر كثافة وينضم عمال جدد إلى قوة العمل. ولكن من غير المرجح أن يستمر التحسن لأكثر من عام أو عامين.

ويشير غوردون إلى قائمة من العقبات. فسياسات ترامب من المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى كبح النمو. كما أن التخفيضات في الإنفاق غير العسكري ستكون لها أيضا نتائج عكسية. كما أن التخفيضات الضريبية التي تستهدف أساسا الأغنياء قد لا تساهم كثيرا في زيادة الطلب، لأن الأغنياء أقل احتمالا من الفقراء لإنفاق الدخل الإضافي.

وبدلا من ذلك، ينبغي أن يركز صناع السياسات على زيادة الإنتاجية على المدى الطويل، وذلك إلى حد كبير من خلال التحسينات في التعليم والتدريب، حسب قول غوردون الذي يقترح القضاء على الفوارق بين دوائر المدارس العامة الغنية والفقيرة، والاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنشاء نظام للتدريب المهني على النمط الألماني.

وقال سابين، مساعد غوردون السابق للأبحاث، إنه يشعر بالارتياح إزاء احتمال أنه حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق الاستفادة التامة من اختراعات الماضي العظيمة، فإن ذلك لا ينطبق على الكثير من بلدان العالم.

ويقول غوردون: «لنفكر في بلدان مثل الهند حيث المياه الجارية والتوسع التحضري وكل تلك الأمور لا تزال جارية». «ما يريحني بعض الشيء هو معرفة أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا». FD

الصورة: JUSTIN RUNQUIST

يتوقع الاقتصادي روبرت غوردون أن يتباطأ نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة بشكل حاد.

كريس ويليش هو من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

مات النقد، عاش النقد

المدفوعات الافتراضية تعمل سريعا على إزاحة المدفوعات النقدية، ولكن ليس بشكل كامل وليس في كل مكان

آلان ويتلي

يستخدم عدد أقل من البنوك في بلدان الشمال الأوروبي النقد في فروعها. وقد ألغت الهند في الآونة الأخيرة ٨٦٪ من أوراقها النقدية. وتعتزم كوريا وقف سك العملات المعدنية بحلول عام ٢٠٢٠. وتشهد المدفوعات عبر الإنترنت طفرة. فالمسيرة نحو المجتمع غير النقدي على ما يبدو لا يمكن وقفها.

ويشعر الشباب بصفة خاصة فضلا عن هؤلاء الأفضل حالا والأفضل تعليما بارتياح متزايد في الدفع بواسطة البطاقات أو الهاتف النقال. ففي هولندا، على سبيل المثال، عدد معاملات البطاقات تجاوز النقد (NEPS 2016) لأول مرة في عام ٢٠١٥.

لكن انتظر. في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، بما في ذلك النمسا وألمانيا واليابان وسنغافورة وسويسرا، لا يزال النقد هو الملك ولا يُظهِر أي علامة على التخلي عن عرشه. فعلى الصعيد العالمي، ربما ٨٥٪ من جميع المدفوعات لا يزال يتم نقدا.

ويقول إيف ميرش، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي إن «المجتمع غير النقدي، جذابا كما قد يبدو، هو على الأرجح بعيد المنال مثله في ذلك مثل العمل المكتبي غير الورقي الذي كثر امتداحه».

وليس هناك سبب كامن يجعل من المتعين أن يبقى النقد على قيد الحياة إذا ما تطورت وسيلة أكثر كفاءة للدفع. فقد كانت الأصداف البحرية أيضا وسيلة مفيدة للتبادل قبلا. ولم تدخل الأوراق النقدية حيز الاستخدام حتى أصبحت المطبعة منتشرة على نطاق واسع ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية.

وحسب قول سيسيليا سكينغزلي، نائب محافظ بنك السويد المركزي (Riksbank): «اليوم نستطيع أن نقول عن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة نفس الذي قلناه عن المطابع

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ALEX_DOUBOVITSKY

في القرن السابع عشر. فالوصول إلى الإنترنت منتشر، وأجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية صارت من اللوازم المنزلية. وهكذا، فإن الظروف مهيأة لإطلاق أشكال دفع تعتمد أكثر على التقنيات الإلكترونية.»

وتلعب السويد دورا رياديا في التحول إلى المجتمع غير النقدي. فالنقد يُستخدم الآن في ١٥٪ فقط من المعاملات عند نقاط البيع. فنظرا لارتفاع تكاليف توزيع النقد في البلاد قليلة الكثافة السكانية، فإن أقل من نصف البنوك السويدية لا يزال يتعامل بالنقد. والأمر الاستثنائي هو أن النقد المتداول تراجع بما يقرب من ١٥٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥. وحتى باعة مجلة «ستوكهولم» لمن ليس لهم مأوى يقبلون الدفع عبر الهاتف النقال.

آثار الانتشار الشبكي

ويعتمد نجاح التوسع الرقمي لمدفوعات التجزئة على وفورات الحجم وآثار الانتشار الشبكي. ففي حالة السويد الصديقة للتكنولوجيا، كان المستهلكون والتجار على حد السواء سعداء بالتخلي عن النقد. وتم تعزيز هذا الاتجاه بفضل تاريخ طويل من التعاون بين أكبر البنوك في السويد، والتي تشترك في إدارة البنية التحتية للمدفوعات في البلاد. وعليه، فإن خدمة جديدة تُمكن المدفوعات في الوقت الحقيقي استطاعت فورا الوصول إلى غالبية السكان.

وقال بيورن سيغندورف، من إدارة الاستقرار المالي في بنك السويد المركزي، لمجلة التمويل والتنمية: «لكن إذا نظرتم إلى بعض البلدان الكبرى، كألمانيا أو الولايات المتحدة مثلا، لديكم الكثير من اللاعبين الأكثر أهمية لدرجة أنه من الصعب خلق هذا الجو من التعاون».

وكلما زاد عدد المستخدمين لمنصة بعينها أصبحت أكثر جاذبية—مثل موقع الفيسبوك. فقد انطلقت خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال (M-PESA) في كينيا لأنه كانت هناك شركة واحدة مهيمنة للهاتف النقال، وهي سفاري للاتصالات (Safaricom)، في بلد يتمتع فيه عدد قليل من الناس بنفاذ لخدمات البنوك: فقد كانت الحاجة ماسة لانفتاح السوق.

وقال كيم هوين، من بنك كندا المركزي، لمجلة التمويل والتنمية إن «خدمة M-PESA هي حالة جيدة من الآثار الخارجية للشبكات التي من شأنها تشجيع الاستخدام غير النقدي،» مضيفا أنه «في كندا، تعد بطاقات الائتمان اللاتلامسية (contactless) قضية مماثلة.» فقد زاد استخدامها ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣ (Fung, Huynh, and Stuber 2015). وتحتوي البطاقات والأجهزة اللاتلامسية على هوائي عندما يُمسك قريبا جدا أو مقابل محطة طرفية ذات غرض خاص، ينقل معلومات الشراء في اتجاهين.

وقد تخطت الصين إلى حد كبير البطاقات وتقفز مباشرة من النقد إلى الهاتف النقال. فقد قفز عدد مستخدمي الدفع بواسطة الهاتف النقال بنسبة ٦٤,٥٪ في عام ٢٠١٥، وحوالي ٦٠٪ من مستخدمي الإنترنت البالغين ٧١٠ ملايين في البلاد كانوا يدفعون باستخدام الأجهزة النقالة في نهاية ذلك العام.

كذلك الهند، والتي تعرضت إلى انتقادات بسبب التنفيذ الأخرق لخطتها بسحب الأوراق النقدية من فئة ١٠٠ و٥٠٠ روبية من التداول في حملة على الدخل غير المشروع، تضع الأسس لشبكة دفع رقمية من خلال فهرسة البيانات البيومترية التي من شأنها أن تسمح للمواطنين بفتح حسابات مصرفية مدعومة.

جرائم أقل، مزيد من العائدات الضريبية

والهند ليست وحدها في محاولة زيادة تحصيل الضرائب وتقليل الجرائم والفساد عن طريق الحد من استخدام النقد. فقد فرض عدد من البلدان الأوروبية حدودا قصوى على المعاملات النقدية، ويعتزم البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠١٨ وقف طباعة الورقة النقدية من فئة ٥٠٠ يورو، وهي أعلى فئة.

ووجه بيتر ساندز، الرئيس التنفيذي السابق لبنك ستاندرد تشارترد، انتقادات للبنك المركزي الأوروبي لعدم العمل بشكل أسرع لوقف إصدار الورقة النقدية من فئة ٥٠٠ يورو، وتشجيع سحب المخزون القائم. لكنه أضاف: «الأمر الجيد هو أن هناك الآن قبولا أوسع بكثير بأن النقد، وخاصة الأوراق النقدية عالية الفئة، تلعب دورا كبيرا في تيسير الأنشطة غير المشروعة.»

ويؤيد ساندز اتفاقا بين مجموعة العشرين لاقتصادات الأسواق المتقدمة والصاعدة (G20) للسحب السريع لكافة الأوراق النقدية بالعملة الصعبة ذات القيمة التي تزيد مثلا عن ٥٠ دولار لأنها تهمين على التدفقات المالية غير

«هناك الآن قبول أوسع بكثير بأن النقد يلعب دورا كبيرا في تيسير الأنشطة غير المشروعة.»

المشروعة في البلدان الأكثر فقرا. ويتداول بالخارج أكثر من ٦٠٪ من الأوراق النقدية من فئة المائة دولار، وهي أعلى فئة. ويقول ساندز لمجلة التمويل والتنمية إن «التخلص من هذه الأوراق النقدية يعد أحد أفضل الأمور التي يمكن للاقتصادات المتقدمة القيام بها لأجل الحد من الفساد وزيادة تحصيل الضرائب في العالم النامي.»

ويقترح أيضا كل من وزير الخزانة الأمريكي السابق لورانس سامرز وكبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي كينيث روغوف التخلص التدريجي من الأوراق النقدية عالية الفئة. وأمامهما معركة لا بد من خوضها. فمن ناحية، ليس لدى سويسرا خطة للتخلص من الورقة النقدية من فئة ألف فرنك، وهي إحدى أكبر الفئات في العالم (راجع «جبال من النقود» في عدد ديسمبر ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية).

وفضلا عن أن استبدال النقد يعرقل الاقتصاد السري، فإنه سيعمل كذلك على توفير الأموال. فمعالجة جميع مدفوعات البطاقات باستثناء المعاملات الأصغر أرخص من التعامل بالنقد. وتريد كوريا إلغاء العملات المعدنية لأن

تكاليف السك تتجاوز قيمتها الاسمية. وفي سنغافورة، حيث تمثل المدفوعات النقدية ٦٠٪ من مدفوعات المستهلكين بينما تمثل الشيكات ٣٠٪ من معاملات الشركات التجارية، فإن التحول إلى المجتمع غير النقدي من شأنه أن يوفر أكثر من ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لدراسة مقدمة لهيئة النقد في سنغافورة.

وصحيح أن البنوك المركزية سوف تتخلى عن رسوم سك العملة، وهي الأرباح التي تتحقق من إصدار العملة، ولكن المبالغ المعنية عادة ما تكون ضئيلة. وعلى أي حال، كما يقول ساندز في ورقة مقدمة لكلية كينيدي بجامعة هارفارد، «تزويد المجرمين بأوراق نقدية عالية الفئة يجعل النقود تبدو لا يمكن الدفاع عنها».

ويرى روغوف أن التخلص من الأوراق النقدية عالية الفئة يمكن أن يكون أيضا عاملا مساعدا للسياسة النقدية. ذلك لأن البنوك المركزية ستكون لها حرية أكبر في أوقات الانكماش لفرض أسعار فائدة سالبة إذا لم يعد هناك تهديد بحدوث تدافع من أجل تحويل الودائع المصرفية إلى نقد.

وتراجع استخدام النقد يفضي إلى تحولات في مهمة ضمان أمن وكفاءة نظام الدفع. فعلى السلطات أن تقلق بدرجة أقل بشأن الأوراق المالية المزورة والسطو على البنوك وبدرجة أكبر بشأن السرقة الإلكترونية.

والعديد من البنوك المركزية يعكفون على استكشاف الأسس الموضوعية لإصدار العملة الإلكترونية الخاصة بها.

وأحد أصعب التحديات التي تواجهها هو تعظيم فرص الحصول على التمويل الرقمي. ففي عالم يفتقر فيه ملياري شخص للخدمات المصرفية، مما يعيق النمو ويرسخ الفقر، فإن الإشراك المالي تزداد أهميته في جدول أعمال السياسات.

وفي الاقتصادات المتقدمة أيضا، فإن الأشخاص الذين يفتقرون لخدمات الإنترنت لا يجدون صعوبة فحسب في الوصول إلى شبكات الدفع الإلكترونية، بل إلى الخدمات بشتى أنواعها. ويقول سيغندورف، من بنك السويد المركزي، «إنها مسألة تتعلق بشكل أكبر بالاستبعاد الرقمي». «فهم محرومون من المشاركة في قطاعات كبيرة من المجتمع.»

الحجة المؤيدة للنقد

والاتجاه نحو الرقمنة قد يكون لا رجعة فيه، ولكن ساندز من ناحية لا يؤيد التخلص السريع من النقد كافة، لا سيما في الاقتصادات النامية. ويقول إن «الأدوات النقدية منخفضة القيمة أدوات دفع مرنة وقوية بشكل كبير— فعملها لا يستلزم كهرباء أو اتصال لاسلكي بالإنترنت أو إشارات خلوية. كما لا تحتاج إلى أن تكون متعلما».

كما أن النقد مترسخ أيضا في الاقتصادات المتقدمة، حيث يمثل أكثر من نصف المعاملات من حيث الحجم في ستة من سبعة بلدان شملها مسح منسق للبنوك المركزية. وفي النمسا وألمانيا، بلغت النسبة ٨٢٪ (Bagnall and others). وفي كل بلد شمله المسح يتناقص استخدام النقدية مع زيادة التعليم والدخل. ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى أن نظرة سريعة في المحفظة تجعل من الأسهل بالنسبة للأسر ذات الميزانيات المحدودة مراقبة مواردها المالية.

وقد طُرِحَت أسباب كثيرة لتفسير الدوافع التي تجعل بلدا مثل ألمانيا لا تزال مدمنة للنقد. أحد هذه الأسباب هو النفور من الديون (وبالتالي من بطاقات الائتمان)؛ والسبب الآخر هو الذاكرة الشعبية بشأن التضخم المفرط. ويرتاب الباحثون في النظرية الأخيرة (Bagnall and others)، ولكن، الأهم من ذلك، يقولون إن المستهلكين في كل مكان لا يتسمون بالعقلانية التامة في اختيارهم لوسائل الدفع.

وحسب فرانك فان دير هورست وإستر ماثيسن، من البنك المركزي الهولندي، فإن «صنع القرارات يمثل عملية عاطفية أكثر من كونه عملية معرفية». وأفادا أن «الدفع بواسطة النقود بصفة عامة يطلق عواطف أكثر إيجابية من الدفع بواسطة بطاقة الخصم،» (Deutsche Bundesbank 2014). لنفكر في المسألة على الوجه التالي: أليس أدعى إلى الرضى إعطاء طفل ورقة نقدية جديدة كهدية من أن تحرر لها شيكا».

ويقول داريو نيغرويلا، من بنك إسبانيا، إنه لا يمكن تجاهل «ما إذا كان أفضل وصف للرغبة في التمسك بالنقد هي أنها لا شعورية أو رجعية،» مضيفا أن «النقد له بعض الخصائص المميزة التي تربطه بالمشاعر والعواطف الإنسانية العميقة والبدائية (Deutsche Bundesbank 2014)».

ويرى البعض أن النقد رمز ملموس للثروة والمكانة. أما البعض الآخر فيراه وسيلة للوقاية من محاولات دولة «الأخ الأكبر» المهيمنة والمتجاوزة لكل الحدود في سعيها لتجريد الناس من حقهم في إخفاء هويتهم بإجبارهم على ترك بيانات توثق مدفوعاتهم الإلكترونية.

ويستخدم مايكل توملينسن، وهو محامي لندني يبلغ من العمر ٦٨ عاما، هاتفه الذكي بسعادة لتأدية مدفوعات عبر الهاتف النقال. لكنه أيضا يسحب أكثر من ألف جنيه إسترليني في الشهر نقدا لدفع إكراميات في المطاعم وللاستخدام في حالات الطوارئ في حال اختراق بطاقاته الائتمانية، كما حدث بالفعل.

وتوملينسن لا يمكنه أن يتصور الاستغناء عن النقد، قائلا إنه «كلما زادت الخيارات لديَّ كمستهلك، أحببت ذلك أكثر» ويضيف «لا أرى لماذا ينبغي أن أنقاد إلى ما تريده البنوك.»

أو بحسب قول دوستويفسكي فإن «النقود حرية مصكوكة» (Money is coined liberty).

ماذا يحمل المستقبل؟

سوف يوفر الابتكار فرصا أكثر من أي وقت مضى للاستغناء عن النقد. ويتوقع إيان بيرسن، وهو عالم مستقبليات يدير مؤسسة Futurizon للاستشارات في المملكة المتحدة، أن تدخل قطع من المجوهرات الأمنية، مثل الخواتم الإلكترونية، إلى السوق للمصادقة على الدفع. وتنبأ بيرسن في تقرير له لمجلس المدفوعات في المملكة المتحدة أن تحويل الأموال من خلال التعرف على بصمات الأصابع، أو حتى المصافحة، سوف يصبح أيضا ممكنا. لكنه يرى فرصة جيدة أن تؤدي التكنولوجيا إلى إطالة حياة النقد بدلا من القضاء عليه لأن الأشخاص سوف يعلقون أهمية على الخصوصية. ويقول بيرسن لمجلة التمويل والتنمية «سوف يظل لدينا على الأرجح شكل من أشكال النقد اليومي للأمور الصغيرة حتى في عام ٢٠٤٠.»

أشكال دفع جديدة

ويمثل التطور السريع لتكنولوجيا سلسلة التجميع (blockchain) التي تشكل أساس عملة البيتكوين (bitcoin) الرقمية محور تركيز البنوك المركزية في تعاملها مع أشكال دفع جديدة (راجع «الإنترنت والثقة» في عدد يونيو ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية).

وفي ديسمبر، أفادت التقارير بأن بنك الشعب الصيني (المركزي) انتهى من التشغيل التجريبي الناجح لنظام خاص بمعاملات وتسويات أذون القبول المصرفية باستخدام عملة رقمية مدعومة بتكنولوجيا سلسلة التجميع قام البنك بتطويرها.

والعديد من البنوك المركزية الأخرى، بما في ذلك بنك السويد المركزي، يعكفون أيضا على استكشاف الأسس الموضوعية لإصدار العملة الإلكترونية الخاصة بها، وما يرتبط بها من آثار على مستوى السياسات. وعلى سبيل المثال، حذر سكينغزلي، نائب محافظ البنك، من أن الطلب العام غير المتوقع على عملة الكورونا الإلكترونية يمكن نظريا أن يجعل من الصعوبة بمكان تنفيذ عمليات الضبط في سوق المال وتوجيه المعروض من النقود (Skingsley 2016).

وتكنولوجيا سلسلة التجميع (Blockchain) لها القدرة ليس فقط على إنتاج عملات متنافسة ولكن أيضا على السماح بالاستعاضة عن أنظمة الدفع المركزية الحالية بشبكات بين الأقران (peer-to-peer). ومن شأن دفتر أستاذ يتم تحديثه باستمرار أن يتتبع جميع المعاملات وسيتم توزيعه على جميع المشاركين. وبتفادي الحاجة للتوجيه عن طريق نظام الدفع الخاص بالبنك المركزي، من المحتمل أن تصبح التسوية أسرع وأرخص.

وقال جون نيكوليسن، نائب محافظ البنك المركزي النرويجي في كلمة ألقاها في عام ٢٠١٦، إن المجتمع قد يستفيد كثيرا من البنية التحتية المالية اللامركزية. ولكن هذا الاحتمال أثار تساؤلات جوهرية حول كيف سيتأثر التمويل والإقراض المصرفي.

وأضافت كارولين ويلكنز، النائب الأقدم لمحافظ بنك كندا، أن تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع يمكن أن تأخذ المنظمين إلى مناطق مجهولة بشأن مسائل القانون

والحوكمة. وقالت ويلكنز إن تطبيقات التكنولوجيا المالية (fintech) الجديدة قد تكون لها آثار أيضا على الاستقرار المالي إذا ما أصبح بعض جهات تقديم خدمات الدفع «أكبر من أن تفشل».

ليس لدى محافظي البنوك المركزية سوابق مماثلة تساعدهم على الإجابة عن جميع هذه الأسئلة، ولكن الوقت في صالحهم بكل تأكيد: فهم يتوقعون أن تُستخدم الأوراق النقدية في المستقبل المنظور. ويدعو روغوف، في كتابه «لعنة النقد» (*The Curse of Cash*)، إلى الانتقال إلى مجتمع «أقل استخداما للنقد»، وليس إلى مجتمع غير نقدي. فمن جانب، كل من يقوم بتشغيل تكنولوجيات الدفع الجديدة سوف يلزم أن يكسب ثقة الناس، وهي ثقة في حالة البنوك تآكلت بشدة جراء الأزمة المالية.

ويقول سيغندورف، المسؤول في بنك السويد المركزي، إنه شخصيا يمكنه أن يتصور اليوم الذي يتخلى فيه السويد تماما عن النقد. لكن باحثي البنوك المركزية الذين أجروا مسحا لوسائل الدفع في الاقتصادات المتقدمة ربما يعكسون إجماع اليوم على نحو أفضل. فهم يخلصون إلى أن «التقارير عن وفاة النقد مبالغ فيها» (Deutsche Bundesbank 2014). FD

آلان ويتلي، كاتب ومحرر اقتصادي، عمل سابقا لدى وكالة رويترز، ومحرر ومؤلف مشارك لكتاب «قوة العملات» (*The Power of Currencies*).

المراجع:

Bagnall, John, and others. 2016. "Consumer Cash Usage: A Cross-Country Comparison with Payment Diary Survey Data." *International Journal of Central Banking* (December).

Deutsche Bundesbank. 2014. "The Usage, Costs, and Benefits of Cash—Revisited." International Cash Conference Report.

Fung, Ben, Kim P. Huynh, and Gerald Stuber. 2015. "The Use of Cash in Canada." *Bank of Canada Review* (Spring).

National Forum on the Payment System (NFPS). 2016. *2015 Annual Report*. Amsterdam: De Nederlandsche Bank.

Skingsley, Cecilia. 2016. "Should the Riksbank Issue ekrona?" Speech at Fintech Stockholm, November 16.

تباطؤ رأس المال

نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يشهد تباطؤا منذ عام ٢٠١٠

أيهان كوسي، وفرانزيسكا أونسورغ، ولي ساندي يي

يشهد نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تباطؤا حادا منذ الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع من ١٠٪ سنويا في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٣,٥٪ في ٢٠١٦. وعلى الرغم من ظهور علامات التعافي في الآونة الأخيرة، فإن نمو الاستثمار، العام أو الخاص، على مدار الثلاث سنوات الماضية، لم يكن أقل بكثير من متوسط معدله قبل الأزمة وحسب، والذي كان مكونا من رقمين، ولكنه كان أيضا دون متوسطه على المدى الطويل.

وعلاوة على ذلك، يتسم ضعف الاستثمار بأنه واسع القاعدة. ففي عام ٢٠١٦، كان نمو الاستثمارات أقل من متوسطه على المدى الطويل في أكثر من ٦٠٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو أكبر عدد من البلدان يعاني من هذا التباطؤ على مدى ربع القرن الماضي باستثناء خلال الركود العالمي في عام ٢٠٠٩ (راجع الرسم البياني ١). واستمر الضعف على الرغم من الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة غير الملباة، ويتضح في العنصرين الخاص والعام للاستثمار.

وكان التباطؤ أكثر وضوحا بين الاقتصادات الكبرى التي تسمى بلدان مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، انخفض نمو الاستثمار من حوالي ١٣٪ إلى نحو ٤٪ في بلدان مجموعة البريكس، ومن ٧٪ تقريبا إلى ٠,١٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية خارج مجموعة البريكس. وشكلت الصين نحو ثلث مجموع تباطؤ نمو الاستثمار في هذه الاقتصادات خلال هذه الفترة، وشكلت البرازيل وروسيا ثلثا آخر. والتباطؤ المتواصل في نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يتناقض مع تعافيه الجزئي في الاقتصادات المتقدمة منذ الأزمة المالية العالمية. فقد بلغ متوسط نمو الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة ٢,١٪ خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥. وبحلول عام ٢٠١٤، عاد إلى متوسط معدل نموه على المدى الطويل، أي ليس أدنى بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

ما أسباب التباطؤ؟

يعكس تباطؤ الاستثمار عدة عوامل تعمل على إلغاء تأثير ظروف التمويل الحميدة بشكل استثنائي، بما في ذلك تكاليف الاقتراض المنخفضة بشكل غير مسبوق، ووفرة السيولة في سوق المال، وفي بعض البلدان زيادة الائتمان الخاص المحلي الممنوح للقطاع الخاص غير المالي. ومع ذلك، فإن العديد من العوامل المعاكسة تقابلها فوائد هذه التكاليف التمويلية المنخفضة تاريخيا حتى أواخر عام ٢٠١٦، بما في ذلك النشاط الاقتصادي المخيب للآمال وضعف آفاق النمو والانخفاض الحاد في أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات (أي تدهور معدلات التبادل التجاري) في البلدان المصدرة للسلع الأولية، وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال وتقلبها، والتراكم السريع للديون الخاصة، ونوبات عدم اليقين المحيطة بالسياسات في الاقتصادات الرئيسية المتعثرة.

وقمنا بتقدير الأهمية النسبية لهذه العوامل الداخلية والخارجية في تفسير نمو الاستثمار.

الصورة: ISTOCK/FOTOSLAZ

العوامل السلبية على المدى المتوسط: على النقيض من الاقتصادات المتقدمة، لم يكن تباطؤ نمو الناتج يمثل سوى نسبة صغيرة من التباطؤ في اقتصاد السوق الصاعد أو الاقتصاد النامي المتوسط.

وكانت صدمات معدلات التبادل التجاري أكثر أهمية للبلدان المصدرة للنفط؛ أما بالنسبة للبلدان المستوردة للسلع الأولية، فقد لعب تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل دورا كبيرا (الذي يضطلع فيه الأجانب بدور الملكية)، فضلا عن أعباء الديون الخاصة والمخاطر السياسية في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، في المتوسط، شكلت صدمة معدلات التبادل التجاري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في عام ٢٠١٤ قُرابة نصف التباطؤ في نمو الاستثمار. وبالنسبة لمتوسط البلد المستورد للسلع الأولية، شكل تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل أكثر من نصف التباطؤ في نمو الاستثمار.

وقد أثرت نسب دين القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تأثيرا بالغا على الاستثمار: ففوائد زيادة توافر الخدمات المالية (التعميق المالي) على الاستثمار تفوقها بشكل متزايد الآثار الضارة للديون المفرطة. وقد أدى تخفيض الديون فيما بعد الأزمة في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية إلى الحد من بعض هذه العقبات أمام نمو الاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، أدت الديون الخاصة المرتفعة في العديد من البلدان المصدرة للسلع الأولية غير الطاقة إلى إعاقة الاستثمار. وقد يكون ارتفاع المخاطر السياسية مسؤولا تقريبا عن عُشر التباطؤ في نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منذ ٢٠١١.

عدم اليقين المرتفع: ثمة شكلان من أشكال عدم اليقين على المستويين العالمي والقُطري يعدان من العوامل الرئيسية التي تعوق الاستثمار: عدم اليقين في السوق المالية وعدم اليقين المحيطة بالسياسات الاقتصاد الكلي.

ويؤدي عدم اليقين في السياسات المحلية إلى إعاقة نمو الاستثمار في الداخل؛ أما عدم اليقين في السوق المالية العالمية وعدم اليقين المحيطة بالسياسات، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي (وخاصة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أوروبا)، فيؤثر على الاستثمار بشكل أوسع نطاقا.

ويعد عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية، المقيس بمؤشر التقلب فيكس (VIX) (الذي يتتبع التقلب في مؤشر ستاندرد آند بورز الأمريكي البالغ ٥٠٠ سهم)، هو متغير رئيسي لتفسير مسار الاستثمار في اقتصادات الأسواق

أي انتكاسات في النمو تعرّض أيضا الأهداف العالمية للحد من الفقر للخطر.

الصاعدة والاقتصادات النامية، وخاصة عندما يكون هناك زيادة مستمرة في المؤشر. على سبيل المثال، من شأن زيادة نسبتها ١٠٪ في مؤشر فيكس أن تقلل بشكل كبير من نمو الاستثمار (بنحو ٠,٦ نقطة مئوية في غضون سنة واحدة) في هذه الاقتصادات.

وامتدت آثار نوبات عدم اليقين المحيطة بالسياسات في الاتحاد الأوروبي، وخاصة خلال أزمة منطقة اليورو في الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢، إلى الشركاء الاقتصاديين المقربين. فعلى سبيل المثال، ازداد عدم اليقين المحيطة بالسياسات زيادة كبيرة خلال الأشهر الأربعة المنتهية في سبتمبر ٢٠١١ (في ذروة أزمة منطقة اليورو). ومن المرجح أن يكون هذا النوع من الزيادة السريعة في عدم اليقين قد أدى إلى خفض الاستثمار، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أوروبا وآسيا الوسطى. وبالإضافة إلى هذه التداعيات لعدم اليقين عبر الحدود، فإن عدم اليقين المحلي فاقم ضعف الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية.

الرسم البياني ١

أقل من المتوسط

كان نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منخفضا خلال السنوات الثلاث الماضية.

(حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي يقل فيها نمو الاستثمار عن المتوسط طويل الأجل، ٪)

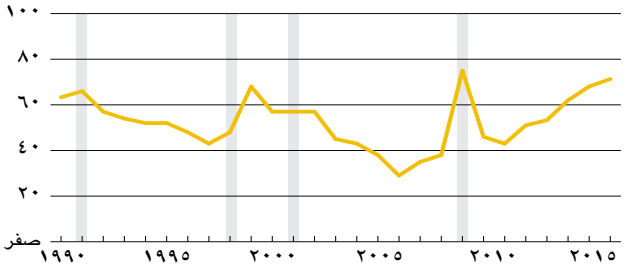

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة «أوكسفورد إيكونوميكس»؛ والبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: المتوسطات طويلة الأجل تخص بلدان بعينها وتشير إلى الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٨. وبيانات عام ٢٠١٦ تقديرية. وتمثل المساحات المظللة فترات الركود والتباطؤ العالميين.

الرسم البياني ٢

اختفاء فرق النمو

في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٥، اختفى النمو الأكبر كثيرا في نصيب الفرد من الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

(الفرق بين نمو نصيب الفرد من الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، بالنقاط المئوية)

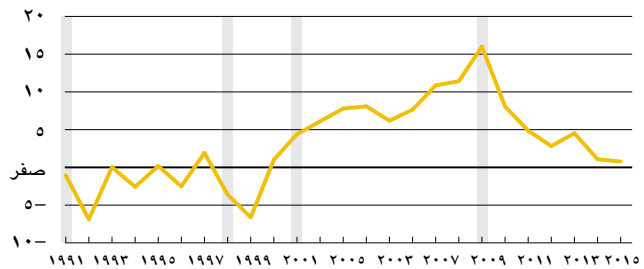

المصادر: البنك الدولي.
ملحوظة: متوسطات مرجحة للفرق بين معدلات نمو الاستثمار الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. تمثل المساحات المظللة فترات الركود والتباطؤ العالميين.

التداعيات السلبية من الاقتصادات الرئيسية: ضعف النمو في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو خيب التوقعات عدة مرات على مدى السنوات السبع الماضية. وبالنظر إلى الحجم الهائل لهذه الاقتصادات ودرجة تجارتها وتكاملها المالي مع بقية العالم، فإن تباطؤ نموها يؤدي إلى تدهور آفاق النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وقد أثر ضعف نمو الناتج في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث أدى انخفاض نمو الناتج في الولايات المتحدة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى خفض متوسط نمو الناتج خلال العام التالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنحو ٠,٨ نقطة مئوية، وأدى انخفاض بنفس المقدار في نمو الناتج في منطقة اليورو إلى خفض مقداره ١,٣ نقطة مئوية في تلك الاقتصادات في غضون عام. وجاءت استجابة نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقوى مرتين تقريبا (٢,١ نقطة مئوية) من نمو الناتج.

كما أضر التباطؤ الناتج عن السياسات وإعادة التوازن من الاستثمار نحو الاستهلاك في الصين بنمو الناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبما أن الصين هي الآن أكبر شريك تجاري لكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد أثر تباطؤ نمو الناتج والاستثمار فيها على النمو في هذه الاقتصادات.

فعلى سبيل المثال، في غضون عام واحد، اقترن انخفاض نمو الناتج في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة بانخفاض مقداره حوالي ٠,٥ نقطة مئوية في نمو الناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى المستوردة للسلع الأولية وبانخفاض مقداره نقطة مئوية واحدة في نمو الناتج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. وبما أن الكثير من استثمارات الصين كثيف الاستخدام للموارد، فإن إعادة توازن الصين بعيدا عن الاستثمار كان أكثر ضررا بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية.

التأثير على توقعات النمو

إن تباطؤ نمو الاستثمار بعد الأزمة من مستويات قياسية قبل الأزمة يمكن أن يكون له آثار دائمة على النمو على المدى الطويل. فمن خلال إبطاء معدل تراكم رأس المال، يمكن لفترة طويلة من ضعف نمو الاستثمار أن تعيق نمو الناتج الممكن في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لسنوات. وفي عام ٢٠٠٩، كان هناك فرق قدره حوالي ١٥ نقطة مئوية بين نمو نصيب الفرد من الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. وبحلول عام ٢٠١٥، كان الفرق صفرا تقريبا، وهو أدنى مستوى له منذ أوائل الألفينات (راجع الرسم البياني ٢). ولأن النمو هو إحدى أقوى الطرق للحد من الفقر، فإن أي انتكاسات في النمو تعرض للخطر الأهداف العالمية للحد من الفقر.

وبالإضافة إلى تباطؤ تراكم رأس المال، يرتبط ضعف نمو الاستثمار بنمو أبطأ في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (وهو ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادات في مدخلات اليد العاملة ورأس المال ويعكس التغيرات في التكنولوجيا والكفاءة). وذلك لأن الاستثمار غالبا ما يكون ذا أهمية حاسمة لاعتماد تكنولوجيات جديدة معززة للإنتاجية. وكان التباطؤ في الإنتاجية أكثر

وضوحا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية وفي الاقتصادات التي تشهد أبطأ نمو في الاستثمار. وينعكس ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضا في تباطؤ النمو في إنتاجية العمل (الناتج عن كل ساعة عمل)، وهو المحرك الرئيسي لنمو الأجر الحقيقي (بعد التضخم) ونمو دخل الأسرة على المدى الطويل.

تعزيز الاستثمار

لدى الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية احتياجات استثمارية كبيرة غير ملباة (دراسة Kose and others 2017). وعدد من هذه البلدان غير مهيأ بالشكل الكافي لمواكبة التوسع الحضري السريع والطلب المتغير على العمالة. والاستثمار مطلوب أيضا من أجل تمهيد تقلبات الانتقال بعيدا عن النمو الذي تدفعه الموارد الطبيعية (في البلدان المصدرة للسلع الأولية) أو القطاعات التي لا تشارك في التجارة الخارجية (في بعض البلدان المستوردة للسلع الأولية) نحو مصادر نمو أكثر استدامة.

ويمكن لصانعي السياسات تعزيز الاستثمار بشكل مباشر من خلال الاستثمار العام، وبشكل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وعن طريق اتخاذ تدابير لتحسين آفاق النمو الشامل ومناخ الأعمال. ومن شأن القيام بذلك بشكل مباشر من خلال زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية والعمالة أن يساعد على زيادة الطلب على المدى القصير، وأن يزيد من الناتج الممكن على المدى الطويل، وأن يحسن البيئة للاستثمار الخاص والتجارة. وسوف يساعد الاستثمار العام أيضا على سد الفجوات في الدخل، على نحو

لدى الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية احتياجات استثمارية كبيرة غير ملباة

ما تستهدفه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي ظل الظروف المناسبة، يمكن أن يحفز الاستثمار الخاص (راجع الرسم البياني ٣).

وبشكل غير مباشر، يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أن تشجع الاستثمار المنتِج — على سبيل المثال، عن طريق ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين آفاق النمو في الأجلين القصير والطويل. ومن شأن الاستخدام الأكثر فعالية للسياسات المالية العامة والنقدية المصممة لمواجهة تباطؤ النمو أو تناقصه أن يعزز أيضا الاستثمار الخاص بصورة غير مباشرة عن طريق تعزيز نمو الناتج، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية المصدرة للسلع الأولية. غير أن هذه السياسات قد تكون أقل فعالية إذا كانت الحكومات تفتقر إلى الموارد اللازمة لزيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أو إذا كان نمو الناتج ضعيفا بسبب الحاجة للتكيف مع انخفاض دائم في الإيرادات من صادرات السلع الأولية.

ولزيادة نمو الاستثمار على نحو مستدام، يجب تدعيم هذه السياسات بإصلاحات هيكلية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات مجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يرتبط خفض الحواجز أمام دخول الأعمال التجارية وتكاليف بدء التشغيل الأقل بارتفاع الأرباح للشركات القائمة وزيادة الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي. ومن شأن الإصلاحات الرامية إلى الحد من الحواجز التجارية أن تشجع كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الكلي. وتؤدي حوكمة الشركات وإصلاحات القطاع المالي إلى تحسين تخصيص رأس المال عبر الشركات والقطاعات. وتشجع حقوق الملكية الأقوى استثمارات الشركات والاستثمارات العقارية. وينبغي استكمال هذه السياسات بالجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية — أي تحسين أساليب الإبلاغ المالي. FD

الرسم البياني ٣

تنشيط الاقتصاد

يمكن للاستثمار العام أن يحفز الاستثمار الخاص.

(زيادة الاستثمار الخاص بعد زيادة نسبتها ١٪ في الاستثمار العام، التغير من السيناريو الأساسي، بالنقاط المئوية)

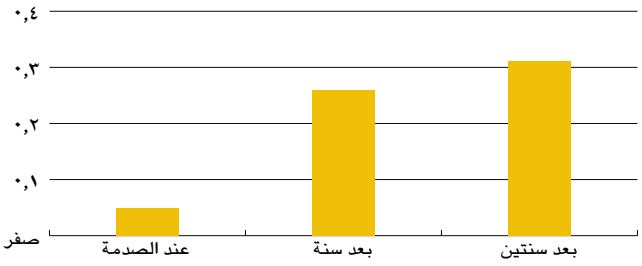

المصادر: صندوق النقد الدولي؛ والمصادر الوطنية؛ ودراسة Kose, Ayhan, and others. 2017. "ضعف نمو الاستثمار: الأسباب، والانعاكسات، واستجابات السياسة". ورقة عمل بحوث السياسات رقم ٧٩٩٠، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

ملاحظة: استجابات الاستثمار الخاص التراكمية بسبب صدمة موجبة في الاستثمار العام تستند إلى عينة تتألف من ثمانية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من الربع الأول من عام ١٩٩٨ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٦. تمثل الأعمدة القيم الوسيطة.

أيهان كوسي مدير، و**فرانزيسكا أونسورغ** كبير الاقتصاديين، و**ولي ساندي يي** اقتصادي، وجميعهم في الفريق المعني بآفاق التنمية بمكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية، البنك الدولي.

المراجع:

Kose, Ayhan, and others. 2017. "Weakness in Investment Growth: Causes, Implications, and Policy Responses." Policy Research Working Paper 7990, World Bank. Washington, DC.

عندما تصبح النقود غير قادرة على السفر

علاقات المراسلة المصرفية، التي تيسر التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي حول العالم، تتعرض للضغوط في بعض البلدان

أندرياس أدريانو

تعتمد أنغولا، وهي ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، على الواردات للحفاظ على نشاطها الاقتصادي. وهي من كبار مصدري النفط والألماس وخام الحديد، لكنها تستورد الأغذية، والأدوية، ومواد البناء والمركبات وقطع غيارها، والسلع الرأسمالية. غير أن كثيرا من القطاعات التي تعتمد على الواردات، مثل قطاع البناء، مهددة بالتوقف عن العمل لأن المستوردين غالبا ما يتعذر عليهم أداء المدفوعات للموردين الدوليين؟ ولكن لماذا؟ لأن أنغولا تعرضت لممارسات تخفيف المخاطر — وهو مصطلح يصف مشكلة متعددة الأوجه ومعقدة تتعرض لها الاقتصادات النامية الصغيرة، ولا تقتصر عليها، التي باتت روابطها مع الشبكة المالية العالمية مهددة بالخطر.

تخيل مثلا لو أن إحدى شركات الطيران الدولية مثل إير فرانس أو أمريكان إيرلاينز أو لوفتهانزا أو يونايتد توقفت فجأة عن خدمة بلد لا توجد فيه شركة طيران وطنية وتعتمد على هذه الشركات لربطها ببقية العالم. عندئذ سيعاني الناس والاقتصاد: فسوف تعمد الشركات التي لا تزال تشغل رحلات إلى هذا البلد إلى رفع أسعارها، مما يزيد من تكلفة الاستيراد والتصدير كما سترفع تكلفة السفر بالنسبة للمواطنين. وسيؤدي انخفاض عدد الرحلات المباشرة وارتفاع الأسعار إلى تثبيط السياحة.

وتسافر النقود حول العالم إلى حد ما بنفس الطريقة التي يسافر بها الناس، وعبر عدد من نفس المراكز في مختلف المدن. فالمسافر من لواندا في أنغولا إلى سان خوسيه في كوستاريكا يمكنه السفر جوا إلى أوروبا ثم إلى أحد مطارات الولايات المتحدة ثم إلى سان خوسيه (أو إلى ساو باولو ثم بنما سيتي ثم سان خوسيه). كذلك التحويل البرقي بين بلدين يمكن أن يتنقل حول العالم ويتوقف في عدد من المحطات، مسافرا عبر شبكات البنوك العالمية الكبيرة — مثل بنك أوف أمريكا ميريل لينش أو سيتي بنك أو دويتشه بنك أو ستاندرد تشارترد وغيرها الكثير.

الصورة: ISTOCK/LEOPATRIZ; ISTOCK/NY5444

وتحدث ممارسات تخفيف المخاطر عندما تتوقف البنوك العالمية عن توفير خدمات الدفع الدولية مثل التحويلات البرقية، وتسويات بطاقات الائتمان، وحتى العملة الأجنبية الصعبة إلى البنوك المحلية في بلد ما. وفي عالم نظم الدفع، يطلق على هذه الخدمات اسم المراسلة المصرفية. وبدونها، يفقد البنك وبالتالي عملاؤه، أي الأشخاص والشركات في ذلك البلد، إمكانية النفاذ إلى الشبكة المالية العالمية.

وفي ظل اقتصاد عالمي شديد التكامل، ليس من الصعب رؤية عواقب عدم قدرة النقود على السفر على البلدان النامية. ولنتخيل أن بلدا يعتمد بشدة على السياحة، كما في منطقة الكاريبي، وفجأة أصبحت الفنادق غير قادرة على تسوية مدفوعات نزلائها ببطاقات الائتمان، أو لم تتمكن شركات الطيران من سداد مدفوعات الوقود. في واقع الأمر، لا تزال بلدان الكاريبي من بين أكثر البلدان المتضررة من خسارة علاقات المراسلة المصرفية.

ووفقا لمسح أجرته رابطة البنوك الكاريبية في أوائل العام الجاري، تعرض ٢١ بنكا من بين ٢٣ بنكا في ١٢ بلدا لخسارة واحدة على الأقل في علاقات المراسلة المصرفية. وكانت ثمانية منها تعمل مع مزود واحد للخدمة. وتمكن أغلبها من إيجاد ترتيبات بديلة. كذلك فقدت بلدان في إفريقيا، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وجزر المحيط الهادئ بعض علاقات المراسلة المصرفية، كما في حالة البنك المركزي في بليز. وفي أنغولا، أدت قلة الدولارات الأمريكية المتاحة إلى إعاقة النشاط التجاري. وحتى اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل الفلبين والمكسيك تأثرت أيضا في نفس السياق. وخلص مسح للبلدان العربية إلى أن ٣٩٪ من البنوك البالغ عددها ٢١٦ بنكا تعرضت لتراجع «ملحوظ» في مقياس علاقات المراسلة المصرفية.

العوامل الدافعة

يتعين على البنوك بموجب القانون السعي لمنع أداء أي مدفوعات عابرة للحدود تبدو ذات طابع روتيني وتخفي من ورائها عائدات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وأعمال الفساد. وفي معظم البلدان، ولا سيما الولايات المتحدة، تكون اللوائح المتعلقة بتلك المتطلبات وإنفاذها أكثر صرامة، شأنها شأن إنفاذ العقوبات الاقتصادية والتجارية. والبنوك مطالبة باتباع منهج «أعرف عميلك». وقد يكون هيكل الامتثال اللازم مكلفا إلى درجة تضع حدا لربحية المراسلة المصرفية، التي تقدم خدمات منخفضة الهامش على نطاق واسع.

دعونا نتذكر الأيام التي تلت أحداث ١١ سبتمبر، عندما بلغ الأمر بإخضاع حتى الأطفال الرضع إلى التفتيش في المطارات؟ أو كيف أصبح خلع الحذاء ممارسة معتادة في المطارات الأمريكية بعد حادث «مفجر الحذاء»؟ وينطبق نفس الشيء إلى حد كبير على المدفوعات العالمية. فالبنوك مسؤولة عن جميع المعاملات الدولية التي تمر عبر شبكاتها المالية ويتعين عليها «تفتيش» المعاملات مع عملائها من البلدان التي تعتبر محفوفة بالمخاطر، وبالطبع وقف المعاملات المدرجة على «قائمة الممنوعين من السفر جوا». وهنا تصبح المخاطر المحيطة بالسمعة جسيمة، وقد تصل الغرامات إلى مليارات الدولارات. وقد صرح أحد خبراء مكافحة غسل الأموال في بنك أمريكي عالمي لمجلة التمويل والتنمية قائلا «إن الجزاءات والإضرار التي تلحق بالسمعة يمكن أن تكون رهيبة.» والمجموعة الكاملة من الظروف «تهيئ بيئة سامة في الصناعة المالية.»

وبالنسبة للبنوك، فإن الأمر يتعلق ببساطة بتحليل المخاطر مقابل العائدات في جانب واحد من خطوط عملها الكثيرة. ولكنه بالنسبة لواحد من صغار مصدري الزهور في بلد إفريقي غير ساحلي، قد يكون الفرق بين الاستمرار في العمل أو التوقف عنه. وتمثل تحويلات العاملين في الخارج ضحية محتملة أخرى. ورغم أن تكلفة إرسال هذه التحويلات مرتفعة بالفعل بالنسبة للفقراء، فإنها قد ترتفع أكثر إذا انخفض عدد مقدمي هذه الخدمة. وفي هذه الحالة،

ليس من الصعب رؤية العواقب على البلدان النامية في ظل اقتصاد عالمي شديد التكامل.

فإن الاتجاه ليس من البنوك العالمية إلى المحلية فقط. وقرر بنك ريبابلك، وهو من أكبر مؤسسات الكاريبي، الانسحاب من الأعمال المتعلقة بتحويل النقود وأغلق حسابات كبار مقدمي الخدمة العالميين مثل وسترن يونيون ومانيغرام. ويقول إيان دي سوزا، المدير التنفيذي بفرع بربادوس لمجلة التمويل والتنمية «لقد كانت هذه الشركات هي المفضلة لمواطني الشتات من بربادوس المقيمين في كندا والولايات المتحدة، وبالتالي قد يكون هناك بعض المتضررين».

ووفقا لقاعدة البيانات العالمية لأسعار التحويلات الصادرة عن البنك الدولي، فإن إرسال ٢٠٠ دولار إلى جامايكا يتكلف ٧,٤٪ من الولايات المتحدة و١٠,١٪ من كندا في المتوسط. ويتكلف إرسال نفس المبلغ من جنوب إفريقيا إلى أنغولا ما يصل إلى ٢٠٪. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه إذا انخفضت تكاليف التحويلات بمقدار ٥ نقاط مئوية في جميع الأرجاء، فإن المتلقين في الاقتصادات النامية سيحصلون على مبلغ إضافي قدره ١٦ مليار دولار كل عام.

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، ظلت المدفوعات العابرة للحدود مستقرة حتى الآن ولم يتأثر

النشاط الاقتصادي إلى حد كبير. غير أن جوانب الهشاشة المالية تفاقمت في عدد محدود من البلدان في ظل تركز تدفقاتها العابرة للحدود عبر عدد أقل من علاقات المراسلة المصرفية أو استمرارها من خلال الترتيبات البديلة. ومن شأن جوانب الهشاشة تلك أن تضعف آفاق النمو والاحتواء المالي على المدى الطويل عن طريق زيادة تكاليف الخدمات المالية والتأثير سلبا على تصنيفات البنوك.

وكان بنك بلين، وهو أكبر بنك في بلين، يعتمد على «بنك أوف أمريكا» بوصفه بنك المراسلة الوحيد الذي يتعامل معه منذ ٣٥ عاما. وفي عام ٢٠١٤، أنهى البنك الأمريكي هذه العلاقة بإرسال إخطار بمهلة ٦٠ يوما. وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية صرح فيليبو ألاريو، نائب المدير التنفيذي وكبير المسؤولين في إدارة المخاطر قائلا «إنهم لم يقدموا لنا أي سبب محدد؛ واكتفوا بالقول إن استراتيجيتهم لم تعد تتماشى مع ممارسة الأعمال معنا».

ويقول ألاريو إن معظم البنوك العالمية «لم تعد تهتم ببلين» ولكي يواصل بنكه العمل عليه أن «يتسم بالابتكار وأن يقوم بقدر هائل من أنشطة بناء الشبكات.» وهو ينفذ أعماله الآن من خلال بنوك صغيرة في بلدان أخرى، بعضهم أصغر من بنكه، ويستعين بمقدمي خدمة مختلفين للخدمات المختلفة. ويقول «إننا نسير الأمور ولكن ليس لدينا حل قوي طويل الأجل». ويعتقد ألاريو أن المشكلة تؤثر على الاقتصاد بأكمله، ويقول إن «حتى معسكرات التدريب العسكري الأمريكية والبريطانية تواجه متاعب في تلقي الأموال».

وتقول ستيفاني وولف، رئيسة القطاع المصرفي المعني بالمؤسسات المالية العالمية والقطاع العام لمجلة التمويل والتنمية إن الأمر بالنسبة لبنك أوف أمريكا يتوقف أساسا على الحجم. وبينما لم تدل بأي تعليقات بشأن حالات محددة، لكنها تقول إن منهج البنك إزاء الرقابة العالمية على المخاطر في مختلف المنتجات والبلاد أدى إلى تركيزه على العملاء ذوي إمكانات النمو الأكبر، وأضافت قائلة: «لن يكون كل عميل مناسبا لنا.» ولا تزال المراسلة المصرفية واحدة من الأعمال الرائدة في الممارسة المصرفية المؤسسية «وهي جذابة جدا من حيث الإيرادات وتنوع الحافظة.» وأضافت قائلة إنه تمت إضافة عملاء جدد، وإن البنك حتى يقدم السيولة بالعملة الصعبة في بلدان كثيرة، وهو أحد المجالات الأكثر مخاطرة في المراسلة المصرفية.

وهناك مزيج من العوامل يجعل من ممارسات تخفيف المخاطر مشكلة معقدة متمثلة في عدم الوضوح أو التعارض في التوقعات التنظيمية، وتكثيف جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضعف مستويات الامتثال في البنوك المراسلة، والبيئة المحفوفة بالمخاطر في بعض البلدان. ولدى البنوك قائمة طويلة من المعايير لتقييم مخاطر المعاملات المالية. والسمعة مهمة جدا. فعلى سبيل المثال، أوضح خبير مكافحة غسل الأموال المقيم في الولايات المتحدة أن أحد البنوك قد يرى أن العميل الكولومبي ينطوي على قدر أكبر من المخاطر من حيث المبدأ عن العميل الشيلي بسبب تاريخ كولومبيا مع عصابات المخدرات.

وتنطوي أعمال معينة على قدر أكبر من المخاطر عن غيرها، مثل كازينوهات القمار. وأوضح «أن الأعمال كثيفة التعامل النقدي تعتبر محفوفة بقدر أكبر من المخاطر مقارنة بالأعمال التي تعتمد بدرجة أكبر على معاملات الدفع الإلكترونية. والأعمال التي تتم بموجب عقود حكومية تنطوي على قدر أكبر من المخاطر مقارنة بتلك التي تتم مع القطاع الخاص. ومخاطر التعامل مع السياسي أكبر من المحامي، ومخاطر المحامي أكبر من مدير الأعمال.» ويثير الأشخاص الذين يطلق عليهم اسم المعرضون لمخاطر سياسية إنذارا بالخطر: وبالتالي يخضع الوزراء، والمشرعون، والمديرون التنفيذيون في الشركات العامة لفحص أكثر تعمقا وتواترا.

وقد عززت معظم البلدان من امتثالها لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بوضع المعايير والممارسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعمل على إنفاذها. ولكن عددا من هذه البلدان لم يمتثل إلا جزئيا فقط. وتكمن المشكلة عادة في التشريعات شديدة التراخي، بسبب الظروف السياسية أحيانا، وفي ضعف التنفيذ. فعندما يشارك كثير من السياسيين وأسرهم في الأعمال التجارية، لن يكون في مصلحتهم الموافقة على القواعد التنظيمية المحلية للأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية. وبالتالي فإن البنك الأجنبي قد يجد صعوبة أكبر في تفحص المعاملات بشكل سليم، مما قد يعرضه لإجراءات الإنفاذ الذي تفرضها الجهات التنظيمية. غير أن البعض قد يرى أن الضغط الدولي ربما يكون السبيل الوحيد لفرض التغيير في هذه الحالات.

إيجاد طرق بديلة

ماذا يصنع البنك الذي تعرض لممارسات تخفيف المخاطر؟ شأنه في ذلك شأن المسافر العنيد، سيلتمس رحلات طيران وطرقا بديلة. ففي أكثر البلدان تأثرا، وجدت البنوك طرقا لمواصلة العمل. ومن الحلول الممكنة في هذا الشأن ربط المعاملات بمعاملات بنك وسيط لا تزال لديه علاقات المراسلة المصرفية. فنجد أنغولا تواصل تحويل مسار المزيد من معاملاتها عبر جنوب إفريقيا والبرتغال. ولجأت بنوك بليز حتى إلى مقدمي خدمات من تركيا. ويمثل تنويع التعامل بالعملات الأجنبية مسارا آخر ممكنا في حالة نقص إحدى العملات.

مواصلة تحسين معايير البلدان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل عاملا حيويا لتوفير مستوى الثقة الذي تشترطه البنوك المراسلة.

غير أن الخبراء يحذرون من أنها لم تعد إلا مسألة وقت حتى تبدأ البنوك هذه العمليات مرة أخرى. ومن المرجح أن يسأل البنك العالمي بنكا برتغاليا عن المعاملات الأنغولية المشمولة في الأعمال المحلية. وليس من المستبعد أن يفقد البنك البرتغالي حسابات المراسلة المصرفية في نهاية المطاف.

والأهم من ذلك هو أن البحث عن الحلول قصيرة الأجل يمكن أن يؤدي إلى لجوء الشركات والبنوك إلى خطط غير تقليدية وإلى مقدمي خدمات ذوي سمعة غير جيدة لمواصلة النشاط. وقد يترتب على ذلك عواقب غير مقصودة تتمثل في توجيه المدفوعات نحو القنوات غير الرسمية.

ويتطلب حل هذا المشكلة على نحو قابل للاستمرار طويل الأجل اتخاذ إجراءات على عدة جبهات — تقوم بها مجموعة متنوعة من صناع السياسات في البلدان والمؤسسات الدولية، وكذلك في القطاع الخاص. وبوجه عام، من الضروري أن يعمل البنك الذي يتعرض لممارسات تخفيف المخاطر على تعزيز قدراته على إدارة المخاطر، والإعلان عما يحرزه من تقدم في هذا الشأن، لكي يتمكن من بناء الثقة مع البنوك الدولية. وإن لم يكن تحقيق هذه القدرات ممكنا على مستوى البنك المنفرد، فقد يقتضي الأمر توحيد مسار المعاملات وإلغاء بعض خطوط الأعمال ذات المخاطر العالية حتى يمكن التصدي لمخاوف البنوك المراسلة بشأن إدارة المخاطر. وجاري حاليا تحقيق بعض التقدم في هذا الخصوص بالفعل. فزيادة الوعي بمدى تعقيد المشكلة وخطورتها تمثل خطوة أولى على الطريق الصحيح وهي ليست بالخطوة الصغيرة. ويتذكر السيد ألاريو، المسؤول ببنك بلين، أنه عندما أثار بنكه هذه المسألة لأول مرة مع السلطات الأمريكية والمؤسسات الدولية «كان اللوم يوجه إلينا من جميع الجهات».

وقد تحققت تحسنات كبيرة نتيجة لأنشطة الضغط والإجراءات المشتركة التي مارستها البلدان إلى جانب ازدياد البحوث التي تجريها المؤسسات الدولية. ويمثل توضيح توقعات مختلف الهيئات التنظيمية خطوة مهمة في هذا الصدد. والمبادئ التوجيهية التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية في أغسطس الماضي بهدف تنسيق التوقعات بين العديد من الجهات التنظيمية في الحكومة الأمريكية تمثل معلما رئيسيا في هذا الاتجاه. وتوضح هذه المبادئ التوجيهية أنه لا توجد توقعات بعدم التسامح المطلق وأن هناك غرامات كثيرة فرضت في حالات اشتملت على مخالفات متعمدة.

وتشمل التدابير المقترحة لعلاج المشكلة خفض تكاليف الامتثال من خلال المبادرات القطاعية (بإمكان التكنولوجيا مساعدة البنوك على معرفة عملائهم بشكل أفضل وتوفير قنوات بديلة لإجراء تحويلات العاملين). وتمثل مواصلة تحسين معايير البلدان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عاملا حيويا لتوفير مستوى الثقة الذي تشترطه البنوك المراسلة.

وتعمل البنوك بنشاط كذلك. فقد أنشأ بنك ستاندرد تشارترد، وهو بنك بريطاني منتشر في آسيا، برنامجا تدريبيا بشأن المراسلة المصرفية لمساعدة عملائه والبنوك المحلية وعملاء عملائه على الامتثال للقواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينفذ هذا البرنامج في ٢٣ بلدا.

وعملت المكسيك أيضا على العديد من الجبهات، وهي من اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية التي تأثرت بفقدان علاقات المراسلة المصرفية. ففي بعض البلدان، تحظر قوانين الخصوصية فروع نفس البنك العالمي من تبادل معلومات عن مدى تقبل العملاء للمخاطر. وقامت المكسيك بتعديل إطارها القانوني لتيسير تبادل المعلومات عبر الحدود. ووضعت نظاما محليا للدفع بالدولار الأمريكي وتستخدم علاقات المراسلة المصرفية للبنك المركزي لتيسير التحويلات.

وفي مجال النقل الجوي، كانت الإجراءات الأمنية الأكثر صرامة تعني عادة تضحيات فردية محدودة مقابل زيادة السلامة العامة. ويمكن القول بالمثل إنه من خلال القضاء على الجرائم المالية تحقق القواعد التنظيمية الدولية الأكثر صرامة نتائج طيبة للعالم أيضا. والمشكلة تكمن في أن هذه القواعد التنظيمية قد تؤثر أيضا على الأشخاص الموثوقين والأعمال المشروعة، وليس فقط على المشبوهين والأنشطة المشبوهة. وقد تعرضت النقود السليمة مؤخرا لصعوبات في السفر، وكذلك الأمر مع الأسوياء من الناس، وهو أمر لا ينبغي أن يحدث. FD

أندرياس أدريانو مسؤول أول اتصالات في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.

تحفيز الإصلاحات

تشكل إصلاحات دعم الطاقة تحديا، ولكن كثير من البلدان يحقق تقدما على هذا الصعيد

دعم الطاقة عبارة عن تدابير على صعيد السياسات تهدف إلى تخفيض تكلفة استهلاك الطاقة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ هذا الدعم ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو نحو ٥,٣ تريليون دولار. وللدعم كثير من الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية، بينما يعود بالنفع في المقام الأول على أغنى الأسر. وبرغم ذلك، ثبتت صعوبة تخفيض دعم الطاقة أو إلغائه. ولكن ربما أدت بضعة عوامل في السنوات الأخيرة إلى تحويل كفة الميزان لتمنح حافزا على الإصلاح، وهي تراجع النمو منذ الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار الطاقة منذ حدوث تراجع حاد في منتصف عام ٢٠١٤، والتعهدات بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة التي وقعتها ١٩٠ بلدا كجزء من اتفاق باريس في ديسمبر ٢٠١٥.

وفي الواقع، قام ٣٢ بلدا على الأقل بإصلاح الدعم بشكل فعال منذ منتصف عام ٢٠١٤، أكثر من نصفها بلدان مصدرة للنفط كان عليها تعويض انخفاض الإيرادات النفطية. وواجهت غالبية هذه البلدان المصدرة للنفط عجزا ماليا أكبر بكثير من البلدان المستوردة للنفط. وكانت الشواغل البيئية محركا آخر في بعض البلدان—وهي تلك التي فرضت ضريبة على الكربون، أو رفعت أسعار ضريبة الكربون بالإضافة إلى النظم القائمة، أو أعلنت عن نظمها الخاصة لتداول حصص الانبعاثات. واستفادت الإصلاحات الأخيرة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، مما يزيد من احتمالية نجاحها.

ويرتكز النجاح في إصلاح دعم الطاقة على ستة عناصر رئيسية وفقا لبحوث صندوق النقد الدولي، والتي تم إدراجها ضمن تصميم كثير من الإصلاحات في الآونة الأخيرة وهي: وضع خطة شاملة ذات أهداف واضحة طويلة المدى، وشفافية التواصل مع الأطراف المعنية، وزيادات تدريجية في الأسعار، وزيادة كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة، وتدابير لحماية الفقراء، وآليات تسعير مجردة من الاعتبارات السياسية.

وإضافة إلى ذلك، فإن إصلاحات دعم الطاقة المدفوعة باعتبارات طويلة المدى، مثل معالجة الشواغل البيئية أو الحد من الاعتماد على النفط، من المرجح أن تستمر لفترة أطول من تلك المدفوعة بعوامل قصيرة المدى، مثل عجز الموازنة الناتج عن انخفاض إيرادات النفط. FD

ما الأسباب وراء أهمية إصلاح دعم الطاقة؟

تصحيح أسعار الطاقة من شأنه:

الحد من انبعاثات الكربون العالمية بنسبة

٢٤٪

الحد من الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء بالوقود الأحفوري بنسبة

٥٧٪

توليد **٣,٥٪** من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بحيث يمكن للبلدان خفض الضرائب التي تفتقر للكفاءة أو التوسع في الإنفاق العام على الاحتياجات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك

الحد من **عدم المساواة في توزيع الدخل**، حيث إن الدعم يعود بالنفع إلى حد كبير على الأغنياء

ما هو الوقت المناسب؟

الآن!

إن الهبوط الحاد في الأسعار الدولية للطاقة منذ منتصف عام ٢٠١٤ يتيح فرصة للبلدان المستوردة للطاقة لإلغاء الدعم، ويفرض ضغوطا على البلدان المصدرة للطاقة لإصلاح نظم الدعم

فرصة مواتية

انخفاض أسعار الوقود يفتح الباب أمام إصلاح الدعم.

(دولار للبرميل)

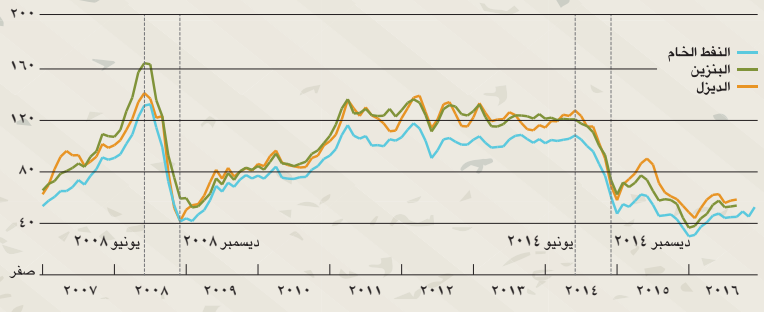

قدم أكثر من **١٩٠** بلدا تعهدات بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في عام ٢٠١٥—مما وفر زخما إضافيا للتغيير

ما هي أنواع الإصلاحات الجاري تنفيذها؟

رفع الأسعار التي تحددها الحكومة (أنغولا ومصر وأوكرانيا)

تحرير أسعار الطاقة أو اعتماد آلية للتسعير التلقائي (الهند ومدغشقر والإمارات العربية المتحدة)

استحداث نظام لتداول حصص الانبعاثات، أو الضرائب على الكربون، أو زيادة أسعار الكربون (المكسيك والبرتغال وجنوب إفريقيا)

أين تجري الإصلاحات حاليا؟

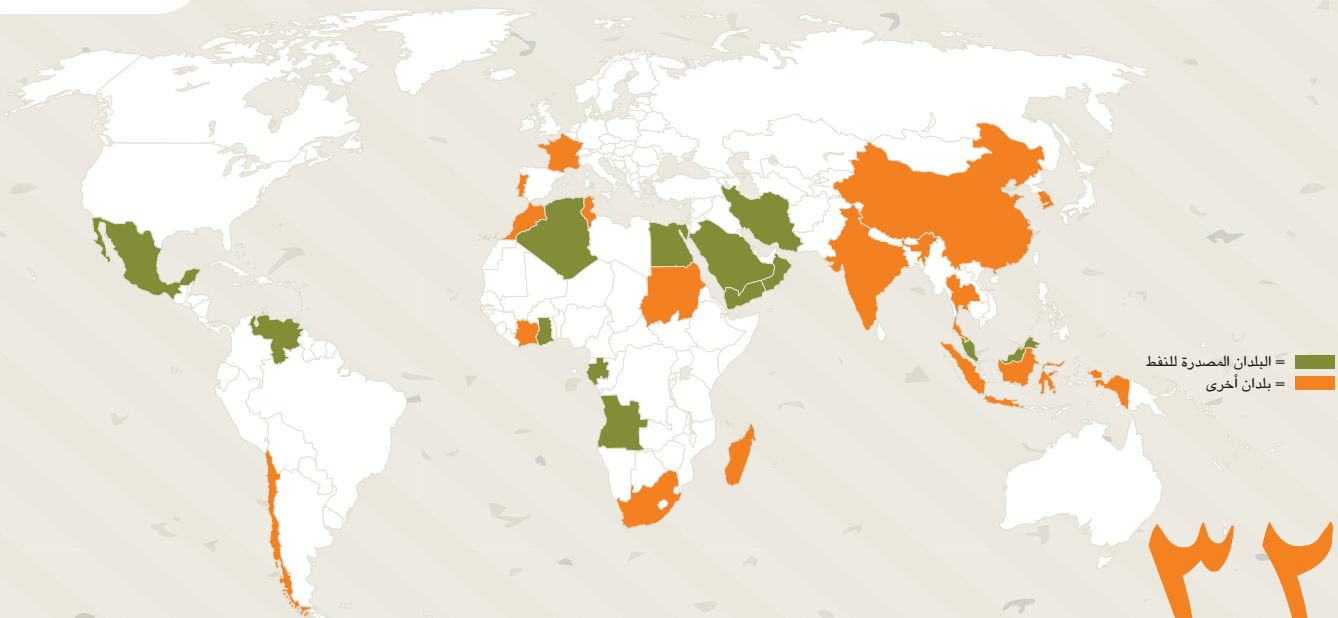

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/NNNNAE; ISTOCK/CHOKKICX; ISTOCK/ILYALIREN

٣٢

بلدا بدأ في إصلاح نظم الدعم منذ منتصف عام ٢٠١٤ من خلال رفع أسعار الطاقة:

الجزائر وأنغولا والبحرين وشيلي والصين وكوت ديفوار ومصر وفرنسا والغابون وغانا والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وكازاخستان وكوريا والكويت ومدغشقر وماليزيا والمكسيك والمغرب وعُمان والبرتغال وقطر والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والسودان وتايلند وتونس والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا واليمن

أكثر من نصف هذه البلدان (١٧) البالغ عددها ٣٢ بلدا هي بلدان مصدرة للنفط

من إعداد **ماريا يوفانوفيتش** بناء على بحث قامت به كل من أميرة أساماواه، وأمينة حيندار، وباوبينغ شانغ من إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي. ولمزيد من المعلومات عن عمل الصندوق المتعلق بإصلاح دعم الطاقة يرجى زيارة موقع الصندوق الإلكتروني ***imf.org/subsidies***.

ليس من السهل تنفيذ إصلاحات اقتصادية مؤثرة وطويلة الأمد. وغالبا ما تظهر ثمار الإصلاح بعد سنوات، بينما يكون الشعور بالمشقة المصاحبة فوريا. وفي هذه السلسلة الجديدة بعنوان "في خندق العمل"، يصف صناع السياسات ما يواجهونه من تحديات وهم يخوضون مسيرة الإصلاح بهدف تعزيز النمو ورفع الإنتاجية وتوفير المزيد من الوظائف.

الصورة: PETER ANDREWS/REUTERS/NEWSCOM

فرصة سانحة

ليزيك بالسيروفيتش يوضح أهمية التحرك السريع عندما يكون المواطنون مستعدين لتقبل التغيير.

ليزيك بالسيروفيتش، مصمم تجربة التحول البولندي إلى اقتصاد السوق الحرة، بدأ في سبعينات القرن الماضي دراسة سبل إصلاح النظام البولندي الذي كان يتبع النمط السوفييتي آنذاك. وقد عين لاحقا مستشارا لحركة التضامن التي نظمتها النقابات العمالية. ولمدة عامين متتالين بدءا من ١٩٨٩، شغل منصب وزير المالية ونائب رئيس الوزراء تحت قيادة تاديوس مازوفيتسكي الذي ترأس أول حكومة غير شيوعية في أوروبا الشرقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وشغل بالسيروفيتش تلك المناصب مجددا خلال الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٠، وعمل رئيسا للبنك المركزي من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧. وبالسيروفيتش حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية التخطيط والإحصاء المركزية في وارسو (التي تعرف حاليا باسم كلية وارسو للاقتصاد) حيث يعمل بالتدريس حتى الآن.

وفي هذه المقابلة مع كريس ويليش من مجلة التمويل والتنمية، يتذكر بالسيروفيتش الصعوبات التي واجهته في المرة الأولى التي تولى فيها منصب وزير المالية، ويحكي كيف أنه حاول التغلب على العقبات من خلال استغلال حيز محدود من "السياسات الاستثنائية".

التمويل والتنمية: في سبعينات القرن الماضي، جمعت فريقا من خبراء الاقتصاد لدراسة سبل إصلاح النظام الاشتراكي القائم. وقلت إن هذا العمل كان بمثابة هواية لأن آفاق الإصلاح بدت محدودة حينها. ثم تم تطبيق الأحكام العرفية في ديسمبر ١٩٨١. وماذا حدث بعد ذلك؟

بالسيروفيتش: عقب تطبيق الأحكام العرفية، لم يكن هناك أي أمل في تنفيذ إصلاحات كبرى. ... ولكننا استمررنا في العمل، ولكن دون أي قيود في هذه المرة. فقد درسنا الخصخصة والتحرير الاقتصادي وإصلاحات المالية العامة وغيرها. ... ولم نكن نفترض بالطبع أن هذا الجهد سيؤتي ثماره خلال حياتنا.

التمويل والتنمية: عُقدت فيما بعد ما عرف بمحادثات الطاولة المستديرة بين حركة التضامن والحكومة الشيوعية، وأجريت انتخابات لاحقا أفرزت حكومة جديدة بقيادة مازوفيتسكي. وقلت وقتها إنك تقبل العمل ضمن هذه الحكومة، ولكن بشروط معينة. ماذا كانت تلك الشروط؟

بالسيروفيتش: أولا، أن يكون الإصلاح الاقتصادي واسع النطاق وسريعا وعميقا. وثانيا، أن أدخل الحكومة أنا ومجموعة من الأفراد، أي كفريق. وثالثا، أن أترأس بصفتي نائب رئيس الوزراء اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء بوصفها أداة تنسيق بين جميع الوزارات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، قبلت منصب وزير المالية. ورابعا، أن يؤخذ برأيي فيمن يتولى الوزارات الاقتصادية.

التمويل والتنمية: وماذا كان تقييمك للوضع الاقتصادي؟

بالسيروفيتش: كان الوضع مزريا، وكان الناتج في تناقص مستمر. وكان البلد يعاني من حالة من التضخم المفرط. وكان الدين الأجنبي ضخما للغاية. ولكنني لم أدرك إلا بعد تولي المنصب أن الوضع كان أسوأ من ذلك لأنني اكتشفت وجود ديون محلية خفية.

التمويل والتنمية: كيف اخترت استراتيجيتك؟

بالسيروفيتش: في البداية كنا نعلم أن أي بلد يعاني من تضخم مفرط يتعين عليه الإسراع في تقليص معدل طباعة النقود. وثانيا، كنا نعلم من واقع دراستنا للإصلاحات السابقة في ظل النظم الاشتراكية وفي بعض البلدان الأخرى أيضا—ولكن في النظم الاشتراكية خصوصا—أن الجرعة الأولى من التغييرات يجب أن تكون ضخمة للغاية وسريعة للغاية. [وكنا نعلم أيضا] أن التغييرات ينبغي ألا يتم تنفيذها على نحو متسلسل. فالتغييرات الكبرى يجب أن تبدأ جميعها في الوقت نفسه كمجموعة.

التمويل والتنمية: لماذا كان ذلك مهما للغاية؟

بالسيروفيتش: تعقب التطورات المفاجئة كالتي شهدتها بولندا عام ١٩٨٩ فترة قصيرة أسميها فترة "السياسات الاستثنائية"، ويمكن أن تسميها فرصة إذا شئت، يكون فيها الناس أكثر استعدادا لقبول التغييرات العميقة. وكان الاستغلال الأمثل لهذه المنحة التاريخية هو أن نتحرك

بسرعة كبيرة على عدة جبهات ... وهو ما حدث في بولندا. فقد قمنا بتحقيق استقرار اقتصادي سريع للغاية وتحرير اقتصادي واسع النطاق تضمن القضاء على جميع التكتلات الاحتكارية المحلية. ...

التمويل والتنمية: ماذا كان التحدي الأكثر إلحاحا الذي واجهته في المرة الأولى التي توليت فيها منصبك؟

بالسيروفيتش: كانت المشكلة الأساسية تكمن في وقف التضخم المفرط. وكان ذلك سهلا من الناحية الفنية. فقد كان علينا الإبطاء في طباعة النقود، لذلك كان تحديا ماليا في الجزء الأكبر منه. وفي الوقت نفسه، طبقنا مفهوم استقلالية البنك المركزي.

التمويل والتنمية: ماذا عن العملة؟ لم تكن قابلة للتحويل في هذا الوقت، وكانت حركة صرف الدولار الأمريكي نشطة في السوق السوداء.

بالسيروفيتش: يتمثل أحد أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في توحيد سعر الصرف والسماح بتحويل العملة، وكان ذلك ثورة في حد ذاته نظرا لأن المواطنين أصبح لهم الحق في استيراد السلع بموجب القانون. وساهم ذلك في تعزيز المنافسة في جانب العرض.

التمويل والتنمية: كيف اخترت نظام العملة؟

بالسيروفيتش: فضلنا تطبيق نظام سعر صرف ثابت لبعض الوقت، وكان تحديد سعر الصرف أمرا صعبا للغاية. وكان لصندوق النقد الدولي رأي في هذا الصدد وقد أخذت به آنذاك، وهو أن بولندا تحتاج إلى ركيزة اسمية لوقف التضخم المفرط. وقد كان من الصعب للغاية تحديد المستوى الذي ينبغي تثبيت قيمة الزلوتي البولندي عنده—أي سعر الصرف. ولكن كان علينا أخذ القرار.

التمويل والتنمية: كنت جديدا على المعترك السياسي. ماذا كان رأيك في هذا التحول؟

بالسيروفيتش: لم أدخل المجال السياسي من أجل السياسة. فقد طُلب مني تنفيذ مهمة معينة. وكانت لهذه المهمة أهمية تاريخية. ولم نكن في حاجة إلى قدر كبير من التواصل والإقناع الشعبي نظرا لأننا كنا نحظى بأغلبية برلمانية—أي حركة التضامن—وكان إرجاء التغيير لتقديم تفسيرات عديدة مجرد إهدار لوقت ثمين للغاية. لذلك كان تنفيذ الإصلاحات سهلا للغاية من الناحية السياسية.

التمويل والتنمية: فقد مليون شخص وظائفهم. هل كنت قلقا بشأن التكلفة السياسية؟

بالسيروفيتش: هذه مجرد أسطورة متداولة، فأولا يربط الناس التكلفة الاجتماعية بالإصلاحات، بينما يؤدي إرجاء الإصلاحات إلى تكلفة اجتماعية أكبر. ... وثانيا، فيما يتعلق بالبطالة، يجب أن تتذكر أن نسبة كبيرة من البطالة المقنعة كانت موجودة في المؤسسات الاشتراكية. وجزء من هذه البطالة المقنعة تحول إلى بطالة سافرة. وثالثا، كان قانون إعانة البطالة ضعيفا للغاية في البداية.

التمويل والتنمية: ما الإنجاز الأهم الذي تحقق من الإصلاحات التي شهدتها بولندا؟

بالسيروفيتش: تخلفت بولندا اقتصاديا عن ركب البلدان الغربية خلال الثلاثمائة عام الأخيرة، وكانت الفجوة تتزايد لا سيما عقب الحرب العالمية الثانية. ولم تبدأ بولندا في اللحاق بالركب إلا بفضل الإصلاحات السوقية التي تم تنفيذها عقب ١٩٨٩. وقد أحرزنا تقدما كبيرا من حوالي ٣٠٪ من نصيب الفرد من الدخل في ألمانيا في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٦٠٪. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ بولندا خلال الثلاثمائة عام الأخيرة التي شهد فيها البلد تقاربا سريعا مع الغرب.

التمويل والتنمية: هل كنت قلقا من أن يربط الناخبون بين الإصلاحات والضغوط الاقتصادية؟

بالسيروفيتش: خلال العامين الأوليين، لم نشهد أي احتجاجات اجتماعية حادة، وكانت هناك احتجاجات سياسية طفيفة. وبمرور الوقت، وكما هو الحال في أي بلد، كان هناك بعض السياسيين الذين حاولوا كسب رأسمال سياسي من انتقاد ما أسموه بالإصلاحات الاقتصادية الصارمة أو غير الإنسانية.

التمويل والتنمية: هل ثمة إجراءات لم تتخذها وكنت تتمنى تنفيذها؟

بالسيروفيتش: لو تسنت لي الفرصة للعمل مع مزيد من الأشخاص، لأجريت مزيدا من التغييرات في النظام الاجتماعي المتوارث، إلى جانب إصلاح نظام معاشات التقاعد ونظام الرعاية الصحية.

التمويل والتنمية: هل تمثل تجربتك أهمية بالنسبة لصناع السياسات في البلدان الأخرى في الوقت الحالي؟

بالسيروفيتش: توجد اقتصادات شبه اشتراكية عديدة تسيطر عليها الدولة. ... والأوضاع في هذه البلدان مماثلة إلى حد ما للوضع الذي ساد بولندا وغيرها من البلدان الاشتراكية عام ١٩٨٩.

التمويل والتنمية: عندما تتذكر هذه الحقبة، كيف ترى الدور الذي اضطلعت به؟

بالسيروفيتش: حتى في بداية عام ١٩٨٩، لم أكن أحلم أن بولندا ستكون حرة وأنني سأضطلع بدور في هذا التحول. ولم يكن ذلك سهلا على الإطلاق، ولكن إذا تجاوز الواقع حدود أحلامك فلا تستطيع أن تشتكي بالطبع. FD

ما وراء عناوين الأخبار

الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء لها آثار كبيرة على البلدان الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء.

خيسوس غونزاليس-غارسيا ومونتفورت ملاتشيلا

تصدرت الهجرة الدولية عناوين الأخبار خلال السنوات القليلة الماضية: فالارتفاع الحاد في أعداد اللاجئين إلى أوروبا، ولا سيما من الشرق الأوسط وإفريقيا، أدى إلى أزمة اللاجئين الحالية. وأعقب ذلك ظهور موجة احتجاجات في العديد من البلدان، بما فيها إفريقيا جنوب الصحراء.

وعادة ما تستضيف الاقتصادات النامية عددا أكبر من المهاجرين كنسبة من سكانها مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وتتصدر أزمة اللاجئين عناوين الأخبار، ولكن الهجرة الأطول أجلا داخل وخارج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادات القارة.

ففي عام ٢٠١٣، بلغ عدد مواطني إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعيشون خارج بلدانهم حوالي ٢٠ مليون نسمة، أي ضعف العدد في عام ١٩٩٠—منهم ١٣ مليون نسمة هاجروا إلى بلدان داخل المنطقة (انظر الرسم البياني ١).

ويتضح من الطفرة الديمغرافية في عدد السكان في سن العمل في إفريقيا جنوب الصحراء—وهي الفئة التي ينتمي إليها المهاجرون عادة—أن هذا الاتجاه سيستمر لعقود قادمة. وتبلغ نسبة الهجرة (أي عدد المهاجرين كنسبة من السكان) في إفريقيا جنوب الصحراء حاليا ٢٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببقية اقتصادات العالم النامي التي يعيش ٣٪ من سكانها في الخارج، ولكن هذه النسبة تتسق مع النمو السريع في عدد سكان المنطقة ككل—من حوالي ٤٨٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥.

إلى أين يذهبون؟

معظم الهجرة تكون داخل المنطقة (انظر الرسم البياني ٢). فالأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية عادة ما يبحثون عن فرصة في البلدان الأغنى المجاورة.

ولكن لماذا يهاجر الأفارقة بأعداد أكبر إلى بلدان إفريقية أخرى وبأعداد أقل إلى البلدان الأغنى؟ أحد الأسباب له بعد اقتصادي. فالفقراء لا يمكنهم تحمل ثمن تذكرة الطيران إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يمكنهم استقلال

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ROUTES

حافلة أو شاحنة، والحدود داخل إفريقيا مليئة بالثغرات. والتقارب الثقافي واللغوي له دور أيضا في هذا الصدد.

الهجرة القسرية

تراجعت أعداد اللاجئين الأفارقة—أي الأشخاص الذين يهربون من الحرب أو الاضطهاد—تراجعا حادا منذ عام ١٩٩٠، سواء داخل المنطقة أو خارجها. وقد شكل اللاجئون نصف عدد المهاجرين في عام ١٩٩٠، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٣ بفضل تراجع الصراعات واسعة النطاق في المنطقة (انظر الرسم البياني ٣).

وتوجد خمسة بلدان متأثرة بالصراعات تمثل المصدر الرئيسي للاجئين داخل إفريقيا: جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجنوب السودان. فقد هاجر اللاجئون الصوماليون إلى كينيا وإثيوبيا، وهاجر اللاجئون السودانيون إلى تشاد، بينما تم تهجير الجزء الأكبر من أهالي جنوب السودان داخل بلدهم وهاجر بعضهم إلى أوغندا. وتستضيف إفريقيا جنوب الصحراء أكبر معسكرات للاجئين على مستوى العالم، وتتحمل البلدان المضيفة تكلفة مالية ضخمة تبلغ ١٪ إلى ٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي.

وقد تؤدي الهجرة القسرية والهجرة لأسباب اقتصادية إلى انقسامات ونزاعات. فقد تصعب إدارة تكلفة استضافة اللاجئين والاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من المهاجرين الباحثين عن وظائف وخدمات وفرص.

وتزداد الهجرة إلى بقية بلدان العالم بمعدل أسرع مقارنة بالهجرة داخل المنطقة. فحوالي ٦,٦ مليون مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء ـ ثلث العدد الإجمالي—عاشوا خارج المنطقة في عام ٢٠١٣، أي أكثر من ضعف العدد في عام ١٩٩٠. وقد اختلف التكوين اختلافا ملحوظا: ففي عام ١٩٩٠، انتقل حوالي ٤٠٪ لأسباب اقتصادية، وزادت هذه النسبة في عام ٢٠١٣ إلى ٩٠٪، ولكن نسبة الهجرة العالمية في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأقل على الإطلاق على مستوى العالم، حيث تبلغ ٠,٧٪ من مجموع سكان المنطقة. وترتفع هذه النسبة بمقدار سبعة أضعاف تقريبا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأربعة أضعاف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لماذا الهجرة؟

الهجرة داخل إفريقيا تعود في معظمها إلى أسباب ترتبط بالقرب الجغرافي، وفروق الدخل، والحروب في البلدان الأم، إلى جانب الروابط الثقافية والعوامل البيئية مثل الجفاف أو الفيضانات. وتعتبر كوت ديفوار وجنوب إفريقيا من بين البلدان المتلقية لأكبر عدد من المهاجرين داخل المنطقة.

أما الهجرة إلى بقية بلدان العالم، فترتبط في الأساس بالبحث عن الفرص الاقتصادية، وتكون الاقتصادات المتقدمة هي المقصد الأساسي في هذه الحالة. ويعيش حوالي ٨٥٪ من شتات إفريقيا جنوب الصحراء في بلدان تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي—فرنسا والمملكة المتحدة، وتستضيف الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥٠٪ من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

وتمثل تحويلات العاملين في الخارج المنفعة الأهم على الإطلاق بالنسبة للبلدان الأم. فقد ارتفعت التدفقات النقدية الوافدة من المغتربين ارتفاعا سريعا، وتمثل في الوقت الحالي

الرسم البياني ١

المهاجرون

تتزايد نسبة مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء الذين يهاجرون إلى خارج المنطقة—ولكنهم لا يزالون أقلية.

(أعداد المهاجرين، بالمليون شخص)

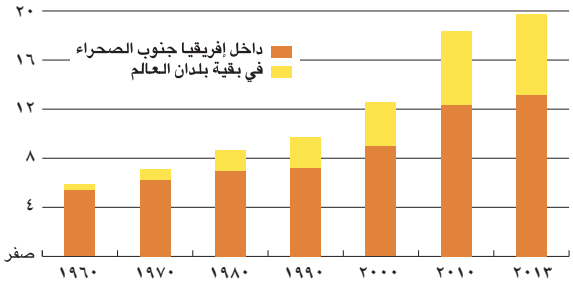

المصدر: قاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٢

القرب الجغرافي

تستضيف كوت ديفوار وجنوب إفريقيا معظم مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

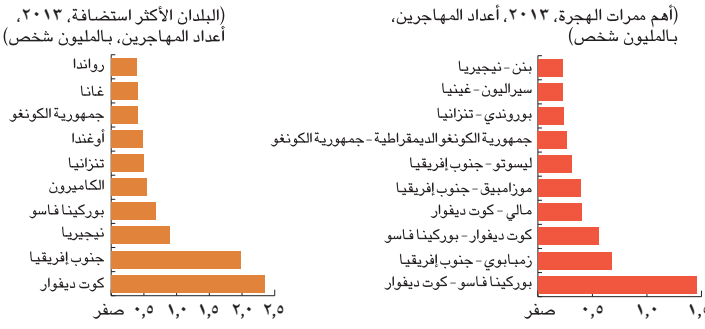

المصدر: قاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٣

الباحثون عن وظائف

تراجع عدد اللاجئين كنسبة من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء داخل المنطقة مقارنة بربع قرن مضى.

(أعداد المهاجرين، بالمليون شخص)

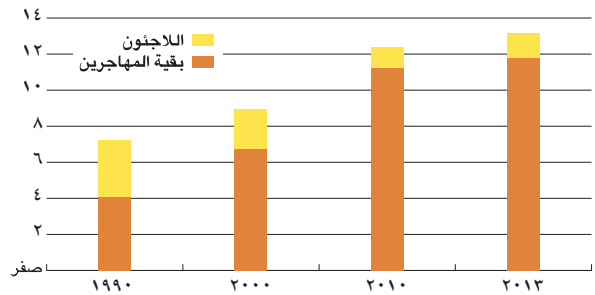

المصادر: قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٤

مطلوب مساعدة

في ظل التراجع المستمر في عدد السكان في سن العمل في بقية بلدان العالم، من شأن إفريقيا جنوب الصحراء توفير العمالة من خلال الهجرة.

(التغيرات التراكمية خلال فترات مكونة من خمس سنوات، بالملايين)

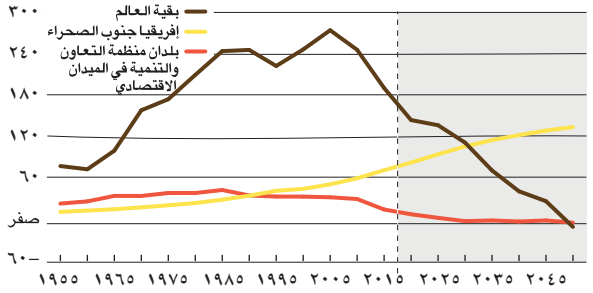

المصدر: التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة.
ملحوظة المنطقة المظللة تمثل توقعات.

أحد أكبر مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للاقتصادات النامية، حيث شكلت ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وقد تجاوزت هذه التحويلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتحول إلى أكبر مصدر للعملة الأجنبية بالنسبة للاقتصادات النامية، وهو ما يعود جزئيا إلى التراجع الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعادة ما تكون تحويلات العاملين في الخارج أكثر صمودا خلال فترات التراجع الاقتصادي مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية. فعقب الأزمة المالية العالمية، تراجعت التحويلات تراجعا طفيفا في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، وتعافت في عام ٢٠١١، وارتفعت منذ ذلك الحين.

ولتحويلات العاملين في الخارج دور اقتصادي كلي مهم في إفريقيا جنوب الصحراء. فهي أحد مصادر النقد الأجنبي والدخل، حيث تسهم بما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في غامبيا وليسوتو وليبريا، وهي مصدر مكمل لدخل الأسر الفقيرة التي يمكنها ادخار جزء من هذه التحويلات لاستثمارها في رأس المال البشري والمادي مما يزيد الإنتاجية والنمو بمرور الوقت. وتساعد التحويلات أيضا في الحد من آثار الصدمات الاقتصادية الكلية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والصراعات.

ولكن الهجرة تؤثر تأثيرا سلبيا على البلد الأم. فهجرة العقول التي تعقب هجرة العمالة الماهرة والمؤهلة يحد من القدرة الإنتاجية والنمو في الأجل الطويل.

تطور العوامل الديمغرافية

سيسهم التحول الديمغرافي داخل المنطقة في تشكيل أنماط الهجرة المستقبلية. فسوف يستمر عدد سكان المنطقة في الازدياد—من حوالي ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ملياري نسمة في عام ٢٠٥٠ —كما سيزداد عدد السكان في سن العمل الذين يمثلون عادة مصدر المهاجرين بمعدل أسرع—من حوالي ٤٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٣ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠ (انظر الرسم البياني ٤). ويعكس ذلك استمرار النمو السكاني في المنطقة—حيث ارتفع مجموع عدد السكان بمقدار أربعة أضعاف منذ ستينات القرن الماضي—كما يعكس تراجع معدل الخصوبة وانخفاض معدل وفيات الرضع إلى نصف مستواه في عام ٢٠٠٠.

ومن المرجح أن تتزايد أعداد المهاجرين نتيجة هذه الاتجاهات الديمغرافية واستمرار فجوات الدخل الضخمة بين اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء والاقتصادات المتقدمة. إذ يُتوقع أن ترتفع نسبة مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء إلى مجموع السكان في بلدانهم المضيفة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ستة أضعاف، من حوالي ٠,٤٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠—بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين من المنطقة وتباطؤ النمو السكاني المتوقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

سياسات أفضل

يمكن للعمال المهاجرين مساعدة البلدان المضيفة على النمو، لا سيما البلدان التي ترتفع فيها أعداد المسنين بمعدلات سريعة (راجع دراسة Jaumotte, Koloskova, and Saxena 2016). وهم يمثلون مصدرا لإيرادات ضريبية ومساهمات اجتماعية إضافية في البلدان المضيفة لاستخدامها في دعم العاملين المتقاعدين. وسوف تسهم تحويلات العاملين في الخارج باستمرار في تحسين الظروف المعيشية للأقارب والحد من الفقر وتوفير مصدر ثابت للنقد الأجنبي.

ونظرا لأن أعداد المهاجرين داخل إفريقيا جنوب الصحراء وخارجها ستستمر في الارتفاع على الأرجح خلال العقود القادمة، يجب على البلدان تصميم سياسات من شأنها مساعدة العمال المهاجرين على التكيف اجتماعيا واقتصاديا في الاقتصادات المضيفة بما يعود بالمنفعة على الجميع.

ويستلزم النمو السكاني تطبيق سياسات من شأنها توفير وظائف في البلدان الأم. وفي البلدان المستضيفة للمهاجرين، يفترض أن تؤدي زيادة حجم القوى العاملة إلى تعويض ارتفاع أعداد المسنين وتراجع عدد السكان المحليين، مما سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والضرائب في الأجل الطويل. ومن المفترض أن تسهم زيادة النمو والضرائب في التخفيف من حدة الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن القلق بشأن إحلال العمالة المحلية والتكلفة المالية، كما سيساعد زيادة الدعم الدولي المقدم إلى البلدان المستضيفة للاجئين في الحد من التكلفة المالية وما يرتبط بها من تكلفة اجتماعية. FD

خيسوس غونزاليس-غارسيا يشغل منصب اقتصادي أول في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، و**مونتفورت ملاتشيلا** يشغل منصب ممثل مقيم أول لصندوق النقد الدولي في جنوب إفريقيا.

المراجع:

Gonzalez-Garcia, Jesus, and others. 2016. "Sub-Saharan African Migration: Patterns and Spillovers." IMF Spillover Note 9, International Monetary Fund, Washington, DC.

Jaumotte, Florence, Ksenia Koloskova, and Sweta Saxena. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." Spillover Note 8, International Monetary Fund, Washington, DC.

من الجوع إلى البدانة

البدانة وداء السكري يهددان اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن السياسات الصحيحة يمكن أن تكون مفيدة

إدواردو غوميز

إن آفاق الأسواق الصاعدة تبدو جيدة، ولكن أمراض البلدان الغنية مثل البدانة وداء السكري من النوع الثاني تشكل تهديدا جديدا على تحسن آفاقها الاقتصادية.

ففي السنوات الأخيرة، قامت البرازيل، على سبيل المثال، بتعزيز التزام الحكومة ببرامج الوقاية والعلاج، بشكل فاق ما قامت به كل من الصين أو الهند أو المكسيك، وتساعدها في ذلك الشراكة الدائمة مع المجتمع المدني.

ومنذ التسعينات، ساهمت ظروف مماثلة في زيادة البدانة وداء السكري من النوع الثاني في هذه البلدان. ومع تزايد التجارة الدولية، جاء تدفق الأغذية الدهنية المتاحة للجميع. وأدت التكنولوجيا مثل الكومبيوتر وأجهزة الهاتف النقال إلى انخفاض النشاط البدني وساهمت في زيادة الوزن؛ وفي معظم هذه البلدان، يؤدي عدم وجود الحدائق العامة والظروف البيئية السيئة أيضا إلى تثبيط ممارسة الرياضة.

وفي المكسيك، يعاني ما يقارب ثلث السكان الآن من البدانة المفرطة، ونسبة الأطفال الذين يعانون من البدانة المفرطة هي الأعلى في العالم. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد مرضى السكري من النوع الثاني في المكسيك بحلول عام ٢٠٥٠. وفي الهند أيضا، تزيد البدانة بشكل حاد وتصيب الأطفال في المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة على حد السواء. ويبلغ معدل داء السكري من النوع الثاني في الهند ١٠ أضعاف ما كان عليه في السبعينات، وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يصل عدد مرضى السكري إلى ١٠٠ مليون نسمة. وفي الصين، يعاني أكثر من ١٢٠ مليون شخص الآن من البدانة المفرطة؛ وعدد السكان المرضى بداء السكري فيها هو الأكبر في العالم (دراسة French and Crabbe 2010). كما ازدادت في البرازيل معدلات البدانة وداء السكري من النوع الثاني في العقدين الماضيين.

ثمن مرتفع

للبدانة وداء السكري ثمن ضخم. ففي المكسيك، تكلف البدانة والأمراض المرتبطة بها نظام الرعاية الصحية الحكومي ما بين ٤,٣ مليار دولار و٥,٤ مليار دولار سنويا. وارتفعت تكاليف برامج داء السكري والعلاج منه من ٣١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٢، صرفت الحكومة أيضا نحو ٤ مليارات دولار على الإنفاق المرتبط بداء السكري (مثل ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب)، بما في ذلك للعلاج وخدمات الرعاية الأولية والبحوث. ووفقا للدكتور أبيلاردو أفيلا كورييل من معهد "سلفادور زوبيران" الوطني للعلوم العلاجية والتغذية بالمكسيك فإن هذه التكاليف، إذا تُركت بلا ضابط، يمكن أن تلغي نظام الرعاية الصحية بحلول عام ٢٠٣٠.

الرسم التوضيحي: MIXED MEDIA / ISTOCK

وفي الهند، من المتوقع أن تثقل البدانة كاهل ميزانية الحكومة للرعاية الصحية—والاقتصاد—بسبب أيام العمل الضائعة. وعلاوة على ذلك، تراوحت النفقات الحكومية على معالجة مرضى داء السكري من النوع الثاني بين ٢٥ مليار دولار و٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، معظمها على الأدوية والعلاج في المستشفيات (دراسة Yesudian and others 2014). وخلال العقد القادم، من المتوقع أن تنفق الحكومة ما يقرُب من ٢٣٧ مليار دولار على الرعاية الصحية المتعلقة بداء السكري والسكتة الدماغية وأمراض القلب.

وفي الصين، في عام ٢٠٠٩، تشير التقديرات إلى أن الحكومة أنفقت ٣,٥ مليار دولار لعلاج مرضى البدانة المفرطة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن علاج داء السكري يكلف الحكومة حوالي ٢٥ مليار دولار سنويا، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يمكن بسهولة أن يتجاوز طاقة نظام الرعاية الصحية.

وارتفعت تكاليف الحكومة البرازيلية بالنسبة لمرضى البدانة—في كثير من الأحيان لعلاج أمراض مثل ارتفاع ضغط الدم وداء السكري والسرطان—من ٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١١، ويمكن أن تصل إلى ١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٥٠. وزادت تكاليف داء السكري من النوع الثاني—بما في ذلك للعلاج في المستشفيات، والاختبارات التشخيصية، والعلاج، وخدمات الرعاية الأولية—من ٢٠,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، نصفها تقريبا للأدوية.

استجابة الحكومة

وفي عام ٢٠٠٨، اتفقت الحكومة المكسيكية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على ضرورة تشجيع ممارسة الرياضة وتحسين النظام الغذائي. وأطلقت وزارة الصحة في عام ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من زيادة الوزن و البدانة وداء السكري ومكافحتها. وتعزز هذه المبادرة أنماط الحياة الصحية وتحسن خدمات الرعاية الصحية الأولية وتدعو إلى لوائح تنظيمية وسياسات مالية عامة مثل الضرائب على الوجبات الخفيفة. وفي ذلك العام، وافق الكونغرس على ضريبة المشروبات الغازية البالغة ١ بيزو لكل لتر وضريبة ٨٪ على الأطعمة عالية السعرات الحرارية.

ولكن الضريبة لم تخفف عطش المكسيكيين للمشروبات السكرية: فقد زاد الاستهلاك بالفعل قليلا من ١٩,٤ مليار لتر في عام ٢٠١٤ إلى ١٩,٥ مليار في عام ٢٠١٥. أضف إلى هذه المعضلة النقص المستمر للعاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية والحصول غير الموثوق على أدوية السكري، الأمر الذي يجبر الكثير من الناس على الدفع من مالهم الخاص حتى عندما يكون التأمين الصحي الذي توفره الحكومة متاحا لهم.

وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت وزارة الصحة ورفاهة الأسرة في الهند البرنامج الوطني للوقاية من داء السكري، وأمراض الأوعية الدموية والقلب، والسكتة الدماغية ومكافحتها. وركزت هذه المبادرة على التشخيص المبكر، وتغيير نمط الحياة، وتحسين الرعاية الصحية الأولية. غير أن عدم كفاية البنية التحتية للرعاية الصحية ونقص الأخصائيين في المجال الطبي والعاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية قد أعاق جهود التنفيذ.

وعملت وزارة الصحة الصينية مع المدارس لتحسين التغذية والنشاط البدني ووضعت البرنامج الإيضاحي الشامل للوقاية من الأمراض المزمنة ومكافحتها في عام ٢٠١٠ للانضمام إلى حكومات المقاطعات لتعزيز اللياقة البدنية وتحسين التغذية. وقد عززت الخطة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومعالجتها (٢٠١٢–٢٠١٥) الجهود الرامية إلى تحسين التغذية المدرسية واللياقة البدنية للطلاب، وتعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية، وزيادة التوعية عبر وسائل الإعلام، وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

ولكن ٢٥٪ فقط من المرضى بداء السكري يتلقون العلاج المناسب، مثل إمكانية الحصول على الأدوية والرعاية الصحية الأولية. وعلى الرغم من برامج الوقاية من البدانة وداء السكري في العقد الماضي، لم يتحقق تقدم على صعيد الوعي العام، وأنماط الحياة الصحية، والكشف المبكر عن داء السكري. وقد أدى استمرار ندرة العاملين في مجال الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية، وعدم التنسيق من جانب وزارة الصحة مع حكومات المقاطعات إلى عرقلة تنفيذ السياسات بشكل أكبر.

وفي البرازيل، وضعت وزارة الصحة خطة عمل استراتيجية في عام ٢٠١٠ لمكافحة الأمراض غير السارية. وتتضمن الخطة مبادئ توجيهية لتحسين التغذية وبرامج التغذية المدرسية، وتعزز التمويل الاتحادي للوعي بالبدانة، وللعاملين في مجال الرعاية الصحية لتنفيذ برامج الوقاية. وقد تم بالفعل سن تشريعات في عام ٢٠٠٧ تضمن التوزيع

الرسم التوضيحي: MIXED MEDIA / ISTOCK

المجاني لأدوية السكري—وهي تشريعات غير موجودة في الصين والهند والمكسيك. وتوسعت إمكانية الحصول على الأدوية في عام ٢٠١١ مع برنامج "ليس للصحة ثمن" (Health Has No Price). وواصلت الوزارة التزامها بالمراقبة، والوقاية، والأدوية، والرعاية الصحية الأولية المتصلة بداء السكري. وقد ساعدت هذه السياسات، إلى جانب فرق الرعاية الصحية الأولية التي تضم الموظفين اللازمين والتي تعمل مع حكومات الولايات والمدارس والأسر، على زيادة فرص الحصول على الأدوية وخدمات الوقاية زيادة كبيرة (دراسة Gómez, 2015).

العقبات التي تحول دون النجاح

وتعكس أوجه قصور السياسات في المكسيك تحديات سياسية. فعلى الرغم من توافق الآراء داخل الحكومة على أهمية التصدي للسمنة وداء السكري، فإن الضغط الشديد من جانب صناعة الوجبات السريعة وأولوية الحكومة للنمو الاقتصادي على الصحة العامة يعنيان محدودية دعم الكونغرس لأهداف وزارة الصحة على مستوى السياسات. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية إلى التأثير على السياسة الصحية التي بذلها التحالف المكسيكي من أجل الصحة والتغذية، وهو اتحاد يضم ٢٠ منظمة غير حكومية، تعرقلت بسبب محدودية الموارد وعدم إمكانية الوصول إلى السياسيين ذوي النفوذ (دراسة Barquera 2013).

وفي الهند، أدى الخلاف البرلماني حول ما إذا كانت البدانة وداء السكري يشكلان تهديدا خطيرا على الصحة العامة إلى استمرار عدم التزام الحكومة السياسي بإصلاح السياسات. فأولئك الذين يعانون من هذه الأمراض هم أغنياء نسبيا، في حين أن معظم السكان لا يزال يعاني من سوء التغذية والفقر. وفي الوقت نفسه، فشلت المنظمات غير الحكومية في الهند في التأثير على السياسات، وذلك إلى حد كبير بسبب عدم اكتراث الحكومة بآرائها ونقص الموارد وسوء الإدارة في المنظمات.

وفي الصين، على الرغم من أن الحكومة قد كثفت الجهود لمكافحة البدانة وداء السُكري، فقد ركز السياسيون في المقام الأول على الاقتصاد والأمن القومي. ولم يكن لدى المسؤولين الحكوميين أي حافز لتعزيز استجابة وزارة الصحة على مستوى السياسات.

والأكثر من ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية لا تمارس الضغط على الحكومة بشأن سياستها حيال البدانة، ولم يلتزم المسؤولون في قطاع الصحة بإدماج وجهات نظر هذه المنظمات حول السياسات. والجمعية الصينية للسكري منظمة وممولة بشكل جيد ولكنها تركز على البحوث والتوعية العامة أكثر من تركيزها على انتقاد الحكومة والضغط عليها.

وعلى النقيض من ذلك، جاء أداء الحكومة البرازيلية سليما من الناحية السياسية عندما تعلق الأمر بالبدانة والسُكري. فقد مهد التزام الكونغرس التاريخي بالرعاية الصحية الشاملة، مقترنا بسجل وزارة الصحة القوي حيال الفقر وسوء التغذية، الطريق لدعم مساعي السياسات. وخلافا لما حدث في الصين والهند والمكسيك، فإن هذا الدعم السياسي لم يؤد فحسب إلى مؤتمرات وطنية مبكرة واعتراف الحكومة بمخاطر البدانة وداء السكري، بل أدى أيضا إلى الابتكار في مجال الرعاية الأولية. والبرازيل هي البلد الوحيد من اقتصادات السوق الصاعدة الذي نال اعتراف فريق العمل الدولي حول البدانة في عام ٢٠١٠ لاستجابته المبتكرة على مستوى السياسات.

وبحلول أوائل الألفينات، بدأ العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل الجمعية البرازيلية للتغذية والجمعية البرازيلية للسكري، في الضغط على الوزارة لاعتماد تشريعات داعمة. وخلافا لما حدث في الصين والهند والمكسيك، فإن مسؤولي الصحة كانوا ملتزمين أيضا بالعمل مع هذه المنظمات من خلال المجلس الوطني للغذاء والأمن الغذائي.

وتشكل البدانة وداء السكري من النوع الثاني تهديدا خطيرا على الصحة العامة والاقتصاد في البرازيل والصين والهند والمكسيك. وقد نفذ القادة السياسيون برامج مبتكرة للوقاية والعلاج. ولكن ما لم يتم دعمها بالكامل من جانب جميع الأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص، وبالشراكة الوثيقة مع المجتمع المدني، كما هو الحال في البرازيل، فإن هذه السياسات مآلها الفشل. ومن المؤكد أن حالات البدانة والسكري ستزداد حتما، وكذلك التكاليف الباهظة على النظم الصحية والاقتصادية لهذه الأمم.

فالقوة العاملة السليمة صحيا والمُنتِجة تستلزم بيئة يعزز فيها السياسيون التزامهم بالعمل مع الحكومات المحلية لتنفيذ السياسات مع التعلم من المجتمع المدني بشأن كيفية تحسين خدمات الرعاية الصحية. FD

إدواردو غوميز هو أستاذ مشارك في قسم التنمية الدولية في كلية كنغز، ومؤلف الكتاب الذي سيصدر قريبا بعنوان: *Geopolitics in Health: Confronting Obesity, AIDS, and Tuberculosis in the Emerging BRICS Economies*

المراجع:

Barquera, S., I. Campos, and J. A. Rivera. 2013. "Mexico Attempts to Tackle Obesity: The Process, Results, and Push Backs and Future Challenges." *Obesity Reviews* 14 (2): 69–78.

French, Paul, and Mathew Crabbe. 2010. *Fat China: How Expanding Waistlines Are Changing a Nation.* New York: Anthem Press.

Gómez, Eduardo J. 2015. "Understanding the United States and Brazil's Response to Obesity: Institutional Conversion, Policy Reform, and the Lessons Learned." *Globalization & Health* 11 (24): 1–14.

Yesudian, Charles, Mari Grepstad, Erica Visintin, and Alessandra Ferrario. 2014. "The Economic Burden of Diabetes in India: A Review of the Literature." *Globalization and Health* 10 (80): 1–18.

مكافحة الإيبولا

التحرك السريع على الجبهة الاقتصادية كان ضروريا للتغلب على الأزمة الصحية

محمد كانغول وكارلو سدرالفيتش وإندرجيت سيان

تفشى مرض فيروس الإيبولا في مارس ٢٠١٤ على نطاق واسع لم يشهده التاريخ من قبل. وكان ذلك بمثابة أزمة غير مسبوقة في مجال الصحة العامة بالنسبة لغرب إفريقيا والمجتمع الدولي ككل. وخلال الفترة من أواخر عام ٢٠١٣ إلى أوائل عام ٢٠١٦، حصد المرض حياة ١١ ألف شخص وأصاب ما يزيد على ٢٨ ألف شخص (انظر الرسم البياني ١).

كذلك تسبب مرض الإيبولا في أزمة اقتصادية نتجت عن الإنفاق الصحي والاجتماعي الضخم وتفاقمت بسبب الانهيار المتزامن تقريبا في أسعار السلع الأساسية. وشهدت حكومات غينيا وليبريا وسيراليون—وهي البلدان الأكثر تأثرا بالوباء—انهيار نظمها الصحية والاجتماعية التي كانت تعاني من ضغوط بالفعل قبل تفشي الوباء.

وباء غير مسبوق

استيقظ العالم ببطء على واقع وباء الإيبولا. وبينما أصيبت أول حالة معروفة في ديسمبر ٢٠١٣ في غينيا، مضت ثلاثة أشهر قبل أن تعلن منظمة الصحة العالمية رسميا عن تفشي مرض الإيبولا في المنطقة. وكان الفيروس قد انتشر بالفعل حينها إلى ليبريا وسيراليون المجاورتين نتيجة للثغرات الحدودية وتحرك أعداد كبيرة من السكان بين بلدان المنطقة.

والإيبولا هو مرض مميت ومعد. وقد بدأت أعداد الوفيات ترتفع ارتفاعا حادا لتتجاوز ١٠ آلاف في نهاية مارس ٢٠١٥ (انظر الرسم البياني ٢). وبلغ معدل الوفيات حوالي ٤٠٪ في المتوسط، ولكنه قارب ٧٠٪ في المرحلة الأولى من انتشار الوباء.

ومع ارتفاع عدد الضحايا، عانت السلطات المحلية في البلدان المتأثرة بالمرض معاناة كبيرة لاحتواء انتشار الفيروس. فقد كانت هناك تحديات جسيمة بالنسبة لمنطقة تفتقر إلى الخبرة الكافية في التعامل مع كوارث صحية عامة بهذا الحجم، ومنها محدودية القدرة المالية اللازمة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الطارئة والغموض بشأن كيفية انتقال الفيروس وممارسات دفن الموتى التي أدت إلى انتشار المرض.

وإلى جانب التأخر في تشخيص الوباء في البداية، واجهت وكالات الصحة العالمية صعوبات كثيرة في إيجاد سبل لاحتواء المرض، مما جعل تعبئة الدعم الدولي أبطأ مما ينبغي. وكان عدم وجود علاج أو لقاح سببا آخر من أسباب صعوبة احتواء المرض. وظهرت مخاوف بشأن تفشي الوباء على مستوى إفريقيا ككل أو تحوله إلى جائحة عالمية عقب حدوث إصابات في نيجيريا والسنغال ومالي وفي بلدان بعيدة أخرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

انهيار النشاط الاقتصادي

ومع انتشار الوباء، انهار نشاط السياحة في المنطقة وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفضت التجارة والخدمات انخفاضا حادا لا سيما في المناطق الحضرية التي يتركز فيها السكان. ورغم أن الإنتاج الزراعي—الذي يُستهلك معظمه محليا—لم يتأثر بنفس القدر، فرضت تدابير الحجر الصحي واسعة النطاق قيودا

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/ RUDALL30

على تجارة السلع الزراعية. فقد تم غلق قرى ومجتمعات بالكامل لعدة شهور في بعض الأحيان بغرض عزل المرض والحد من انتقاله، ولكن المرض ظل صامدا بشدة في مواجهة الجهود الإنسانية لاحتوائه.

وأدت هذه التدابير إلى زيادة حادة في العجز الغذائي. ففي يونيو ٢٠١٥، أشارت التقارير إلى أن ثلثي الأسر في سيراليون لا تستطيع الحصول على الغذاء بسهولة. كذلك أدى الحجر وإغلاق الحدود بين البلدان إلى انهيار التجارة الإقليمية: فقد انخفضت صادرات البطاطس من غينيا إلى السنغال بما يزيد على ٩٠٪ في العام المنتهي في أغسطس ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، ازدادت البطالة بسبب انهيار الطلب، والقيود على حركة السلع والأشخاص، وتأخر الاستثمارات أو توقفها.

وأدى انهيار الأسعار العالمية للسلع الأساسية إلى تفاقم الأزمة في البلدان الثلاثة المتأثرة بمرض الإيبولا. فقد تراجع إجمالي الناتج المحلي في سيراليون بما يزيد على ٢٠٪ في عام ٢٠١٥. وانخفض النمو في غينيا وليبريا أيضا، ولكن بنسب أقل نظرا لأن إنتاج المعادن كان أقل تأثرا نسبيا. وفي البلدان الثلاثة جميعها، تدهورت آفاق النمو متوسط الأجل تدهورا شديدا (انظر الرسم البياني ٣).

ونتيجة لانهيار النشاط الاقتصادي، شهدت المالية العامة تدهورا حادا في البلدان الثلاثة المتأثرة بالمرض. فقد تراجعت الإيرادات الحكومية فيها جميعها بحوالي ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، وشهدت ليبريا التراجع الأكبر على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، وفي مواجهة ضغوط لتوفير خدمات الرعاية الصحية الطارئة وتعزيز جهود احتواء الأزمة، قامت الحكومات بزيادة الإنفاق العام بحوالي ٥ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. وشهدت ليبريا الزيادة الأكبر في الإنفاق، حيث تجاوز ٩ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

استجابة سريعة ومرنة

ومع تفاقم تأثير الوباء، كان من الضروري بذل جهود منسقة عالمية لمواجهة الوباء والإغاثة منه بغرض وقف انتشار المرض والحد من المعاناة الإنسانية والتدهور الاقتصادي في بلدان كانت لا تزال في طور التعافي من الحرب وعدم الاستقرار السياسي. وجاءت استجابة المجتمع الدولي من خلال التركيز على مواجهة الأزمة الصحية الطارئة وتقديم الدعم المالي، وبلغ حجم المساعدات ٥,٩ مليار دولار أمريكي.

وكانت هناك حاجة ملحة لتقديم مساعدات طبية عاجلة إلى الوكالات الصحية المحلية المثقلة بالأعباء. واستطاعت منظمة أطباء بلا حدود بفضل تواجدها الواسع في المنطقة التحرك في مارس ٢٠١٤ لبناء وحدات لفصل المصابين وإدارة خدمات الرعاية الصحية الإكلينيكية

الرسم البياني ١

أزمة صحية غير مسبوقة

خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٦، حصد فيروس الإيبولا حياة ما يزيد على ١١ ألف شخص، وذلك في مقارنة صارخة بالفترات السابقة التي تفشى فيها المرض ليحصد حياة ما يقل عن ١٦٠٠ شخص على مدار أربعة عقود.

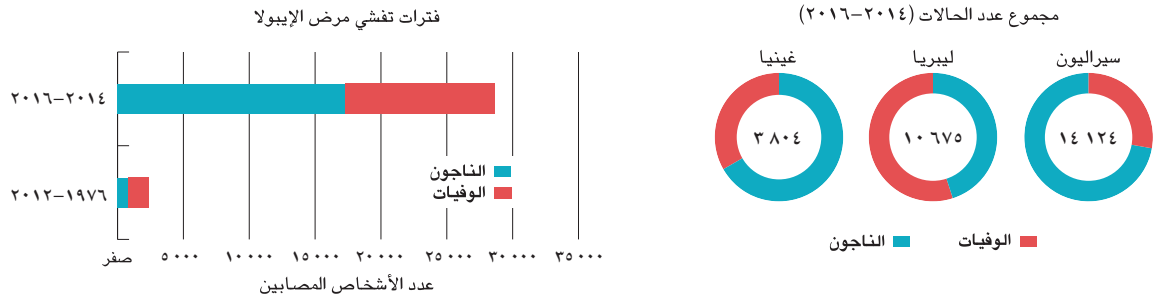

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

المقدمة لأعداد متزايدة من مرضى الإيبولا. وفي ذروة تدخلها، استعانت هذه المنظمة غير الحكومية بحوالي ٤ ألف موظف محلي وما يزيد على ٣٢٥ خبيرا خارجيا لمكافحة الوباء في البلدان الثلاثة. كذلك استجابت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها—وهي شبكة تضم متخصصين في مجال الصحة العامة، ووكالات صحية دولية وتابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية—من خلال الاستعانة بخبراء صحيين لدعم العيادات المحلية فور الإعلان رسميا عن تفشي الوباء.

كذلك توفّر دعم مالي ضخم من خلال عدد من القنوات. فقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة "الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لمواجهة فيروس الإيبولا" من أجل تعبئة التمويل وتوفير آلية تمويل مشتركة. وتم جمع ما يزيد على ١٦٦ مليون دولار أمريكي من الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة. وتلقت منظمة الصحة العالمية كذلك تبرعات بقيمة ٤٥٩ مليون دولار أمريكي من أكثر من ٦٠ متبرعا، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي.

وكان صندوق النقد الدولي أول مؤسسة مالية دولية قامت بتمويل الموازنات الحكومية للبلدان المتأثرة بالمرض. وكجزء من مسؤولياته، اتخذ الصندوق إجراءات عاجلة لتقديم الدعم المالي للسلطات على النحو اللازم لضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، مع الاستمرار في تقديم المشورة بشأن السياسات. ونظرا لأن الضغوط على المالية العامة استلزمت تمويلا مباشرا لموازنات الحكومات، قرر الصندوق تمويل الحكومات مباشرة—بدلا من منهجه المعتاد القائم على تقديم الأموال إلى البنوك المركزية لدعم الاحتياطيات الدولية. وأتاحت هذه الأموال للحكومات الإنفاق على تدابير تهدف إلى وقف انتشار المرض وحماية أوجه الإنفاق المهمة على الجوانب الاجتماعية والبنية التحتية.

وبلغ مجموع المبالغ المنصرفة من الصندوق ٣٧٨ مليون دولار أمريكي على ثلاث مراحل اعتبارا من سبتمبر ٢٠١٤، وهو الوقت الذي بدأ فيه الوباء في التفاقم. فمع اتضاح خطورة الموقف، وتزايد المخاوف بشأن التأثير المحتمل على الاقتصاد، بدأت المؤسسة في صرف الأموال—بالرغم من عدم وجود أي شواهد واضحة على الانعكاسات الاقتصادية—باعتبار أن مخاطر عدم التحرك كانت أكبر من اللازم. وتضمنت هذه المبالغ حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي تم صرفها في مارس ٢٠١٥ بغرض التخفيف من أعباء الديون في البلدان المتأثرة بالإيبولا، وتم تقديمها من خلال صندوق استئماني جديد تم إنشاؤه سريعا لمساعدة البلدان المتأثرة بكوارث في مجال الصحة العامة.

وفي يونيو ٢٠١٦، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن البلدان الثلاثة أصبحت خالية من المرض، وبدأت معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع في غينيا وسيراليون. ولم تتعاف ليبريا بعد، وهو ما يعود في الأساس إلى تراجع النشاط والاستثمار في قطاع الموارد الطبيعية.

الدروس المستفادة

يشير التأخر الأولي في الاعتراف بخطورة الوباء واتخاذ التدابير الملائمة إلى أن العالم لم يكن مستعدا لأزمة الإيبولا. ولا تزال تتضح لنا دروس بشأن كيفية تعزيز النظم الصحية لتكون أكثر استعدادا لمواجهة الأوبئة الكارثية على المستويين المحلي والدولي. ولكن من الواضح أن النظم الصحية في هذه البلدان لا تزال في حاجة إلى التحسين بدعم من المجتمع الدولي—لا سيما وأن المنطقة عرضة بدرجة كبيرة للأمراض المعدية بسبب مناخها الاستوائي. وأكد الوباء أيضا على أهمية خطط التحرك المبكر ونظم الإنذار المبكر اللامركزية في تفعيل البنية التحتية الصحية والاستجابة العالمية في الوقت المناسب. ومن شأن خطط الطوارئ واستثمارات البنية التحتية—كتحسين مرافق الصرف الصحي وهياكل الرعاية الصحية الأساسية—المساهمة أيضا في منع الأزمات المستقبلية.

الرسم البياني ٢

وباء مميت

عندما أعلنت سلطات الصحة العامة عن تفشي مرض الإيبولا، كان المرض قد انتشر بالفعل إلى البلدان المجاورة وبدأ عدد الحالات الجديدة في الارتفاع بشكل حاد.

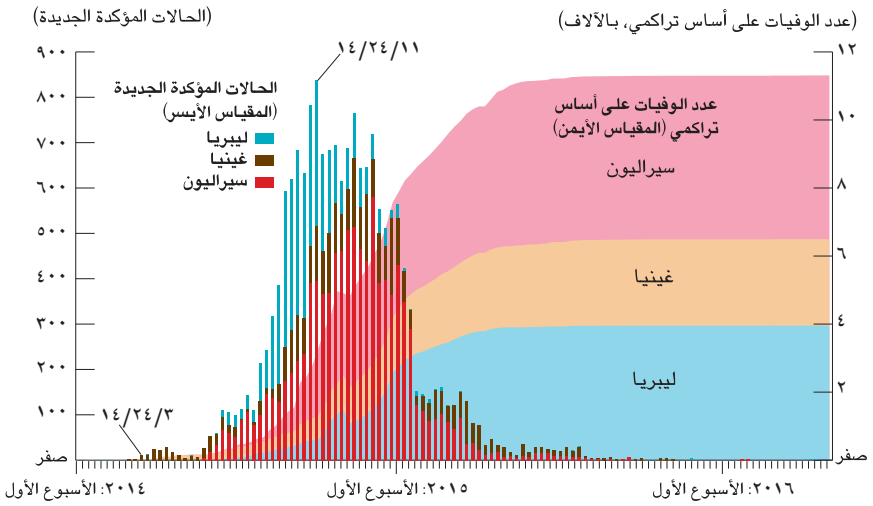

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الرسم البياني ٣

آثار دائمة

من المتوقع أن تقترب معدلات النمو في البلدان المتأثرة بالمرض إلى مستواها الأساسي خلال فترة ما قبل تفشي المرض بحلول عام ٢٠١٨، ولكن من المستبعد تعويض تراجع إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات تفشي المرض.

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٪)

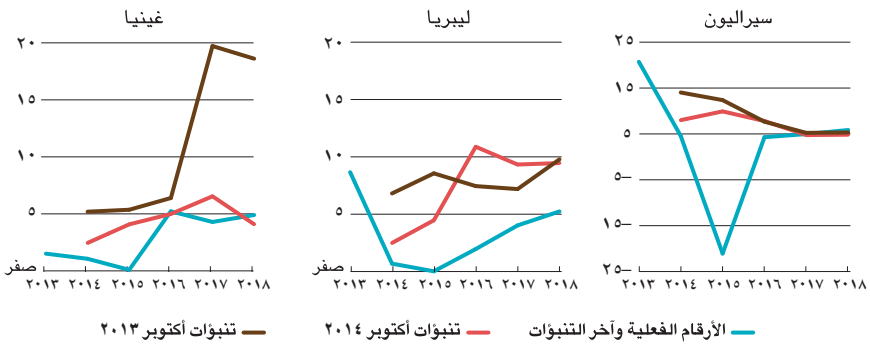

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن المنظور الاقتصادي، أكدت التجربة على الحاجة إلى المرونة والسرعة في تصميم الاستجابة. فعندما تراجعت الإيرادات الحكومية، كانت الاستجابة الملائمة هي زيادة الإنفاق لمواجهة التأثير السلبي للوباء على الاقتصاد ككل بالرغم من تراجع الإيرادات. ولكن سياسات مكافحة الركود تلك تستلزم تمويلا سريعا—لذلك فمن المهم أن يقدم المجتمع الدولي دعما ماليا سريعا وضخما ومنسقا.

ولكن رغم ضرورة التنسيق والدعم العالميين، يتوقف النجاح على القيادة في البلدان المتأثرة بالمرض نفسها. ففي ليبريا، تحول الوضع تماما بعدما طلبت رئيسة الجمهورية إلين جونسون سيرليف من رؤساء القبائل إقناع السكان التابعين لهم التخلي عن تقاليدهم في دفن الموتى. كذلك ساهمت القيادة القوية في التعريف بأهمية إجراءات الأمان والممارسات الصحية بغرض تعديل السلوكيات ومنع انتشار الفيروس. ولكن في البلدان الثلاثة، كانت مرونة الشعب وقدرته على التكيف هما العامل الرئيسي في نجاح الجهود المشتركة للسلطات المحلية والمجتمع الدولي. FD

كارلو سدرالفيتش مستشار و**محمد كانغول** و**إندرجيت سيان** خبيران اقتصاديان، وجميعهم يعملون بالإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي.

تجارة حرة وأبواب مغلقة

تركز **الكاتبة مارغريت بيترز** في كتابها الحواجز التجارية: الهجرة ورسم مسار جديد للعولمة على استقصاء عدة حقائق جديدة حول العلاقة بين سياسة التجارة الدولية وسياسة الهجرة. وتتمثل فكرة مارغريت الأساسية في أن زيادة حرية التجارة عبر فترات زمنية طويلة وفي مجموعة متنوعة من البلدان تؤدي إلى تشديد سياسة الهجرة، وهي الرسالة التي تدعمها بيترز بأفكار حدسية ومجموعة من البيانات المثيرة للاهتمام.

والفكرة الأساسية لبيترز فكرة مبتكرة وبسيطة: ففي الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى الغنية نسبيا، قد تؤدي التجارة الدولية إلى تقليص الطلب على العمالة قليلة المهارات، بما في ذلك العمالة المهاجرة قليلة المهارات، مما سيحد بالتالي من الدعم المحتمل من جانب الشركات لسياسات الهجرة الأقل تشددا. لذلك فإن زيادة حرية التجارة الدولية تحد بصورة مباشرة من الطلب على المهاجرين قليلي المهارات كما تحرك السياسات المحلية ضدهم بصورة غير مباشرة.

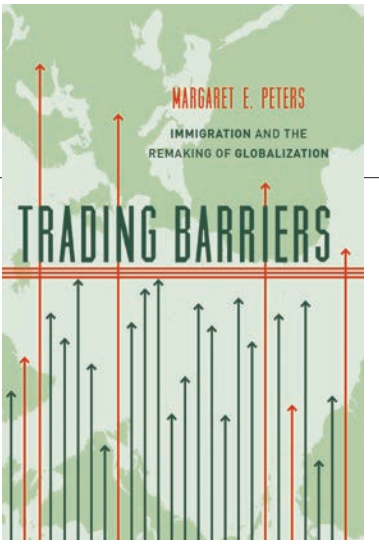

مارغريت بيترز
الحواجز التجارية: الهجرة ورسم مسار جديد للعولمة

Margaret E. Peters
Trading Barriers: Immigration and the Remaking of Globalization
Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2017, 352 pp., $95

وتبدأ بيترز، أستاذة العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، ببحث المفاضلات التي شكلت آراء رجال السياسة والشركات بشأن الهجرة وسياسة التجارة حول العالم على مدار قرنين. وللقيام بذلك، يتضمن كتابها وصفا شيقا للسياسات الحكومية في ١٩ بلدا مختلفا (بعض أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض بلدان الخليج العربي وبعض بلدان شرق آسيا). ويقترن هذا الوصف ببيانات حول التطورات التكنولوجية في قطاع النقل التي ساهمت في تيسير التجارة الدولية. وتعرض الكاتبة في البداية شواهد بالرسم البياني توضح التباعد بين الهجرة وسياسة التجارة على المدى الطويل في العديد من هذه البلدان، ثم تبين أنه حتى في الأجل القصير يقترن تشديد سياسات الهجرة بإرخاء السياسات التجارية.

وتوضح بيترز بعد ذلك في الجزء الأوسط من نقاشها أن الضغط من جانب الشركات الصناعية بشأن قوانين الهجرة دائما ما يرتبط بمدى تأثرها بزيادة حرية التجارة. وتستند بالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفروق في درجة اعتماد الشركات على التجارة في مختلف الولايات الأمريكية، وتتساءل ما إذا كانت هذه الفروق من شأنها تفسير أنماط التصويت في مجلس الشيوخ الأمريكي. وتمشيا مع الأطروحة التي يتضمنها الكتاب، تختتم بيترز بأن هذه الفروق من شأنها بالفعل تفسير أنماط التصويت.

ورغم أن بيترز تبالغ أحيانا بشأن قوة النتائج التجريبية التي توصلت إليها، فإن اتساق النتائج في سياقات مختلفة يتيح قدرا كبيرا من المعرفة والفهم للمعنيين بالتفاوض بشأن سياسة التجارة والهجرة. وإن لم يكن من الممكن أن تصاحب الزيادة في حرية التجارة زيادة في حرية الهجرة في الوقت نفسه، فينبغي الاختيار بحكمة بين الأمرين.

وختاما، أود أن أطرح انتقادا للنظرية الاقتصادية بهدف وضع إطار للرؤى الواردة في الكتاب. فباختصار، أشعر أن بيترز كان يمكنها عرض نتائجها بصورة أسرع بدلا من استخدام هذا الكم الهائل من العبارات والتفاصيل لوصف مختلف الآليات المحتملة التي يمكن من خلالها الربط بين التجارة والهجرة والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا. والمحصلة النهائية مجرد حل وسط غير مرض—وصف تفصيلي لا يرسي نموذجا منهجيا ولا يتسم بميزة الإيجاز—يدفع القراء الأكاديميين إلى التشكيك في الإدعاءات والافتراضات التي يتضمنها الكتاب ويعرض على الأرجح تفاصيل أكثر من اللازم للقارئ العادي.

ولكن الكتاب بشكل عام يستحق القراءة ويضيف بعدا جديدا ومؤثرا للجدال الحالي حول سياسة التجارة والهجرة. FD

غريغ رايت، أستاذ مساعد بجامعة كاليفورنيا في مدينة ميرسيد

الأستاذ العابس

ألف **إيان كوميكاوا** مرشدا مفيدا حول مفهوم اقتصاد الرفاهية الذي وضعه عالم الاقتصاد البريطاني آرثر سيسيل بيجو الذي شغل منصب عميد قسم الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج—حيث سبقه إلى هذا المنصب ألفريد مارشال وجاء بعده جون مينارد كينز.

وينقسم الكتاب إلى جزء نظري وسيرة ذاتية، ويلقي الضوء على الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، ودور كامبريدج تحديدا. ففي الدوائر الفكرية في كامبريدج في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كما في الفكر الكينزي، كان هناك اهتمام بتطبيق الأخلاقيات والأحكام الأخلاقية على دراسة علوم الاقتصاد انطلاقا من مبدأ إصلاحي وصائي راسخ بقيادة النخب الليبرالية. ويرصد كوميكاوا بدقة مسار هذا الفكر بدءا من التفاؤل بشأن حل المشكلات الاجتماعية من خلال المعرفة والعلم في عالم ما قبل عام ١٩١٤ إلى زيادة الشكوك والتشاؤم عقب الحرب العالمية الأولى ومشاعر الحزن العميقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وكان بيجو، مثله مثل كينز، شخصا مسالما، ولكنه شهد أهوال الحرب أثناء عمله في خدمة الإسعاف الميداني، ويبدو أنه عندما طلب للتجنيد الإجباري لم يرغب في أن يقيد ضمن قائمة الاستنكاف الضميري. وقد حولته الحرب العالمية من شخص اجتماعي أعزب جذاب وطيب المعشر إلى شخص منعزل. وبحلول ثلاثينات القرن الماضي، شعر بيجو أن كامبريدج الجديدة التي هيمن عليها الفكر الكينزي سحقته

كان بيجو يؤمن بتوافق الآراء بين النخبة.

وسخرت منه وتجاهلته، ولم يستطع في الواقع أن يتناسى تحامل كينز عليه وتصويره له في كتابه النظرية العامة الصادر عام ١٩٣٦ كصاحب فكر اقتصادي كلاسيكي واه عفى عليه الزمن.

وكان بيجو يؤمن بتوافق الآراء بين النخبة، حتى أنه تنازل في بعض الأحيان عن آرائه القوية بشأن قضايا مثل التجارة الحرة من أجل الحفاظ على هذا التوافق. لذلك شعر بدهشة بالغة إزاء حدة كينز في موقفه الفكري المعارض، حتى أنه رأى في تقاريره الخارجة على الإجماع أمرا "لا يليق بالفضلاء".

وفي عرض صائب، يذهب كوميكاوا إلى أن تحليل بيجو للضرائب هو أفضل وسيلة للتعامل مع المؤثرات الخارجية وثيقة الصلة بالقضايا البيئية الراهنة. فضريبة الكربون مثال جيد على الضريبة التي طالب بيجو بتطبيقها والتي تعادل التكلفة التي يتسبب فيها المنتجون من خلال التلوث على سبيل المثال.

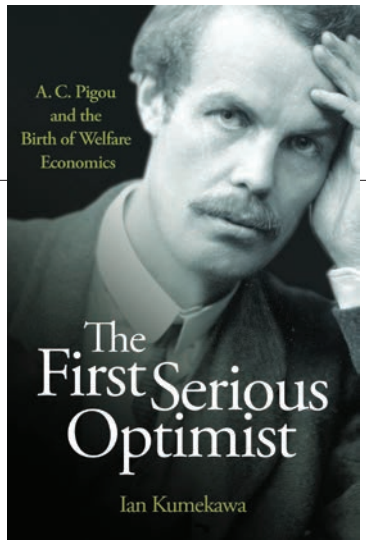

إيان كوميكاوا
أول متفائل جاد: آرثر سيسيل بيجو ونشأة مفهوم اقتصاد الرفاهية
Ian Kumekawa
The First Serious Optimist: A. C. Pigou and the Birth of Welfare Economics
Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2017, 344 pp., $35

ولا يرسم الكتاب صورة إيجابية لبيجو الإنسان. فكما يوضح كوميكاوا، "بالرغم من أن بيجو سعى إلى مساعدة الفقراء، فإنه لم يحترمهم"، "واعتبر أن قطاعات كبيرة من السكان غير مؤهلة على الإطلاق لصنع أي قرارات، حتى القرارات الأقل أهمية". وقد شهد هذا الوقت خلال القرن التاسع عشر تطبيق مفهوم الوصاية الأبوية في أسوأ صوره (ومعاداة المرأة أيضا—حيث تشير قصة حزينة إلى محاولة بيجو وقف جوان روبنسون عن عملها كمحاضر في جامعة كامبريدج).

ومما يدعو إلى الدهشة أن كوميكاوا لم يتناول في كتابه آراء بيجو التي تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الحالي والتي استند إليها فكره حول الحد من الأضرار وحماية الموارد. فقد كان أكثر معاصريه اهتماما بالعدالة بين الأجيال، وهو ما قد يكون أمر مثير للدهشة نظرا لأن بيجو كان أعزب ولم يكن له أبناء. وقد نشأت معظم أفكار بيجو حول اقتصاد الرفاهية نتيجة الحافز القوي لدى الأجيال الحالية لنقل التكلفة إلى الأجيال التالية. وطالب في كتابه اقتصاد الرفاهية الصادر عام ١٩٣٢ بتدخل الدولة بوصفها حامية الأجيال القادمة. إذ "ينبغي للدولة حماية مصالح الأجيال المستقبلية إلى حد ما من آثار التجاهل غير المبرر وتفضيلنا لأنفسنا على الأجيال القادمة". وهذه بالطبع رسالة تعكس حداثة الفكر حتى وإن صدرت عن أستاذ عابس ينتمي إلى العصر الإدواردي. FD

هارولد جيمس، مؤرخ بجامعة برينستون وصندوق النقد الدولي

البيزو في ثوب قشيب

كولومبيا تعرض ثقافتها الثرية على أحدث ورقة في مجموعة عملاتها الورقية

نادية صابر

"لا، لست ثريا. إنما فقير لديه نقود، وهو شيء آخر". كانت تلك إجابة الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز الحاصل على جائزة نوبل عندما سئل عن ثروته الأدبية. والراحل غارسيا ماركيز، الذي كان يطيب لمحبيه أن يسموه "غابو"، أصبحت صورته مطبوعة على فئة العملة الكولومبية الثانية في القيمة—وهي عملة الخمسين ألف بيزو—كجزء من مجموعة العملات الورقية الجديدة التي أصدرها البنك المركزي في عام ٢٠١٦.

كولومبيا في صعود

شهدت كولومبيا—رابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية—نموا اقتصاديا قويا على مدار العقد الماضي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى العوامل الديمغرافية المواتية وطفرة أسعار السلع الأولية. فبفضل قوة الصادرات كالقهوة والزيت والمنسوجات والكهرباء، ونجم كرة القدم راداميل فالكاو، والمطربة ومؤلفة الأغاني شاكيرا، أصبحت كولومبيا بلدا متزايد الأهمية على الساحة العالمية. وبالرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها—مثل الفقر وعدم المساواة والاتجار في المخدرات ونزوح السكان الأصليين—نجدها تواصل التقدم في مناح شتى ليس أقلها إنهاء الصراع المسلح الذي دمر البلاد لما يقرب من نصف قرن.

بدايات جديدة

ومع تقدم كولومبيا على طريق التعافي والنمو، أصدرت عملات ورقية جديدة تكرِّم الرئيسيين السابقين كارلوس ليراس ريستريبو وألفونسو لوبيز ميشلسن، وعالمة الإنسانيات فرجينيا غوتييريز دي بينيدا، والشاعر خوسيه أسونسيون سيلفا، والرسامة ديبورا أرانغو، والقيمة الأدبية القومية غارسيا ماركيز—وجميعهم شخصيات كولومبية مؤثرة شكلت الحياة الثقافية والسياسية والعلمية في البلاد.

ويقول خوسيه داريو أوريبيه المحافظ السابق لبنك كولومبيا المركزي إن "مجموعة العملات الورقية الجديدة تلبي احتياجات الاقتصاد، وتكرم الشخصيات المؤثرة في كولومبيا، وتحتفي بتنوعنا البيولوجي ليصبح الوجه الجديد لعملاتنا الورقية".

سمات بارزة

هناك سمات خاصة تميز العملات الورقية الجديدة المتداولة إلى جانب العملات القديمة، ومنها الأحبار الأشرطة الأمنية ثلاثية الأبعاد ذات الألوان المتغيرة، والنصوص المكتوبة بحروف بالغة الصغر (نصوص صغيرة للحماية من التزوير)، والأرقام الخفية، والعناصر متعددة الطبقات والممكن تمييزها باللمس لذوي الإعاقة البصرية. وتساهم هذه العناصر الجديدة في تعزيز حماية العملات من التزوير بفضل التكنولوجيا المتطورة، كما أنها تلبي احتياجات أصحاب الإعاقات.

وقد نظم البنك المركزي حملة توعية تتضمن جلسات تدريبية مجانية عن السمات الأمنية في العملات الجديدة. وتطلب الحملة من المواطنين "النظر إلى العملات ولمسها ورفعها وتحريكها يمينا ويسارا وفحصها" لإبراز سماتها الأمنية، وتحدد لونا معينا لكل خطوة من هذه الخطوات. فعلى سبيل المثال، ترتبط خطوة "رفع العملة" باللون الأصفر وتفاعل العملات الضوئية مع الضوء، ويقصد بخطوة "الفحص" التحقق من سلامتها في الأشعة فوق البنفسجية.

كذلك طرح البنك المركزي عملة ورقية جديدة من فئة عالية القيمة—١٠٠ ألف بيزو—لتلبية الاحتياجات المترتبة على النمو الاقتصادي وارتفاع الدخول.

مصدر الصور: بنك كولومبيا المركزي.

الصورة العليا: غابرييل غارسيا ماركيز، الحائز على جائزة نوبل ومؤسس الواقعية السحرية، تحيطه الفراشات مثل شخصية موريشيو بابيلونيا من كتابه الأشهر "مائة عام من العزلة".
الصورة السفلى: صورة مقربة ثلاثية الأبعاد لرئيس كولومبيا الرابع والعشرين، ألفونسو لوبيز ميشيلسن، على وجه العملة الورقية من فئة ٢٠ ألف بيزو.

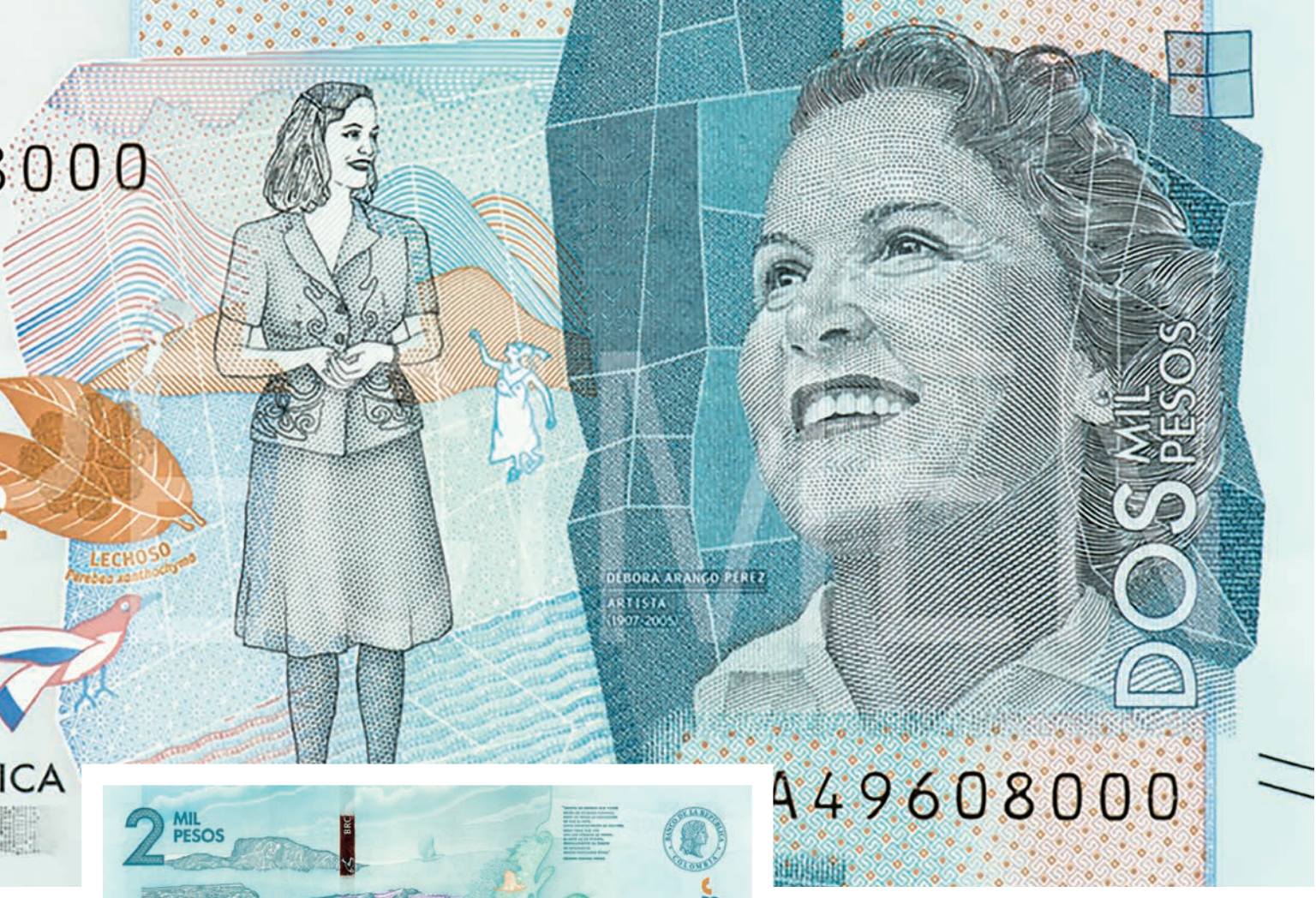

الصورة الأمامية: العملة الورقية من فئة ٢٠٠٠ بيزو وعليها صورة الرسامة ديبورا أرانغو وهي ترسل نظرة شامخة باعتبارها رائدة الفن الحديث في كولومبيا.
الصورة الخلفية: نهر كانو كريستالز المشهور بالنهر ذي الألوان الخمسة يتألق من خلال الأحبار والأشرطة على العملة الورقية من فئة ٢٠٠٠ بيزو.

وتعزيزا لفكرة التنوع البيولوجي التي أطلقها البنك المركزي في عام ٢٠١٢ بإصدار مجموعة جديدة من العملات المعدنية، تقدم كل عملة ورقية نبذة عن التنوع الجغرافي في كولومبيا. فعلى سبيل المثال، تظهر على العملة الورقية من فئة ٥٠ ألف بيزو صورة سلسلة جبال سييرا نيفادا في منطقة سانتا مارتا وطائر طنان يتغذى على زهرة تتغير ألوانها عند إمالة العملة. وتظهر على العملة من فئة ١٠٠ ألف بيزو صورة وادي كوكورا في منطقة جبال الأنديز بجوار نهر كويندیو، وهي منطقة تخضع لحماية الحكومة منذ عام ١٩٨٥ لمنع اندثار نخيل الشمع الذي يعتبر الشجرة الوطنية لكولومبيا.

وتتناثر على العملات الورقية الجديدة صور تشير إلى ثقافة السكان الأصليين، مثل قبيلة زنيو الأمريكية الهندية على العملة الورقية من فئة ٢٠ ألف بيزو، ومصاطب المدينة المفقودة ذات المكانة المحورية في ثقافة شعب تايرونا على العملة الورقية من فئة ٥٠ ألف بيزو.

الفائز ينال كل شيء

ترشحت العملة الورقية من فئة ٥٠ ألف بيزو التي تحمل صورة غارسيا ماركيز لنيل جائزة عملة العام التي تمنحها الجمعية الدولية للعملات الورقية، ووصلت إلى التصفيات النهائية ضمن ١٨ عملة ورقية منافسة من جميع بلدان العالم.

وبين الظلال البنفسجية الخافتة على فئة ٥٠ ألف بيزو، يلمع الموروث الأدبي لغارسيا ماركيز الذي أعاد أمريكا اللاتينية إلى الحياة من خلال كتاباته النثرية اللاذعة وقدم للعالم لمحة عن كولومبيا التي أحبها. ويظهر على هذه الورقة أيضا جزء من الكلمة التي ألقاها غارسيا ماركيز بمناسبة تسلمه جائزة نوبل.

ومن ثم فلا غرابة في أن يتحدث الجميع عن عملة غابو الورقية—لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي. ابحث عن #Gabo وستجد على الأرجح منشورات لا حصر لها تثني على تصميم العملة الورقية الجديدة وتسأل عن كيفية الحصول عليها.

إن مجموعة العملات الورقية الجديدة التي أصدرتها كولومبيا تدعو إلى الاحتفال—فهي تثبت أن كولومبيا مستعدة للاستفادة من رصيدها التاريخي للرهان على المستقبل. FD

نادية صابر من فريق مجلة التمويل والتنمية.

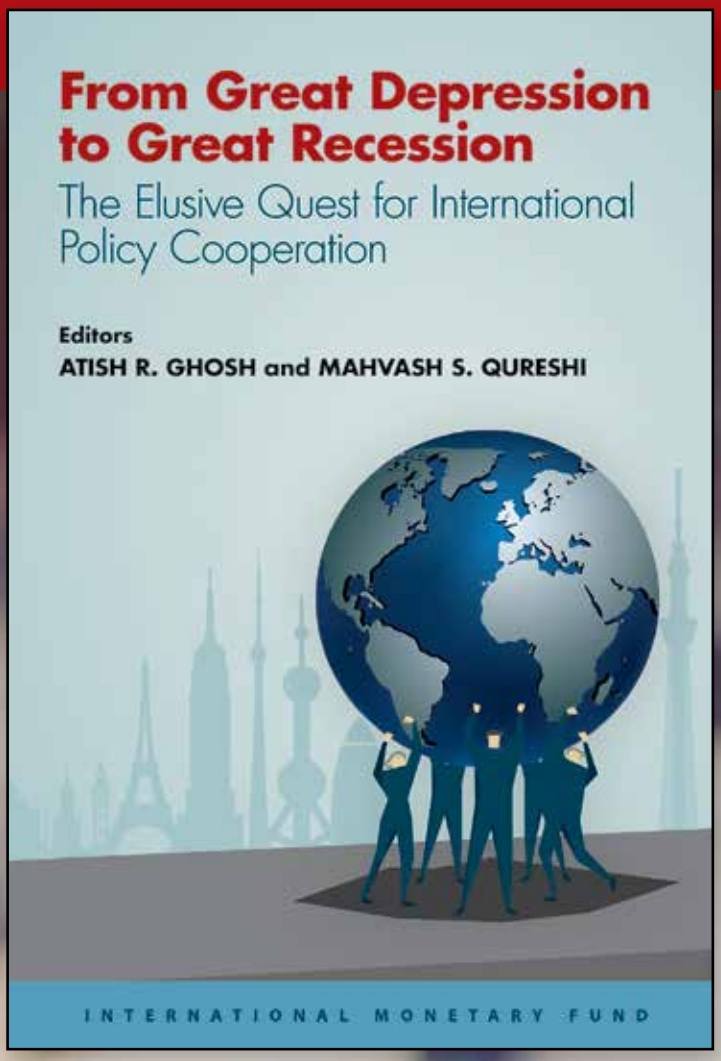

The Great Recession resurrected issues that preoccupied policymakers during the Great Depression, including adjustment fatigue, deflation, currency wars, and secular stagnation.

In this volume, eminent scholars examine how history informs the current debate about the functional challenges facing the international monetary system.

Includes contributions from:
Richard N. Cooper, *Harvard University*
Jose Antonio Ocampo, *Columbia University*
Alexander K. Swoboda, *Graduate Institute of International & Development Studies*
Edwin M. Truman, *Peterson Institute for International Economics*
Paul A. Volcker, *Previous Chairman of the Federal Reserve System*

$27. English. ©2017. 229pp. Paperback. ISBN 978-1-51351-427-7.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Visit bookstore.imf.org/fd617

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٧
MFIAA2017002